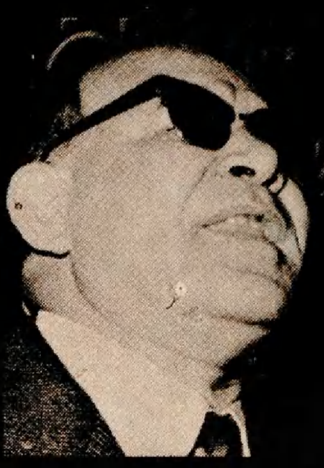
الطبعة الثانية

انقلاب في بلاط صاحبة الجلالة

مصطفي امين


احسان عبد القدوس

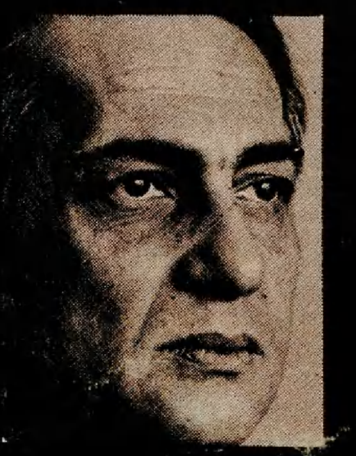

عبد الرحمن الشرقاوي

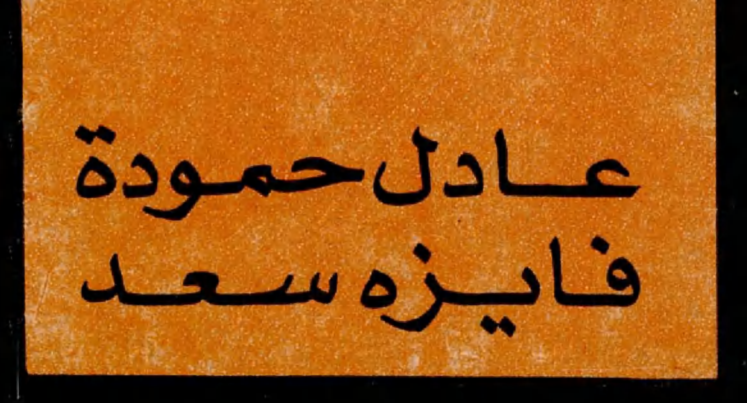

حافظ محمود


صلاح حافظ


كامل زهيري


جمال العطيفي

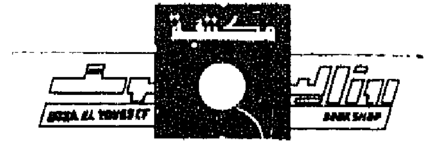

علي حمدي الجمال



انقلاب في بلاط صاحبة الجلالة

عادل حمودة

فايزة سعد



اكتوبر ١٩٨٠

تصميم الغلاف والاخراج الفنى

عدلى فهيم

التنفيذ : مارى ميخائيل

قبل أن تقرأ

كان يجب أن يظهر هذا الكتاب بأى ثمن !! ..

فقد تعرضت الصحافة المصرية فى الأعوام الأخيرة الى جملة من النقد المتواصل ، كادت تجعل منها مهنة سيئة السمعة .. وتبادل المجتمع والصحافة الأدوار ، فأصبح هو الذى يحاكمها ، ويندد بعيوبها ، ويتصدى لاصلاح شأنها .. مع أنه ما من اصلاح تم فى مصر الا وكان للصحافة فيه دور أساسى ، وفضل لا يقل عن فضل قادته ..

وكان يثير الدهشة والتساؤل .. ان نجوم الصحافة المعاصرين سكتوا طوال هذه المحاكمة .. فلم يتقدموا بدفاع أو بشهادة نفى ..

وتركوا المحاكمة تستمر غيابيا .. كأن المتهمين ليسوا هم ، وكأن الواقف فى قفص الاتهام مهنة أخرى غير مهنتهم ..

وكان أكثر من أصابته الدهشة لهذا الموقف جيل الصحفيين الجديد ، الذى يعد نفسه لمواصلة رسالة هؤلاء النجوم .. كان سكوتهم يزعجه ، ويكاد يهز ثقته فى الرسالة التى أعد نفسه لها ..

ولكن اثنين من هذا الجيل لم يكتفيا بالانزعاج .. أو لم يتحملاه .. فذهبا يطرقان بالحاح أبواب النجوم الصائمة عن الكلام ،

ويناشدانها أن تفطر وتتكلم ..

ونجحت المحاولة .. وتكلم الصامتون .. فكان ما قالوه أهم حملة صحفية مصرية منذ بدأت محاكمة الصحافة فى مصر ..

وبلغ من نجاح الحملة أن مادتها كانت أول « ملف » يوضع أمام اللجان الرسمية المكلفة بتقنين أوضاع الصحف .. وأنها عمليا غيرت مناخ المحاكمة ، وحولت معظم وكلاء النيابة فيها الى محامين ..

ولكن الأهم من هذا أنها كانت أول شهادة نفى جماعية يتقدم بها نجوم الصحافة المصرية المعاصرة ، ويخرجون بها عن صمتهم المريب .

وهى شهادة أصبحت ـ منذ أدلوا بها ـ جزءا من تاريخ الصحافة المصرية الحديثة .. لا يمكن أن يكتمل بدونها .. وكان يجب أن تسجلها وتنشرها « روز اليوسف » بالذات ..

لا لأن المحاميين البارعين اللذين حصلا على هذه الشهادة التاريخية ـ عادل حمودة وفايزة سعد ـ من أبناء روز اليوسف ، ومن ألمع ثمار مدرستها ..

ولكن لأن كل ما يمس تاريخ الصحافة المصرية تشعر « روز اليوسف » بمسئولية خاصة عن حمايته من الضياع .. فنصف هذا التاريخ على الأقل حدث على صفحاتها ، وصناعة ينتمون اليها ، ومعظم شهود النفى فى هذا الكتاب ـ ان لم يكونوا جميعا ـ من أبناء مدرستها ..

الناشر : روز اليوسف

الصفحة الأولى

مات الملك
يحيا الملك !



بريشة
جمعه

ـ عندك صحافة ؟! ..

فجأة ..

وقع الانقلاب فى بلاط صاحبة الجلالة ..

استولت « سلطة » جديدة على « العرش » .. « مات الملك يحيا الملك » .. « مات الاتحاد الاشتراكى يحيا المجلس الأعلى للصحافة » .. وصدر البيان « الانقلابى » رقم « واحد » .. متفائلا كعادة البيانات الانقلابية الأولى .. متحمسا كعادة البيانات الانقلابية الأولى .. ورديا كعادة البيانات الانقلابية الأولى .. « انتهى عهد الاستعباد وبدأ عهد الاستقلال » .. « سقط القيد الى غير رجعة وجاءت الحرية تسعى » .. « أصبح من حق الصحافة المصرية أن تتنفس، أصبحت سلطة جديدة ، تضاف الى باقى سلطات الدولة ، وأصبح رجالها أحرارا يحكمون أنفسهم بأنفسهم لأول مرة منذ ١٥٠ سنة » .. « راح زمن حملة المباخر وجاء زمن حملة الأقلام » ..

ولم يصدق أحد ، من داخل الصحافة ولا من خارجها ، البيان الأول ، كالعادة ، أيضا !!

وكان معهم الحق !

فأخبار الانقلاب الصحفى الجديد جاءت على غير موعد ، وبدون مقدمات طويلة وبدون تمهيد .

والأيام علمت الناس ، من داخل الصحافة ومن خارجها ، أن لا يصدقوا البيانات الانقلابية الأولى ، وأن يأخذوا حذرهم فى مثل هذه الحالات ، قبل الوقوف فى صف التأييد أو الانتقال الى صف المعارضة .. فقانون الانقلابات لا يبدأ تطبيقه مع البيان الأول ، وانما مع البيان الأول بعد المائة ، والوجه الحقيقى لأى انقلاب ينكشف فى قراراته ، لا فى منشوراته ..

وأطبق السكون على الجميع ..

تعاملوا مع الانقلاب الجديد كأن لم يقع ، كأن لم يكن ، أو كأنه وقع فى بلاط صاحبة الجلالة التنزانية ..

كان الصمت هو الموقف الوحيد الذى فضله الجميع ..

فى الشارع ، فى نقابة الصحافيين ، فى أحزاب المعارضة ، فى المؤسسات الصحفية .

وخرجت الجرائد والمجلات « القومية » تعلن نبأ الانقلاب الجديد ، نبأ قيام السلطة الرابعة (الصحافة) وكأنها تعلن نبأ عاديا ، لا يهمها ، لا يخصها ، لا يثير قلقها ولا يثير فرحها ..

بل ان هناك اخبارا اقل اهمية اذيعت ايامها ونالت حظا أوفر من الاهتمام ، من أنباء الانقلاب الجديد .. لويزا طفلة الأنابيب .. زواج ابنة المليونير العالمى أوناسيس .. اجتياح ظاهرة جون ترافولتا .. وقنبلة الموسم فى مصر ، فوز البلاستيك على النادى الأهلى .

وكان للصحافيين عذرهم فى الواقع ، على هذا التقصير ، فى أهم أمر يخصهم ، والذى وصل الى حد الاهمال والتجاهل .

● فهى المرة الأولى من نوعها فى حياة العالم ، التى تتحول فيها الصحافة الى سلطة مثل باقى السلطات ، دون أن يعرف أحد بالضبط أو بالتقريب كيف يمكن أن يتم لها ذلك .

حتى الذين صاغوا البيان الأول ، وأطلقوا اللفظ ، وتحمسوا له ، لم يكن أحد منهم ليعرف كيف يكون ذلك !

فالبرلمان سلطة بحكم قدرته على سن القوانين وفرض التشريعات ..

والحكومة سلطة بحكم قدرتها على تنفيذ القوانين واجبار الناس على الخضوع للتشريعات ..

والقضاء سلطة بحكم قدرته على اصدار الأحكام ..

كل سلطة لابد أن يصاحبها قوة ، ولا يمكن أن تولد سلطة بدون قوة .

فكيف تصبح الصحافة سلطة رابعة من سلطات الدولة ؟ ..

كيف تكون سلطة وهى لا تملك ، لا حق التشريع ، ولا قوة التنفيذ ، ولا قدرة اصدار الأحكام ؟

هل يمكن أن تصبح سلطة بلا قوة ؟

هل سيتمتع الصحفى بحصانة البرلمان ، وضبطية القضاء ، وقوة الحكومة ؟

لا أحد يعرف ..

ولا أحد تطوع للاجابة ..

● وتعبير السلطة الرابعة نفسه ، لم يكن تعبيرا جديدا ولا غريبا على الصحافة .. كان تعبيرا معنويا ، أقرب للوسام وشهادات التقدير والألقاب ، لا تذكر الصحافة الا ويذكر معها .

وهو تعبير قديم ، حصلت عليه الصحافة منذ أيام الثورة الفرنسية ، فالبرلمان الفرنسى أيام الثورة كان يضم فى داخله ثلاث كتل .. النبلاء .. ورجال الدين .. وعامة الشعب .. وكانت هناك كتلة رابعة تراقب صراع الكتل الثلاث ، هى الصحافة .. ولم يكن لها حق التدخل ولا حق اتخاذ القرار ولا الانضمام الى أية قوة من قوى الصراع ..

كان تعبير السلطة الرابعة مجرد لقب حصلت عليه الصحافة للتدليل على أهميتها وخطورتها وقدرتها على

تشكيل الرأى العّام والتأثير فيه واقناعه بباقى السلطات أو رفضها .

ولم يكن هذا اللقب ليستخدم أبعد من ذلك ، لم يتحول الى سلطة تنافس باقى السلطات .. لم يتحول الى كتلة برلمانية لها حق التصويت والاقتراع .. لم يتحول الى تنظيم أصلا ..

كان مثل تعبيرات كثيرة تمتلىء بها قواميس الناس فى أربعة أنحاء الكرة الأرضية ، تعبيرات يطلقها كل الناس ، ومع ذلك لا يتفقون على معنى محدد لها بالضبط .. مثل الضمير ، والأخلاق ، والانسانية مثلا .. فلم يسمع احد عن دولة حولت الضمير الى سلطة .

ولم يسمع أحد عن دولة قررت اضافة سلطة الانسانية الى باقى سلطاتها ..

وانتهى عصر محاكم التفتيش على عقول الناس تحت شعار سلطة الاخلاق .

● واذا كانت كل دساتير الأرض تؤمن بمبدأ فصل السلطات ، وترفض أن تتدخل سلطة فى شئون باقى السلطات .. فهل تحويل الصحافة الى سلطة رابعة يعطيها نفس هذا الحق ؟

هل يصبح لسلطة الصحافة الحق فى اصدار صحفها بنفسها ، وتعطيلها بنفسها ، دون تدخل من باقى السلطات ؟

هل صحيح أن أحدا من باقى السلطات لن يتدخل فى أمر من أمورها ، سواء فى تحديد ما ينشر وما لا ينشر ، أو فى تعيين رؤساء التحرير والتخلص منهم .. الخ ..

● واذا كانت « الأمة هى مصدر كل السلطات » ، كما تنص وتعترف ، معظم الدساتير ، واذا كانت الصحافة بقدرتها على مخاطبة الناس بكافة مستوياتهم تملك أقوى أسلحة التأثير

والتحكم فى توجيه « الأمة » .. مصدر كل السلطات .. فما الداعى الى أن تخفض أهمية الصحافة من هذه الدرجة العليا ، الى درجة أقل ، وتصبح فى نفس قامة باقى السلطات التقليدية للدولة ؟

فالصحافة المصرية هى التى مهدت لقيام ثورة يوليو بما نشرته من حملات متعددة عن فساد القصر والمندوب السامى والأحزاب ، كان أشهرها حملة « الأسلحة الفاسدة » التى تبنتها « روز اليوسف » وتحمل مسئولية نشرها احسان عبد القدوس .

والصحافة الأمريكية هى التى خلعت الرئيس الأمريكى نيكسون من مقعده بالبيت الأبيض وطردته من حكم أغنى وأكبر دولة فى العالم ، بعد الحملة الصحفية الشهيرة للواشنطن بوست ، والتى تدرس فى معاهد الصحافة والاعلام تحت عنوان « فضيحة ووتر جيت » والتى حصل على أسرارها صحفيان صغيران ، هما : كارل برنشتين ، وبوب وود وورد .

والصحافة البريطانية هى التى هزت مجلس العموم البريطانى بتفجيرها للفضيحة الشهيرة باسم « بروفيمو » ، وهو اسم وزير بريطانى كان يسرب اسرار بلاده الى السوفيت من خلال سكرتيرته الحسناء « كريستين كيلر » .

ولا تزيد هذه العينات عن حجم قطرة ماء فى محيط الصحافة ..

ولكنها قطرة غيرت النظام بأكمله فى مصر ، وأطاحت بحكم رئيس أقوى دولة فى العالم ، وفجرت وزارة بأكملها فى الامبراطورية التى كانت لا تغيب عنها الشمس .

حتى فى فترات خنق حرية الصحافة وتقطيع لسانها ويدها ، ووضعها تحت قبضة الحكومة ، لم تفقد الصحافة

سحرها ، ولم تفقد خطورتها ، ولم يسترح بال الحاكم الذى يضعها فى جيبه ..

فالرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان يحلم بأن يصبح رئيسا لتحرير صحيفة يومية بعد أن يعتزل حكم البلاد .. وكان يرى أن رئيس التحرير لا يقل فى درجته الادارية عن درجة الوزير .. وأنه اذا رفض حقه فى تعيين الوزراء فأنه لن يتنازل عن حقه فى تعيين رؤساء التحرير .. ونابليون كان يكره الصحافيين كراهية الهزيمة والعمى ..

كان يقول بأعلى صوته : « لا أملك أن أكلف نفسى مشقة الحكم ثلاثة شهور مع حرية الصحافة » ..

ويوم أدخل المطبعة الى مصر ، أدخل معها الرقيب عليها فى نفس الوقت .. « وكان يعتبر النقد مهما خفت وطأته ، ماسا بشخصه ، وان نشر مقالة لم تكتب بكياسة أو افشاء خبر صحيح فى غير أوانه ، من شأنه أن يعرض المرء للخطر ، وقد وصل الأمر الى منع نشر بعض الحوادث العادية المختلفة ، فقد كان من المحرم مثلا نشر حوادث الانتحار ، وكذلك المحاورات الفلسفية والدينية .. وبكلمة واحدة ، كان التحريم يتناول كل ما من شأنه اثارة خواطر الرأى العام ، و يجدد الانشقاقات ، أو يذكر بالقديمة منها » ..

وليس هناك من دليل بعد ذلك ، على أن الصحافة ، دون أن تكون سلطة رابعة ، هى فى الواقع اقوى من كل السلطات ، وتحويلها الى سلطة رابعة هو تخفيض من قوتها وسلطتها لصالح باقى السلطات ..

● على أن الذين أطلقوا بيانات الانقلاب الصحفى الجديد وأعلنوا قيام السلطة الرابعة ، كان لديهم مبرر قوي لذلك .. كانوا يبحثون عن « وريث » جديد يرث الصحافة ومن عليها ، ويمنحها اسمه ولقبه ونسبه ..

فالاتحاد الاشتراكى ، مالك الصحافة فى مصر بعد تأميمها ، والمسئول عن لقبها ونسبها قد مات ، وقامت على انقاضه وجثته نظرية حكم سياسية جديدة ومختلفة عن نظريته ، هى نظرية تعدد الأحزاب ، وقبل أن يختفى الاتحاد الاشتراكى تماما ، كانت الأحزاب قد أخذت فى الظهور ، وأصبح لها كيان ووجود ..

ولم يترحم أحد على الفقيد .. ولم يقرأ أحد على روحه الفاتحة .

وأصبحت المشكلة الوحيدة التى تركها برحيله ، هى مشكلة الصحافة المصرية .. تركته التى خلفها بلا وصية وبلا وريث شرعى ..

من يرث الصحافة المصرية ؟

من يرث صحافة الاتحاد الاشتراكى ؟

كانت هذه هى المشكلة التى فجرت الانقلاب الجديد ومهدت له وأعطته مبررات قيامه ..

وكانت المشكلة ، فى الحقيقة ، مشكلة الدولة ، لا مشكلة الصحافة !!

فى مايو ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٥٦ الذى سمى بقانون تنظيم الصحافة .. ونص القانون على « أنه لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى » ، الذى أصبح بعد ذلك الاتحاد الاشتراكى .. ولم يفسر القانون أى شىء بعد ذلك .. لا سلطة الاتحاد الاشتراكى على الصحافة .. ولا حقوق الصحافة عليه .. ولم يعرف أحد طبيعة هذا النوع من الملكية .. ولم يعرف أحد هل سلطة الاتحاد الاشتراكى على الصحافة سلطة سياسية أم سلطة ادارية ، أم السلطتين معا ؟

كل ما فى الأمر أن رئيس الدولة كان رئيس الاتحاد الاشتراكى ، وكان من حقه حل مجالس ادارات الصحف

وتعيينها ، والتدخل فى شئون الصحافة من خلال فرض رؤساء التحرير عليها ..

وكان القانون مائعا ، وغير واضح تماما .. حتى من عنوانه .. « تنظيم الصحافة » .. لم يقل « تأميم الصحافة » .. وترتب على القانون المائع أوضاع مائعة .. مؤسسات صحفية تملكها الدولة فعليا ، لكنها تدار بأسلوب خاص وقانون خاص .. صحافيون لا يعرفون هل هم موظفون أم محررون .. مالك لا يعرف هل من حقه أن يحكم ، أم أنه يملك ولا يحكم ؟

وكانت العلاقة بين الصحافة والاتحاد الاشتراكى أغرب علاقة عرفها تاريخ الملكية فى العالم كله !!

فالصحافة لم تشعر فى يوم من الأيام بانها تنتمى له ، أو أنها تحمل اسمه ، وتعاملت معه كما تتعامل مع وزارة الأوقاف ومصلحة الأموال المقررة .. والاتحاد الاشتراكى كان يشعر تجاهها بأنها « مصيبة » ، حملها ، لأنهم لم يجدوا أحدا غيره يحملها .. والصحافة كانت تتعامل معه بتجاهل واهمال مثل أى زبون آخر .. وهو كان يبادلها نفس الأحاسيس ، فهى لا تنتسب اليه بحكم المولد ، وانما بحكم التبنى ، وسيطرته عليها من باب ملء الفراغ ، لا من باب القناعة .

وكثيرا ما كانا يقفان أمام بعضهما البعض موقف « الديوك » .. هى تهاجمه وتتطاول عليه ، وهو لا يتدخل الا فى الأمور التى تقصف رقبتها ..

لم يكن البحث عن « وريث » مشكلة تؤرق الصحافة المصرية .. على العكس تماما ..

أحست الصحافة المصرية فى موت الاتحاد الاشتراكى انه كابوس وانزاح .. وانها تخلصت من المصدر « الرسمى »

لمتاعبها .. وان الفرصة قد تكون سانحة بعد رحيله لتتنفس من جديد .. وتستعيد ما فقدته : سمعتها ، قراءها ، شهرتها .

وضاعف من احساس الصحافة المصرية بالتفاؤل ، ان النظام السياسى كله يتغير ، من النظام الشامل الى نظام تعدد الأحزاب .. وان النظام الاقتصادى هو الآخر يتغير ، من النظام الموجه الى نظام الانفتاح .. وانه لا معنى لبقائها حبيسة نظامها القديم والعالم من حولها يتغير .. خاصة وانه لا يمكن أن يحدث فى المجتمع انفتاح سياسى واقتصادى دون أن يصاحبه انفتاح اعلامى .. فالصحافة هى مرآة المجتمع ، تعكس صورته ، وتقيس نبضه ، وترصد خطواته ..

كانت المشكلة فى البحث عن وريث للاتحاد الاشتراكى ، مشكلة الدولة !!

ولم تعرف بالضبط ماذا تفعل بالتركة ؟

هل تعيدها لأصحابها الأوائل وتعيد سيطرة الملكية الخاصة ؟

هل تبحث عن اتحاد اشتراكى جديد ، تحت أى اسم ، وأية لافتة ؟

رفضت الدولة الحلين معا وأعلنت أن كليهما ، بعد التجربة مر ..

ماذا تفعل اذن ؟

تحولها الى سلطة رابعة بنص الدستور ، وتنشىء مجلسا أعلى يحل محل الاتحاد الاشتراكى ويتولى شئونها ..

كان هذا هو الحل الذى تفتق عنه ذهن الدولة فى معالجة متاعب الصحافة والتصرف فيها كتركة ، وهو حل فريد من نوعه ، لم يجربه أحد غيرنا من قبل ، وضاعف هذا من حماس أصحابه ، فكونه لم يحدث لا يعنى أنه لا يمكن حدوثه ، وكونه لم يختبر من قبل لا يعنى فشله ، ثم لماذا

نتبع العالم دائما ؟ لماذا لا نبتكر نحن ويتبعنا العالم بعد ذلك ، ولو مرة واحدة !

لكن .. الذين اختاروا هذا الحل المبتكر ، على وجاهته ، لم يكن ليعرفوا أبعد من اعلانه على هذا النحو ، وبهذه الصياغة الرائعة ، البليغة ..

من ؟ ، وكيف ؟ ، ومتى ولماذا ؟ ، وأين ؟

كانوا فى حاجة الى وقت طويل وآراء متعددة واجتهادات لا نهاية لها قبل أن يتحول الحل الى واقع ..

وكان عليهم ، قبل كل شىء ، أن يسمعوا وجهة نظر أصحاب الشأن ، الذين يضعون أيديهم فى النار، ويتحدثون بها ليل نهار ، كان عليهم أن يعرفوا آراء الصحافيين ..

لكن .. كان أصحاب الشأن فى واد وأصحاب الحل فى واد آخر !! ..

كان الصحافيون يتصورون أن المسألة أبسط من كل هذا .. وان الحل فى كلمة واحدة هو الحرية .. ولكنهم عندما سمعوا بأخبار الانقلاب وعرفوا أن قادته من خارج مهنتهم و « كارهم » آثروا الصمت .. وعجزوا عن التعرض لقضيتهم ، وفشلوا فى تحويلها الى قضية هامة للناس ، مثل التموين وخلو الرجل والمواصلات ..

وضاعف من رغبتهم فى الصمت ، الارتباك والاضطراب ، وتضارب أقوال أصحاب الاقتراح والمتحمسين له ..

شموا بحاستهم رائحة الخطر ، وان ما خفى كان أعظم .

وفى مجالسهم الخاصة ، وفى حديقة النقابة ، وفى صالات التحرير بالجرائد ، كانوا يعبرون عن آرائهم فى الحل الجديد ، ولم يكن ما يقولونه آراء بقدر ما كانت مخاوف ..

وكان للخوف ما يبرره ..

فالحكومة لا تكف عن توجيه اللوم للنقابة ، على تخاذلها فى عقاب الصحافيين المصريين الذين يهاجمون مصر فى الخارج ويعملون فى صحف ومجلات تعاديها ..

والحكومة نشرت قضايا سياسية متعددة ، من قضايا أمن الدولة ، كان بعض المتهمين فيها من الصحافيين المصريين الذين يعملون فى الداخل والخارج .. قضايا منشورات وتحريض واتهامات من هذه العينة ..

والحكومة تطلب ما بين الحين والحين ، من كل فئة أن تطهر نفسها بنفسها ، وترى أن الصحافة هى أكثر التنظيمات حاجة الى التطهير .. وان الصحافيين هم الفئة الوحيدة التى ترفض الاستجابة لهذا المطلب .

وفى هذا المناخ ، وفى ظل هذه المبررات ، وضع الصحافيون نظارة سوداء على عيونهم وهم يقرأون أخبار القانون الجديد ، وبدأ كل منهم يفسره حسب حالته النفسية ، وموقفه السياسى ، وموقعه من قلب رئيس التحرير ، .. الخ ..

فسره البعض على أنه مذبحة قلعة جديدة ، وفسره البعض على أنه « حركة » بارعة للتخلص من الصحافيين المغضوب عليهم ، وفسره البعض بأنه شعر جميل ، براق ، يخفى وراءه نية حكومية فى مزيد من الضغط على عنق الصحافة ، ومزيد من فرض القهر عليها ، وتقييد حريتها .. كرسى فى الكلوب لتنطفىء الصحافة .

يافطة جميلة لا تغير من طبيعة البناء فى شىء ، تماما مثل وضع لافتة تحمل اسم فندق الهيلتون على سجن أبو زعبل ..

وتحمس له البعض الآخر .. صفقوا له .. ووجدوا فيه خاتما سحريا يخلص الصحافة من متاعبها ..

لكن لا الفريق المتفائل ولا الفريق المتشائم نزل الملعب وعبر عن رأيه أمام الجمهور .. المتفائلون بصموا بالعشرة وأعلنوا أنهم واثقون فى الحكومة وفى كل ما تفعله ورأيهم لن يفيد ما داموا موافقين .. والمتشائمون أحسوا أن الكتابة فى الموضوع مثل الطريق الى جهنم ، مفروش بالنيات الطيبة ، وان الواحد منه لو تجرأ واستخدم حقه فى التعبير عن رأيه فكأنه يحفر قبره بيده ، ويكتب اسمه بخط يده فى قائمة المشطوب عليهم ، وما دامت الحكومة مصرة على القانون فأن رأيهم لن يفيد .

واكتفت الصحف اليومية بالتعرض للموضوع ، على طريقة الحاضر الغائب ، بالاكتفاء بنشر التصريحات الرسمية ، ومناقشات مجلس الشعب ، .. ودمتم !

وظل هذا هو موقف الصحافة من قضيتها شهورا طويلة .. موقف الحيرة والتردد والتجاهل .. موقف الذين يتطوعون لحل مشاكل الناس وهم فى الواقع يحتاجون لمن يحل مشاكلهم .. موقف الذين يحملون هموم الناس ويبحثون بملقاط عن من يحمل عنهم همومهم ..ظل هذا هو موقف الصحافة المصرية من قضية عمرها ومستقبلها ، ومصير أبنائها ، حتى وقعت مفاجأة ، لم تكن فى الحسبان ، قلبت الأمور رأسا على عقب ..

كان صاحب المفاجأة ومفجرها ، رئيس مجلس الشعب ، الدكتور صوفى أبو طالب ..

صباح يوم ٢٢ يونيو ١٩٧٩ أدلى لصحيفة « الأهرام » بتصريح ، أعلن فيه ، ان النقابة لن يكون لها نفس الكيان القائم ، وان المجلس الأعلى للصحافة سيأخذ منها حق القيد وحق التأديب ، وان النقابة فى ظل التغييرات الجديدة لن تزيد عن كونها ناديا اجتماعيا للصحافيين ، مثل نادى

القضاة ، كل دورها تقديم الخدمات والرحلات والأنشطة لأعضائها العاملين ، ، والمعاشات لأعضائها المتقاعدين ،

وارتفع صوت الصحافيين .. بالتحديد الذين تولوا مناصب فى مجلس النقابة .. رفضوا اقتراح د . أبو طالب .. وتحمسوا للرد عليه .. ولم يجد رئيس مجلس الشعب مفرا من التراجع ، على الأقل مؤقتا ، واختار لتراجعه قنبلة دخان ساترة ، هى طرح الأفكار للاختبار وليس للقرار ..

وقبل أن يعود الصحافيون الى كهفهم من جديد وينامو ألف عام أخرى ، وقعت مفاجأة ثانية جددت دماء الحوار فى عروقهم ..

الهم الله منصور حسن ، وزير الدولة لرئاسة الجمهورية أيامها ، ووزير الدولة للثقافة والاعلام الآن ، بزيارة المؤسسات الصحفية المختلفة والاجتماع بالعاملين فيها ، ومناقشة التعديلات المقترحة معهم ...

ونجح منصور حسن فى اقناع الصحافيين بأن مخاوفهم لا أساس لها من الصحة ، وان كلام الحكومة المعسول لا يخفى وراءه اغراضا خبيثة ، وان باب الاجتهاد مفتوح للجميع ، ومن باب أولى الصحافيون ، وان القانون لا يمكن أن يصدر دون أن يناقشه أصحابه ويوافقوا عليه ، ويقتنعوا أنه فى صالحهم وفى صالح مهنتهم ..

كانت المرة الأولى التى يلتقى فيها منصور حسن بالصحافيين ويحاورهم وجها لوجه .. وقدم نفسه اليهم فى صورة ليبرالية مثيرة .. صورة من لا يرفض الحوار مع تيار سياسى معين لحساب تيار سياسى آخر .. صورة من يرفض أن يأخذ موقفا مسبقا من اتجاه لحساب اتجاه آخر .. صورة من يؤمن بأن المنطق والاقناع ومصلحة البلد هى أقوى جسور الحوار بين القوى الوطنية المختلفة .. ولم

يكن هذا رأيه الشخصى فقط ، كما قال أكثر من مرة ، وانما هو رأى الحزب الوطنى الحاكم أيضا !

فتح منصور حسن ، بهذه اللقاءات ، الباب على مصراعيه للحوار .

وحطم عدد ليس بقليل من الصحافيين ، أسوار العزلة ، التى بنوها حول أنفسهم بأنفسهم ، وظل عدد كبير منهم غارقا فى الصمت ، مكفنا به الى الأبد ..

وكما استفاد الصحافيون بالحوار فى التعبير عن أنفسهم ، استفادت الحكومة أيضا من الحوار فى جس نبضهم ، واستلهام الأفكار منهم وفى الخروج من المأزق الذى وضعت نفسها فيه ، ولم تعرف ماذا تقول بعد ذلك ..

على أن هناك مجلة واحدة ، لم تنتظر ضوء الحكومة الأخضر ، لكى تدخل حلبة الحوار .. لم تأخذ الأذن لكى تقتحم المجهول وتجتهد فى تفسيره !!

كانت هذه المجلة هى روز اليوسف ..

وكان ذلك فى يوليو ١٩٧٩ ..

قبل أن يزورها الوزير بأسبوعين ، توكل على الله رئيس تحريرها ، أيامها ، المرحوم مرسى الشافعى ، ووافق على مشروع الحملة الصحفية التى قدمت له عن الصحافة والصحافيين وانقلاب السلطة الرابعة .

ويوم جاء الوزير الى مبنى روز اليوسف ليحاور محرريها ويطمئنهم على سلامة وعاقبة من يدخل الحوار ، دخل سكرتير التحرير الاجتماع وهو يحمل بروفات الملزمة الأولى من عدد يوم الاثنين ٩ يوليو ١٩٧٩ .. وكانت هذه الملزمة تحمل أول موضوعات الحملة الصحفية ، وكان على رئيس التحرير مراجعة الملزمة قبل اصدار أمر الطبع ، ولم يكن هذا الأمر يحتمل التأجيل حتى انتهاء الاجتماع ،

فراجعها وهو جالس على « ترابيزة » الاجتماع بجوار الوزير .

كان يوم الاثنين ٩ يوليو ١٩٧٩ هو تاريخ بداية الحملة التى استمرت ١٢ أسبوعا متتالية .. ومدت جسور الحوار الجرىء بيننا وبين الشخصيات اللامعة فى الصحافة وفى الحزب وفى نقابة الصحافيين وفى الحكومة .. وصفت بأنها أشجع حملة صحفية عرفتها الصحافة المصرية والعربية فى العام الذى نشرت فيه .. أثارت غضب الحكومة وبعض رؤساء تحرير الصحف .. نقلت الصحافة العربية موضوعات كاملة منها وأعادت نشرها .. أشارت اليها بعض الصحف البريطانية والفرنسية والأمريكية .. تحمست لها شخصيات اعلامية كبيرة فساهمت فيها بموضوعات خاصة بها .. ناقش الرئيس السادات بعض ما جاء فيها فى دردشة خاصة مع بعض الصحافيين .. حققت الفرصة منها ، بتشكيل لجنة لتقنين الصحافة من الصحافيين ، وكانت موضوعاتها أول وثائق توضع أمام أعضائها ..

أكثر من سبب ، كانت ، فى الواقع ، وراء نجاح الحملة !!

ان التخطيط للحملة ، والذى استغرق فترة ليست قصيرة ، قام على قاعدة أساسية فى الاجتهاد .. من اجتهد وأصاب له أجران ، ومن اجتهد ولم يصب فله أجر واحد ..

وكان تنفيذ الحملة على الصورة التى خرجت بها ، كالسير على الأشواك ، أو كالسير على حبال السيرك الرفيعة ، أى خطأ فى التوازن يؤدى الى السقوط ..

وكان الشىء الوحيد الذى حفظ توازننا .. هو وضع جميع الأطراف .. الذى يهمها الموضوع ، وجها لوجه .. الحكومة ، النقابة ، الصحافة ، الحزب الوطنى الحاكم ، وترك الحبل على غاربه لكل طرف يقول ما عنده بكل صراحة ..

وفى نفس الوقت لم يكن اختيار الشخصيات عفويا .. كانت شخصياتنا لها ثقلها وشهرتها وسمعتها .. وكانت شخصيات متنوعة ومختلفة ومتضاربة فى مواقفها الفكرية والمذهبية والسياسية : يمين ، وسط ، يسار ..

احسان عبد القدوس ، مصطفى أمين ، حافظ محمود ، صلاح حافظ ، كامل زهيرى ، عبد الرحمن الشرقاوى ، لطفى الخولى ، عبدالله عبد البارى ، على حمدى الجمال ، صفوت الشريف ، د . أحمد سلامه .. وعدد لا بأس من نجوم الصف الثانى فى شارع الصحافة .

وعندما اشتدت درجة سخونة الحملة ونجحت فى لفت الأنظار اليها ، تدخل فى الحوار والرد على ما جاء فى موضوعاتها ، كتاب وصحافيون آخرون ، لم يكن فى نيتنا وضعهم على صفحات الحملة .. موسى صبرى .. صبرى أبو المجد .. وآخرون .. اختاروا الانضمام الى الحملة من خلال الكتابة عنها فى جرائدهم ومجلاتهم ..

افتتاحية جريدة الأخبار يوم الاثنين ٦ أغسطس كانت ترد على الحملة ..

فى عدد الخميس ٢٧ يوليو ٧٩ نشرت مجلة « المصور » مقالا باسم رئيس تحريرها يرد عليها ..

وفى حوار د . جمال العطيفى مع مجلة « أكتوبر » .. عدد ٣٠ يوليو ، استشهاد ببعض ما جاء فى أحد موضوعات الحملة ..

وفى جريدة « الشعب » .. عدد ٢٨ أغسطس .. تكرر نفس الشىء ..

وكان بعض هذه الآراء يقول لنا « اخص » ! ويقول للحكومة « برافو » ! وبعضها يقول لنا عندكم حق ويقول للحكومة قف مكانك .. كان الرد يحمل بين سطوره رد الحكومة .. وكان البعض الآخر يصفق للحملة ..

فقد أغضبت بعض موضوعات الحملة الحكومة ، لكنها كانت واسعة الصدر ، ولم ترد علينا .. وتطوعت أقلام كبيرة ، لها شهرتها ومساحتها ، فى الدفاع عن الحكومة والرد علينا .. وأدت مهمتها على أكمل وجه ..

ولعل هذا الجدل الذى أثير ، كان هو الدافع وراء أن تمسك شخصيات عامة ، لها خبرتها بالموضوع ، القلم ، وتكتب لنا مقالات ، كتبت خصيصا .. كان على رأسهم الدكتور جمال العطيفى ، وزير الاعلام الأسبق ، وأستاذ مادة التشريعات الصحفية بكلية الاعلام .. والذى كتب أطول موضوعات الحملة بخط يده ، فى ٢٨ ورقة فلوسكاب ، نشرت لطولها ، على أسبوعين متتاليين ..

وبعد أن انتهى لقاء الرئيس السادات بالصحافيين .. بالاسكندرية فى ١٦ أغسطس ٧٩ .. وقف يدردش مع بعض الصحافيين فى روز اليوسف .. وعلق على رأى من الآراء التى قيلت فى الحملة .. وكان هذا الرأى هو رأى احسان عبد القدوس .. والذى قال فيه : « الحكومة هى رئيس التحرير الوحيد فى صحافتنا » ..

وتحمس القراء للحملة ، وعبروا عن حماسهم بالخطابات التى كان يحملها لنا البريد كل يوم .. ونشرت بعض هذه الخطابات كاملة فى صفحات البريد فى روز اليوسف والتى تحمل عنوان « حوار الأسبوع » ..

لقد شاركت كل أطراف المجتمع المصرى فى حملة « السلطة الرابعة » وساهموا فى نجاحها .. من كبار الكتاب الى رجل الشارع .. من الشخصيات الحكومية الى الصحافيين .. من رجال الحزب الحاكم الى الخبراء الأكاديميين المتخصصين فى الاعلام .

ولم يكن هذا هو سبب نجاح الحملة ..

كانت هناك أسباب أخرى ..

الآراء التى قيلت فيها كانت غريبة بقدر ما كانت مثيرة ..

فالذين طالبوا بعودة الملكية الفردية كانوا من أصحاب المبادىء الماركسية .. والذين طالبوا ببقاء الملكية العامة ورفضوا عودة الصحف لأصحابها كانوا من أصحاب الفكر المحافظ ..

والذين ناقشوا القانون الانقلابى الجديد ، لم يتجاهلوا الأوضاع المتردية التى تعيشها الصحافة المصرية ويعيشها الصحافيون المصريون .. الخسائر .. الأجور .. ضعف التوزيع .. الانحرافات .. عدم ظهور أسماء جديدة .. العجز الفنى لبعض رؤساء التحرير ... فشل النقابة فى الدفاع عن أعضائها .. وفتح أبواب العمل الصحفى لكل من هب ودب بلا قيد وبلا شرط .. الخ ..

وكأن الصحافة التى تناقش كل أمور المجتمع ، تجرأت أخيرا وناقشت أمورها ..

اقتحمت الصحافة قدس الأقداس فى بلاطها ، وحطمت الكهنوت الذى فرضته على نفسها بنفسها .

وكانت أكثر مفاجآت الحملة هو السماح بنشرها ، على هذه الدرجة من الجرأة والحرية والصراحة .. وكان وراء هذه المفاجأة السارة ، صحفى كبير ، هو مرسى الشافعى ، الذى كان رئيسا لتحرير روز اليوسف أيامها ، وسمح وهو رئيس التحرير الذى عينته الحكومة بقرار أن ينشر على غلاف روز اليوسف عنوانا بالبنط العريض يقول : ان الحكومة هى رئيس التحرير الوحيد فى صحافتنا ..

ولم يمهل الموت مرسى الشافعى حتى يرى نتيجة آخر حملة صحفية أشرف عليها ، لكن زملاءه فى المهنة ، لم

يجدوا أفضل من هذا العمل ، الذى أنهى به حياته ، فى كتابة نعيه وتأبينه .

كانت افتتاحية « روز اليوسف » فى أول عدد بعد رحيله .. عدد ٢٠ أغسطس .. تقول : « .. وآخر حملة قامت بها روز اليوسف برئاسة مرسى الشافعى كانت حملة «السلطة الرابعة » التى نجحت فى انقاذ الصحافة المصرية من الخضوع لباقى السلطات ، وأدت الى القرار التاريخى بأن يتولى الصحافيون أنفسهم تقنين سلطة الصحافة وصياغة مستقبلها .. وسيظل دوره هذا جزءا من تاريخ الصحافة المصرية بعد أن خرج منها .. ومن الحياة كلها .. »

وقد نجحت الحملة ..

فليس هناك من نجاح تحلم به حملة صحفية أكثر من أن تحقق الغرض الذى قامت من أجله .. وكان غرضنا من هذه الحملة هو أن تراجع الدولة أفكارها التى طرحتها عن الصحافة ، وان يتولى الصحافيون هذه المهمة بأنفسهم ..

كان نجاحنا فى الوصول الى القرار الذى صدر بتشكيل لجنة تقنين الصحافة .

وكان تحقيق هذا النجاح ، ينفى أى مبرر آخر لاستمرارنا .. فقد ادت الحملة مهمتها ، وسلمت الأمانة لأصحابها ، وتركتها بين أيديهم يتصرفون فيها بقدر ما يملكون من ضمائر ، وبقدر ما يحلمون من مستقبل ..

عندما صدر قرار الرئيس السادات بتشكيل اللجنة ، فى ٦ أغسطس ٧٩ ، لم يعد هناك أى مبرر لاستمرار حملتنا ..

توقفت الحملة ، واكتفينا بنشر ، ردود الفعل التى أثارتها ..

أصبحت الحملة صفحة فى تاريخ الصحافة المصرية !!

تحولت الى وثائق ، يلجأ اليها الباحثون ، بعد أن كانت مقالات ، يستمتع بها القراء ..

وها نحن نجمع هذا التاريخ فى كتاب .

كتاب يجمع موضوعات الحملة الصحفية التى نشرتها « روز اليوسف » تحت عنوان « السلطة الرابعة » ، وردود الفعل والتعليقات التى أثارتها .. ولا نملك ، ونحن نقدم هذا العمل ، سوى أن نقول ، نحن مجتهدون ..

ولا نبغى من تقديم هذا العمل ، سوى أجر الاجتهاد .

عادل حمودة

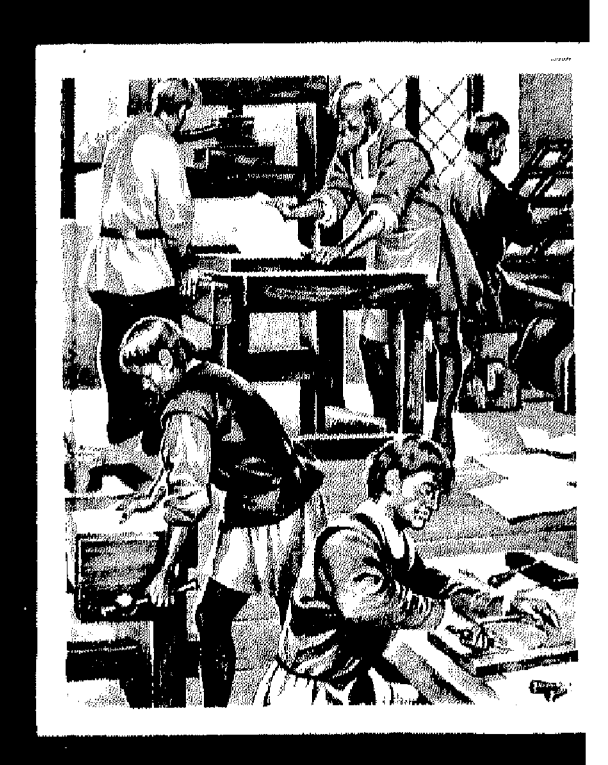
فايزة سعد

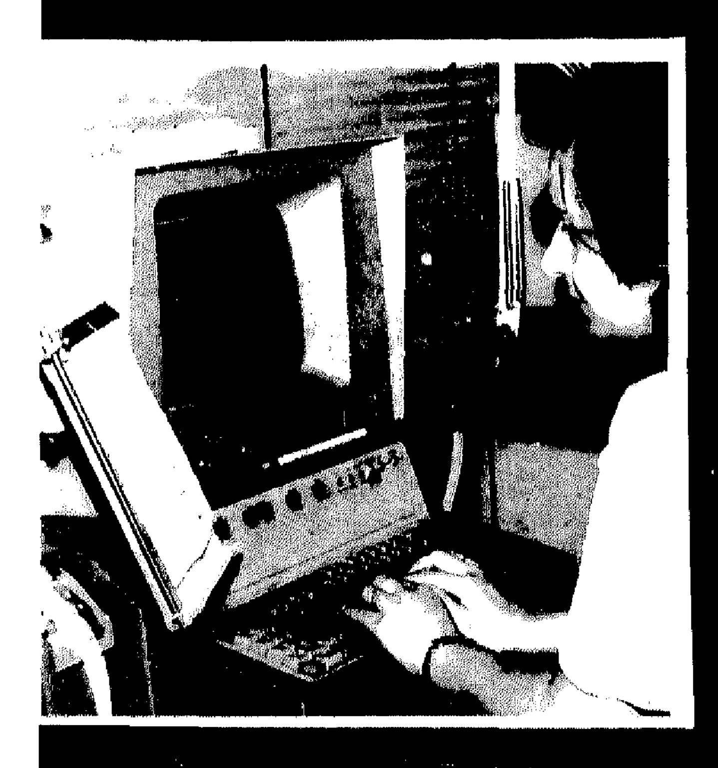
القاهـــرة ـ يوليو ـ ١٩٨٠

الفصل الأول

الطريق إلى الحملة!







• دخلت الطباعة مصر مع الحملة الفرنسية (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) ، ومع وصول أول مطبعة الي القاهرة ، وصل الرقيب علي المطبوعات فيىنفس الوقت .. في ١٤ يناير ١٧٩٩ عين نابليون المفتش « فنتور » رقيبا على المطبعة العربية ، وامر الا يطبع شيء الا باذنه .

• ولدت الصحافة في مصر علي يد الحكومة . وخضعت منذ صدور أول صحفها الي نظرية « السلطة » . وبناء علي هذه النظرية كانت « الحكومة » هي صاحبة الحق في منح التراخيص بقيام الصحف ، وهي صاحبة الحق في تعطيلها .

• أول جريدة صدرت في مصر علي يد الحكومة هي جريدة « الوقائع المصرية » اصدرها محمد علي سنة ١٨٢٨ ، واعاد تنظيمها عام ١٨٤٢ . وكانت جريدة « وادي النيل » هي أول صحيفة فردية تعرفها مصر . وأصدرها شخص يدعي عبد الله أبو السعود عام ١٨٦٧ ، وأن كان بعض المؤرخين يؤكدون انها كانت صحيفة شبه رسمية .

• صدر أول قانون مصري للمطبوعات في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ . واعطي القانون للحكومة سلطة التراخيص وسلطة التعطيل والمنع أيضا .. ويقول أحمد عرابي في مذكراته : ان هـذا القانون صدر « لايقاف سيل الصحف الوطنية واندفاعها الثوري والقضاء علي حرية الصحافة » ، ويقول كامل زهيري (نظرات علي حرية الصحافة) نقلا عن الدكتور محمود عزمي (في كتابه ملخص مباديء الصحافة) ان مراسل التايمز اللندنية وصف قانون المطبوعات المصري بعد اصداره بانه ظلم وصل الي حد السخف ..

ويقول كامل زهيري في نفس البحث ، « قدمت الوقائع الحكومية (اول ديسمبر ١٨٨١) تفسيرا غريبا للقانون حين تقول ، ان الصحف عموما ليست شيئا رئيسيا في البلاد ، بل هي امور تكميلية مما يسمح للحكومة بالموافقة علي وجودها ، وان تمنع نشرها ، كذلك فان للسلطة الحاكمة مطلق الحرية في ان تضع من النظم ، وان تتخذ من الاجراءات ماتراه مناسبا لمصلحتها هي دون اعتبار لأي جهة اخري » .

● في نهاية ١٨٨٣ صدر قانون العقوبات الاهلية ، وتضمن هذا القانون فصلا خاصا بجرائم النشر ، وهو نفسه القانون الذي عدل في سنة ١٩٠٤ . وامام الضغط العام اضطرت سلطات الاحتلال البريطانية اعادة قانون المطبوعات للسريان . كان ذلك في سنة ١٩٠٩ ، ولم يستمر ذلك كثيرا ، اذ سرعان ما اشتعلت الحرب العالمية واعلنت الاحكام العرفية علي مصر من قبل نفس السلطات .

● وجدت الصحف الحزبية قبل ان توجد الاحزاب .. اصدر الشيخ علي يوسف جريدة « المؤيد » سنة ١٨٨٩ ثم اصبحت لسان حال حزب « الاصلاح علي المباديء الدستورية »الذي اسسه الشيخ علي يوسف ، بعد ذلك ، عام ١٩٠٦ .. واصدر مصطفي كامل صحيفته الشهيرة « اللواء » عام ١٩٠٠ وبعد ست سنوات انشأ حزبه .. الحزب الوطني ، فأصبحت اللواء هي المعبرة عن أفكاره ومبادئه .. وقدم احمد لطفي السيد الي عالم الصحافة في مصر « الجريدة » .. ثم أصبحت « الجريدة » هي صحيفة حزب « الأمة » .

● كان دستور ١٩٢٣ هو اول دستور في مصر ينص على (حرية الصحافة) ولكن نفس الدستور هو الذي قيد هذه الحرية عندما قال ان الصحافة حرة « في حدود القانون » .. وكان تحفظ « في حدود القانون » كفيلا بالقضاء علي حرية الصحافة او تقييدها على الاقل .. وان كان دستور ١٩٢٣ قد رفع يد الحكومة « مؤقتا » عن يد الصحافة بان قرر ان « الرقابة علي الصحف محظورة وانذار الصحف او وقفها او الغاؤها بالطريق الاداري محظور كذلك ، الا اذا كان ذلك ضروريا لرقابة النظام الاجتماعي » .

ويعلق كامل زهيري (انظر المصدر السابق) ، « ومن هنا ظهر خطورة ماسميناه الفجوة ما بين الدستور وقانون المطبوعات وقانون

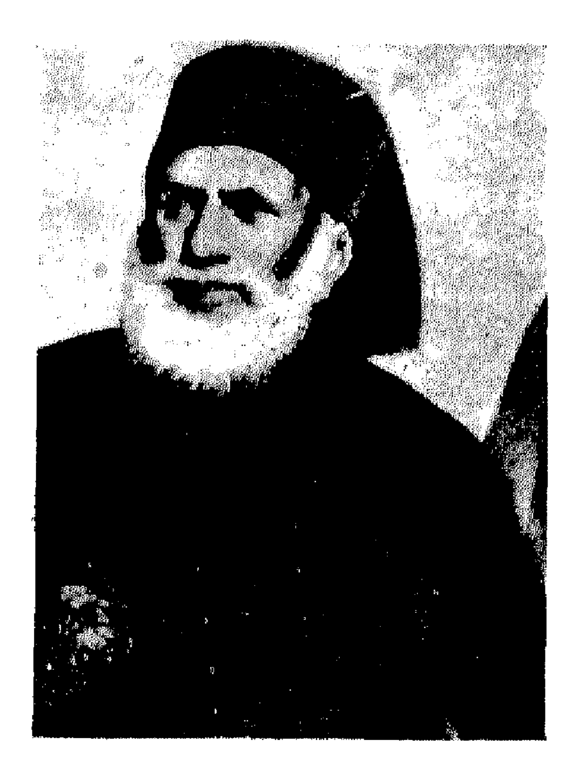
العقوبات في جرائم النشر ، لان الحكومة التي تألفت بعد دستور ١٩٢٣ قد سجلت العديد من المصادرات والالغاءات دون ان يكون ذلك بسبب تفرضه ضرورة وقاية النظام الاجتماعى » .

« وقد سجل الدكتور ابراهيم عبده في ذيل كتابه عن « روز اليوسف » قائمة بالاعداد المصادرة من المجلة واسباب المصادرة ، ولن نجد فيها سببا واحدا ينهض الي الضرورة او يتصل بوقاية النظام الاجتماعي » .. بلغت جملة النسخ المصادرة من ١٠ يونيو ١٩٢٨ الي ١٧ مايو ١٩٤٨ حوالي ٢٤٣ر٦٠٠ نسخة .. ومن اسباب المصادرة ، صورة محمد محمود باشا يدوس علي الدستور ليصل الي كرسي الوزارة . وصورة استعراض رجال الاحزاب المؤتلفة في الوزارة .. وصورة اسماعيل صدقي يستعين في حكمه بالحديد والنار ، وغلاف للمصري افندي حامل لوحة مكتوب عليها « لاتنسوا شهداءكم » ... الخ .

● مهدت الصحافة المصرية لقيام ثورة ٢٣ يوليو ، وتغيير طبيعة المجتمع ونظام حكمه تماما .. واشهر مايقال عن الصحافة في هذا الصدد ، هو مايقال عن حملة « الاسلحة الفاسدة » التي خاضها احسان عبد القدوس علي صفحات روز اليوسف ، وامده بالوثائق اللازمة لها انور السادات شخصيا .

● تركت الثورة الصحافة المصرية علي حالتها الفردية الخاصة حوالي ٨ سنوات ، وان كانت قد تدخلت في فرض الرقابة السياسية علي ماتنشره وحاولت ان تخلق صحافة باسمها تؤيدها مائة في المائة . فأنشأت مجلة « التحرير » عام ١٩٥٢ وجريدة « الجمهورية » ١٩٥٣ ، ومجلة بناء الوطن الشهرية .. وعندما عجزت هذه الصحافة الجديدة عن ان تنافس الصحافة المصريةالتقليدية ، لم تجد الحكومة مفرا من تأميمها .

● صدر قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ في مايو ١٩٦٠ ، وكان ينص علي انه لايجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومي والذي حل محله بعد ذلك الاتحاد الاشتراكي .. وبناء علي هذا القانون آلت ملكية



محمد على



مصطفى كامل

مؤسسات الاهرام واخبار اليوم وروز اليوسف ودار الهلال والشعب ودار التحرير الي التنظيم السياسي الاوحد .. وبررت الحكومة هذا القانون بأنه لحماية الصحافة من سيطرة رأس المال ولضمان حق الشعب في متابعة مايجري من أخبار وحوادث دون اغفال او توجيه من احد غير ارادته .

● كان الاتحاد الاشتراكي ، في الواقع ، واجهة لسيطرة الحكومة الفعلية علي الصحافة ، فرئيس الدولة هو رئيس الاتحاد الاشتراكي ، وهو الذي كان يعين رؤساء التحرير ، ويتدخل في نقلهم من مكان الي آخر ، وفي التخلص منهم .. وترتب علي ذلك ان تحول الصحافيون الي موظفين .. وفرضت الدولة علي المؤسسات الصحفية قيادات غير صحفية ، واصبحت اعتبارات المهنة وتقاليدها آخر مايحرص عليه هؤلاء الناس وآخر مايقدم عليه الصحافيون للترقي والصعود المهني .



محمد فريد



جمال عبد الناصر

• في الستينيات نقل ١٤٠ صحفيا من مؤسساتهم الصحفية الي مؤسسات غير صحفية ، وكانت سابقة اولي من نوعها .

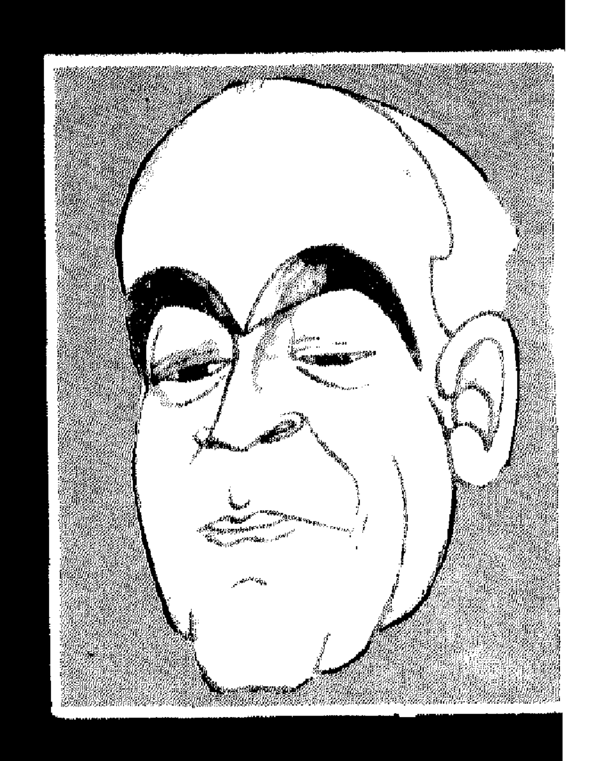
• الغيت الرقابة علي الصحف ، الافيما يختص بالاخبار العسكرية ، في عام ١٩٧٤ .. وفوضت الحكومة رئيس التحرير في تحمل هذه المسئولية ، باعتباره المسئول الاول عن كل ماينشر في جريدته .. واستثمر بعض رؤساء التحرير هذه الفرصة لصالح الصحافة .. واستثمرها البعض الآخر والاكبر لصالح الحكومة .

• بدأ التفكير في التعديلات الدستورية وفي قانون جديدللصحافة ، بعد أن تقرر الغاء الاتحاد الاشتراكي ، والبحث عن ماهو جديد للمؤسسات القومية .. وكان ذلك التفكير الجديد هو البداية الحقيقية لتفجير قنبلة الصحافة المصرية مرة أخري .

وكان السبب الحقيقي والرئيسي وراء هذه الحملة .

الفصل الثانى

د. أحمد سلامه :
الصحافة : سلطة بلا قرارات!



●● لا يوجد دستور ينص على سلطة الصحافة .. لانهم يخافون الاجتهاد .

●● لولا سلطة القضاء ، لظل القضاة ، مثل الصحافيين ، في الشارع .

●● نقابة الصحافيين لن تفقد دورها المهنى ، والاغلبية في المجلس الاعلى للصحافيين .

الصدفة هى التى اجرت هذا الحوار مع الدكتور احمد سلامة :

في قطار الصعيد ، القادم من اسيوط الى القاهرة ، تعرفنا عليه .. امتدت جسور التفاهم والحوار بيننا .. عبرت جسور الدردشة الموضوعات العامة ووصلت الى محطة « السلطة الرابعة » .

● ممكن نتصل بك في القاهرة ونحول الكلام العابر عن السلطة الرابعة الى حوار منشور .

ــ ممكن جدا .

في مكتبه بالحزب الوطنى ، والملحق بمكتب أمين الحزب ، فكرى مكرم عبيد ، ضغطنا على « زر » تشغيل جهاز الكاسيت وبدأ الحوار .

كان حوار د . أحمد سلامة هو أول حوار في حملة « السلطة الرابعة » .

وكان الحوار جريئا بقدر ما كان حزبيا .

وفي نص الحوار تقديم كـاف للدكتور أحمد سلامة .. لكن .. بعد اجراء هذا الحوار ، تولى د . سلامة امانة لجنة التعليم بالحزب ، ثم اختفت اخباره في الحزب .

وهذا بالنص ما كتبناه عنه :

بدون مقدمات ..

الرجل : د . أحمد سلامة

بدون لف ودوران

الموضوع : السلطة الرابعة

من ؟!

د . أحمد سلامة .. أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى .. جامعة عين شمس .. تخرج من حقوق القاهرة .. كان أول دفعته .. دفعة ١٩٥١ .. عين معيدا .. سافر فرنسا لتحضير الدكتوراه .

د . أحمد سلامة .. ثلاثون مرجعا علميا باسمه وخط يده في كل « متاهات » القانون .. يدرس بعضها بالجامعة .

د . أحمد سلامة .. جائزتان .. وهذا نادر جدا من جوائز الدولة التقديرية وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى .. و .. وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى .

د . أحمد سلامة .. مستشار الحزب الوطنى .. واحد من الذين يضعون ايديهم في النار .. نار التشريعات والقوانين .

أين ؟!

فى مكتبه « الحزبى » .. الدور الثانى .. المبنى الجديد لمجلس الشعب .. جرى الحوار .

لماذا ؟!

لأن موضوع « السلطة الرابعة » يهم الآن كل من يقرأ كلمة مطبوعة .. ويهم من يكتبها .. ولأنها المرة الأولى في حياة وتاريخ الدساتير في العالم ..

صياغة « صاحب الجلالة » في مادة من مواد الدستور .. ولأن الموضوع .. نفس الموضوع يثير أحاسيس متضاربة .. مختلفة .. من حوله أحاسيس الصحفيين واحاسيس رجل الشارع .. القارىء .. لأنه أيضا سيكون حديث الناس كل الناس وستدور حوله مناقشات لا نهاية لها .. فكرنا أن تكون البداية مع « قانونى » له شهرته و « حزبى » له مسئوليته .. وقارىء عادى له أحلامه في الصحافة .

متى ؟!

خمس ساعات مناقشة .. حوالى ثلاث ساعات تسجيل أكثر من مرة .. لمراجعة كلام المرات السابقة .

كيف ؟!

● هو قطعا .. موضوع صعب يا دكتور فالصحافة مهنة معقدة .. وتقنينها دستوريا مسألة أكثر تعقيدا .. لكن ليست هناك مشكلة بدون حل .. ولو بدأنا بداية صحيحة .. فالطريق سيكون ممهدا .. سيكون بدون متاعب .

ـ هذا صحيح .

● نبدأ اذن بتفسيرك لمعنى « السلطة الرابعة »

ـ الصحافة كسلطة تجرنا اصلا لمعنى السلطة .. السلطة ببساطة هى المشاركة في مظهر من مظاهر السيادة .. سيادة الشعب .. ولأن الشعب لا يستطيع بملايينه ممارسة سيادته .. فانه يتعين أن يمارسها نيابة عنه أفراد أو جهات .. كل منها يمارس جزءا من هذه السيادة .. ونسمى هذا الجزء .. سلطة .. سلطة تنفيذية .. تشريعية .. قضائية .. وهى السلطات الثلاث التقليدية .. وكل سلطة منها لها حق اصدار القرار .. نأتى للصحافة كيف ستكون سلطة دون أن تملك اصدار القرار .. أى قرار .. هنا لا بد أن نتساءل : هل ضرورى لممارسة جزء من السيادة .. اصدار القرارات ؟ اذا

كانت الاجابة نعم فالصحافة لن تكون سلطة اما اذا كانت الاجابة .. لا .. فانه من الممكن ان تكون الصحافة سلطة .

في تصوری الخاص .. المشاركة في مظاهر السيادة لا تقتضى بالضرورة المشاركة في اصدار القرارات .. ممكن ان تكون المشاركة عن طريق الكشف الحقيقى عن رغبات الشعب وحاجاته وقيمه ومبادئه .. وتوجيه نظر صانع القرار في المجتمع .. اليها ..

حقيقة .. الصحافة كسلطة رابعة أمر غير معهود في دساتير العالم .. ومن الخطأ المنطقى أن توضع سلطة الصحافة في قالب السلطة التقليدية .. لا يوجد دستور ينص على سلطة الصحافة لأن الفكر الدستورى مشهور بأنه تقليدى .. كل دولة تضع دستورها حسب التقاليد الموروثة دون اجتهاد خاص .. لأنهم يخشون الاجتهاد .. يخافون قلق الاجتهاد .. والقلق غير مستحب في الدساتير .. القواعد الدستورية قواعد مستقرة .. لا تحتمل القلق .. حتى أن بعض الدول على الرغم من تنظيمها للصحافة تنظيما مستقرا يجعل منها سلطة من السلطات .. لا تنص على ذلك صراحة .. لأن ذلك في رأيها لم يصل في استقراره الى درجة القواعد الدستورية الثابتة والمعمرة .

● الصحافة في دول كثيرة من العالم تمارس سلطتها دون نص دستورى .. مجرد قواعد اتفقوا عليها ضمنا .. دون أن يكتبوها .. عندك بريطانيا مثلا .. أقدم نموذج مستقر في العالم يا دكتور .

ـ حتى ننظم أى مجتمع .. اما اننا نلجأ للتشريع .. أو نلجأ للعرف والعرف سابق للتشريع .. وأحد مصادره .. وهو ما اتفق الناس عليه لصالحهم .. القاعدة العرفية تنشأ من مسلك الناس .. لكنها تحتاج الى وقت طويل لكى تستقر وتصبح قاعدة . ربما احتاجت مئات السنين .. ومن الممكن توفير هذا الزمن بقاعدة تشريعية واحدة .. في بريطانيا الصحافة محكومة بقواعد عرفية .. نشأت واستقرت بحكم التاريخ والتجربة الطويلة .. ومن الصعب جدا الخروج عليها .. لكن .. في مصر .. وعلى ضوء التجربة .. انتظرت ان تنشأ قواعد

وتقاليد للصحافة تصبح عرفا مستقرا .. لم تنشأ .. هنا .. أى حاكم مضطر أن يخلق بديلا تشريعيا للعرف الذى لم ينشأ وينمو من داخل المهنة .. طبعا بشروط .. التأنى .. التطابق مع احتياجات الصحافة .. والابتعاد عن التفاصيل .. مجرد اطار عام للحركة الصحفية ٠

● لكن تجارب السنوات الطويلة الماضية .. التى مارستها الحكومة مع أو ضد الصحافة خلقت حالة من عدم الاستقرار للمهنة .. قضت على كل الفرص الممكنة لوضع القواعد العرفية التى تلوم الصحفيين لعدم التوصل اليها الآن ٠

ـ حتى أوضح لك فكرتى .. يمكن أن نقسم الصحافة الى ثلاث فترات ، صحافة ما قبل الثورة .. الصحافة بعد الثورة وحتى ١٥ مايو ١٩٧١ .. ومن مايو ١٩٧١ وحتى اطلاق حكاية السلطة الرابعة ٠

قبل الثورة لا أحد ينكر أن الصحافة كانت لها جوانب مضيئة .. لكن كانت لها أيضا جوانب مظلمة .. كانت تخضع لسيطرة صاحب رأس المال .. والأحزاب .. وتعبر عن قيم ما قبل الثورة .. وكانت تقحم نفسها في فضائح شخصية يكرهها المجتمع .. صحيح أنه كان هناك حرية في الكلمة .. لكن كان هناك أيضا رقيب وسجن واعتقال ومصادرة .. كان المجتمع كله في حالة فوضى .. كل اللى عايز حاجة يعملها .. ولم يكن هذا وضعا مناسبا للصحافة ..

بعد الثورة .. القيم اللى كانت الصحافة بتدافع عنها .. المجتمع اسقطها .. كان لازم الصحافة تطور نفسها بما يناسب القيم الجديدة .. لكن هذا لم يحدث .. فتصورنا أن الحل هو التأميم .. كان التصور أن سيطرة الملكية الخاصة هو الداء .. وتصورنا ان التأميم هو العلاج .. في فترة لاحقة تصورنا أن فصل الصحفيين وتوقيع العقاب عليهم هو العلاج .. ففشلنا فشلا ذريعا .. كل هذه المحاولات سواء تمت بحسن أو سوء نية لم تحقق هدف المجتمع من تنظيم الصحافة ٠

عام ١٩٧١ .. انتقلنا من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية .. وحصل انفتاح .. وتعدد احزاب .. الاحداث توالت دون أن تملك الصحافة القدرة على ملاحقتها والتعبير عنها ٠

جربنا تجارب عديدة .. لكن لم يتوافق المجتمع والصحافة معا .

أصبح علينا الآن أن نوفق بين اعتبارين ، حرية الكلمة .. والكلمة الملتزمة .. التوافق بين الاعتبارين يعنى جوهر السلطة الرابعة المقصودة .

● اننا الآن في صلب الموضوع .. هل توضح لنا أكثر حدود السلطة المقصودة للصحافة ؟!

ـ نظم الصحافة تختلف باختلاف النظام السياسى للدولة .. في الدول متعددة الأحزاب .. الصحافة سلطة تعبير وحرية للكلمة سواء جاء تعبيرها متفقا أو غير متفق مع الحكومة .. وهى مع حريتها تواجه معوقات وترتكب تجاوزات .. معوقات مثل امتناع الحكومة عن امدادها بالمعلومات .. وتجاوزات مثل التشهير غير الملائم .. كون الصحافة سلطة سيعطيها هذا حق الحصول على المعلومات اللازمة .. تماما كما يفرض مجلس الشعب على الحكومة وضع البيانات اللازمة أمامه .. اذا وجه لها عضو من أعضائه سؤالا .. وجود البيانات اللازمة سيعفى الصحافة من الوقوع في خطأ التشهير .. وسيرفع عنها المعوقات التى تقف في طريقها .. ورجال الصحافة سيكونون رجال سلطة عامة .. ليسوا اقل من رجال السلطات الأخرى .. وهذا سيضمن لهم حصانة في العمل واستقرارا وظيفيا مناسبا .

الصحافة سلطة رابعة .. شعار أطلق لمزيد من حرية الكلمة وليس لتقييدها .. اطلق بمنتهى حسن النية .. أى حاكم لا يحتاج الى لف ولا دوران لكى يقيد الصحافة .. يمكنه ان يصدر قرارا بذلك في دقائق .. انها محاولة لتسيير الصحافة تسييرا ذاتيا لمصلحة المجتمع .

● مازال الموضوع عائما يا دكتور ؟!

ـ كون الصحافة سلطة رابعة معناه :

١ ـ ان الصحافة أصبحت على قدم المساواة مع باقى سلطات الدولة الأخرى .. ولا تستطيع ان تطغى سلطة أخرى عليها .. وهذا مبدأ دستورى .. السلطات تتعاون .. تراقب بعضها البعض .. لكن لا تعتدى سلطة منها على أخرى .

٢ ـ ان رجال الصحافة أصبحوا رجال سلطة عامة .. وهذا يترتب عليه مجموعة من الحصانات والضمانات .

٣ ـ السلطة العامة تهدف الى المصلحة العامة فاذا انحرفت عن هذه المصلحة طبقت عليها القواعد التأديبية التى تطبق على باقى السلطات .

٤ ـ اذا كانت الصحافة سلطة عامة فان أموالها تصبح أموالا عامة .. ليست في جيوب بعض الأشخاص .. وتطبق عليها القواعد الرقابية التى تطبق على أموال باقى السلطات .

٥ ـ اذا قلت سلطة .. فمن حقى أن أعرف باقى السلطات بتعمل ايه .. وهذا هو حق الصحفى في الحصول على المعلومات .

٦ ـ واذا قلت سلطة فلا بد من جهاز لتنظيمها مجلس أعلى للصحافة .. أو مجلس للصحافة .. الاسماء لا تهم .. المهم ان يكون هو الجهاز المسئول لكى يؤدى هذا المرفق عمله .

● كل ما يقال حتى الآن في الموضوع .. هو اجتهادات فردية .. لذلك فهى غير واضحة .. ومتضاربة .. وتؤدى الى التخبط وربما الى فقدان الثقة .. ألست معنا في هذه الملاحظة ؟!

ـ عندما أطلقت عبارة « السلطة الرابعة » لم تكن هناك أى فكرة مسبقة .. انا سعيد بهذا الاجتهاد الذى يحتمل الصواب والخطأ .. وعلى ضوء المناقشات نصل الى الصواب الى حد بعيد .. بالعكس كل الآراء مطلوبة حتى نتفق على صورة مناسبة ومستقرة ..

● هل تعتقد أن باقى السلطات ستتقبل وجود السلطة الجديدة .. خاصة وان بينها وبين الصحافة تاريخا طويلا من الخصومة .. وينظرون لها نظرة الاعداء ؟!

ـ الذى يحكم هو الدستور .. أعلى سلطة تشريعية .. لأنه لا يجوز لأى سلطة أخرى اصدار قانون أو قرار يخالف الدستور .. عندما حدث اعتداء على السلطة القضائية .. مذبحة القضاة .. عولج هذا الاعتداء بقوة الدستور .. لكن عندما حدث الاعتداء على الصحافة وفصل بعض الصحافيين .. ماذا حدث ؟! لا يزال هناك عدد منهم لم يعد لعمله .. والذين عادوا لم يحصلوا

على مافاتهم من حقوق .. لأن الدستور .. السلطة الاعلى لا يحميهم من تعسف السلطات الأقل منه .. ثم ان احترام القاعدة الأدبية يتوقف على مدى احترام الحاكم لها .. لكنها اصلا ليست قواعد ملزمة .. اما القاعدة الدستورية فتفرض نفسها على الحاكم سواء اراد أم لم يرد .

ان القضاء لا يملك اجبار الحاكم على احترام القاعدة الأدبية ولكنه يملك اجباره على احترام القاعدة الدستورية .. ورد فعل الشعب على المخالفة الدستورية أعنف من رد فعله على أى مخالفة أخرى .

● والصحافة الحزبية ؟!

ـ في تصورى الشخصى .. لا أتصور الصحافة الحزبية جزءا من السلطة الرابعة .. لأن الأحزاب نفسها أشخاص معنوية .. واذا كان بعض الصحافيين يحررون هذه الصحف الآن .. فلأنها في بدايتها .. واستمرار الأحزاب سيفرغ الكوادر الصحفية اللازمة لها .. وسيحصر حدود الصحيفة الحزبية في اطار النشرة الخاصة بالحزب .

● نقترب أكثر من المجلس الأعلى للصحافة ؟!

ـ كما قلت التسمية مش مهمة .. لأن حكاية مجلس أعلى تعنى وجود مجالس دنيا مجلس للصحافة مثل مجلس للوزراء .. لا نقول مجلسا أعلى للوزراء .. المهم .. المجلس لابد أن يكون متوائما مع اختصاصاته .. ضمان حرية الكلمة التى تعبر عن مظهر من سيادة الشعب .. ووجود السلطات الأخرى مشكلة في المجلس هو ضمان في حد ذاته للتفاهم فيما بينها .. على أن تكون الأغلبية للسلطة الصحفية ومهمته ، الاشراف على تطبيق ميثاق الشرف الصحفى مع العلم ان أموال الصحافة القومية تعتبر أموالا عامة وليس هناك ما يمنع أن يتولى جهاز المحاسبات الاشراف عليها .. وقد يكون من الملائم ان يبدى المجلس رأيه في كل تشريع يتعلق بالصحافة .. على أن يكون دور النقابة هو الدور التقليدى للخدمات المهنية .. والمجلس الأعلى مطالب بتقارب اللوائح الداخلية للمؤسسات الصحفية .. القيد في الجدول مسألة نقابية بحتة .. لأن كل نقابة تنظم الافراد المنتسبين لها !

• كيف نضمن أن يأتى التشريع الجديد في خدمة المهنة لا قيدا عليها ؟!
ـ لابد من مناقشة واسعة يكون الطرف الأساسى فيها هم رجال الصحافة .. لابد أن يناقشوا أمورهم بأنفسهم .
• قطعا سيكون لهم دور واضح .. بدليل اننا نحن الذين سعينا لفتح هذا الحوار معك يا دكتور .. وقطعا لن يكون الحوار الأخير في الموضوع .. انه مجرد بداية .. وكما أن صفحاتنا فتحت لكلماتك .. فهى مفتوحة لباقى الكلمات .. والمناقشات لاتزال على مصراعيها .

الفصل الثالث

صفوت الشريف:
الصحافة سلطة بلا صاحب!



●● قانون المطبوعات الجديد ، يرفع يد « الاستعلامات » عن تراخيص الصحف واسعار الاعلانات .

●● رئيس التحرير لن يكون موظفا حكوميا والصحفى لن يكون موظفا عند رئيس التحرير .

●● اتوقع ازدهار الصحافة الاقليمية .. وان تختفى خسائر المؤسسات الصحفية .

لا يستغرق الطريق بين هيئة الاستعلامات ، فى وسط البلد ، ومبنى الاذاعة والتليفزيون ، فى ماسبيرو ، أكثر من خمس دقائق ، سيرا على الأقدام .. ومع ذلك قطع صفوت الشريف ، هذه المسافة القصيرة ، فى أكثر من خمس سنوات ..

قبل أن يدخل صفوت الشريف مبنى الاستعلامات كان يعمل بقسم الاعلام برئاسة الجمهورية .. وفى هيئة الاستعلامات تولى منصب مدير الاعلام الداخلى ، ثم مدير الاعلام الخارجى ، ولمدة عامين تقريبا تولى رئاسة الهيئة بأكملها ..

وقت قيامنا بحملة السلطة الرابعة واجراء هذا الحوار الصحفى معه ، كان رئيسا لهيئة الاستعلامات .. وكانت هذه الصفة هى المبرر لاجراء هذا الحوار ، فهو مقرر الاعلام بالحزب الحاكم ، وهيئة الاستعلامات هى الجهة الحكومية التى تشرف على تنفيذ قانون المطبوعات ، ومن ميزانيتها تعطى اعانة سنوية لنقابة الصحافيين ، وهى التى تتدخل فى تحديد أسعار اعلانات الصحف والتصديق على تراخيص الاصدارات الجديدة .

أهمية هذا الحوار مع صفوت الشريف ، أنه بصفته رئيس هيئة الاستعلامات كان يعبر عن وجهة نظر الحكومة ، وأنه بصفته مقرر لجنة الاعلام فى الحزب الوطنى ، كان يعبر عن وجهة نظر الحزب الحاكم ..

وأهمية تقديمه فى الأسابيع الأولى من الحملة ، ان أحدا لم

يكن ليعرف ماذا تريد الحكومة ، ولا ماذا يريد الحزب الحاكم من الصحافة بالضبط ؟ .. ثم والأهم : ان لا الحكومة ولا الحزب الوطنى كانا يعرفان ، ساعتها ، ماذا يريدان ، من الصحافة بالضبط ؟
صفوت الشريف الان هو رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون .. خرج من موقع هام الى موقع أكثر أهمية .
وفيما يلى نص الحوار القديم معه ، والذى تحتفظ به روز اليوسف فى أرشيفها الخاص ..

الرجل : صفوت الشريف
الموضوع : السلطة الرابعة

من ؟!

صفوت الشريف .. مقرر لجنة الاعلام .. الحزب الوطنى .. رئيس هيئة الاستعلامات .. صفوت الشريف .. حوالى ٤٥ عاما .. هادىء .. متزن .. لا تفضح ملامح وجهه ما يدور بعقله .. صفوت الشريف مسئول يؤمن بأن سماء النجاح لا تبدو رائعة الا بتعدد النجوم .. وبأن سماء النجم الواحد .. مظلمة ..

أين ؟!

فى مكتبه الحكومى .. الدور العاشر .. هيئة الاستعلامات .. وسط المدينة .. جرى الحوار ..

لماذا ؟!

منذ ستة شهور .. وعلى لسان صفوت الشريف .. فجرت « روز اليوسف » قضية مستقبل الصحافة المصرية .. صورتها. مسئوليتها ..

سلطاتها .. ونقل السيطرة على شئونها من الاتحاد الاشتراكى الى المجلس الأعلى للصحافة .. من التمويل الى المحاسبة .. ومن شروط اصدار صحف ومجلات جديدة الى شروط استمرار الصحف والمجلات القديمة .. الخ .. نفس الصورة المطروح حولها النقاش الآن .. بعد أن تحول الموضوع من مجرد خبر مثير الى تنظيم يمس مستقبل الصحافة وكيانها واستقلالها .. وحريتها أيضا .. مهنة الصحافة بطرفيها الرئيسيين ، الصحفى والقارىء .

ماذا سيقول صفوت الشريف بعد أن سخن الحوار ودخل مرحلة التفاصيل ؟!

ماذا سيقول مسئول الاعلام الحزبى والحكومى فى قضية الساعة الاعلامية ؟!

متى ؟!

مساء يوم حار .. الأسبوع الماضى .. عدد من أقداح القهوة ومن السجائر .. وشريط جهاز التسجيل .. بيننا وبينه .. يسجل للحوار ساعة زمان ..

كيف ؟!

● لا يحتاج الحوار الى مقدمات .. ندخل اليه مباشرة !!

ـ سيبدأ تعديل وضع الصحافة بتعديل الدستور .. ثم الاستفتاء « الأول » على تعديل الدستور وعلى مبدأ قيام الصحافة كسلطة رابعة .. وبدأ الحوار .. كيف تكون ؟! .. كيف تتحول ؟! .. أعقب هذا استفتاء ثان فى نفس الموضوع .. السلطة الرابعة .. حتى فى الاستفتاء الأخير حول اعادة تنظيم الدولة .. كانت الصحافة جزءا من الاستفتاء .. بعد استفتاءين أصبح تعديل الدستور واجبا .. وأصبحت الصحافة على وشك التغيير .. الدستور لا يدخل فى التفاصيل .. مجرد مبادىء .. تتبعها قوانين ولوائح مهمتها التفاصيل .. تفاصيل التفاصيل ..

● قيام أكثر من استفتاء يؤكد أصرار الحكومة على تنفيذ ما تقوله عن

« السلطة الرابعة » .. لكن كل ما قيل حتى الان فى الموضوع يؤكد أنها لا تملك تصورا محددا للفكرة .. والأمر حتى الآن لا يعدو اجتهادات فردية متضاربة يطرحها كل مسئول .. سرعان ما يعدل عنها .. وعندما وصل الامر الى طريق مسدود .. لجأت الحكومة للصحافيين تسألهم عن تصوراتهم الخاصة .. وكان من الطبيعى ان تلجأ الحكومة لهذه الخطوة قبل اقتراح أى حل .. ولو كان الحل مجرد فكرة عامة .

ـ موضوع « السلطة الرابعة » قطعا وراءه فلسفة .. فلسفة يفرضها النظام السياسى الجديد .. تعدد الأحزاب .. دولة المؤسسات .. سيادة القانون .. الديمقراطية كانت المبدأ السادس من مبادىء الثورة .. اقامة حياة ديمقراطية سليمة .. لم تقم الحياة الديمقراطية السليمة لأسباب متعددة .. وفرض النظام السياسى الذى قام .. نظام حكم « شمولى » .. وفرض صحافة مملوكة للاتحاد الاشتراكى .. الحزب الأوحد ... مع تغير الصورة وتطور فكرة الأحزاب من منابر الى حد اطلاقها بدون شروط .. يصبح السؤال : كيف تتحرر الصحافة . وكيف تصبح فى وضع مناسب للنظام الجديد .. المختلف ؟!

الدستور المعدل سيلغى وجود الاتحاد الاشتراكى .. والصحافة مملوكة للاتحاد الاشتراكى .. الغاء الاتحاد الاشتراكى سيجعلها صحافة بلا صاحب .. بلا مالك .. هل هذا معقول ؟!

● أصبحت الصحافة تركة مات صاحبها .. كيف نتصرف فيها ؟! أليس هذا هو السؤال المناسب ؟!

ـ كيف نتصرف فيها في ظل المتغيرات الجذرية التى نعيشها ؟! ما هو وضع الصحافة في هيكل الدولة بصورتها الجديدة .. المختلفة ؟!

ما طرح نفسه هو أن يكون للصحافة استقلالها .. في نفس الوقت يشارك في ملكيتها الشعب والعاملون فيها .. الجمع بين ملكية الشعب وملكية العاملين فيها .. ملكية العاملين واضحة .. مفيش مشكلة .. ملكية الشعب .. كيف ؟! من خلال الدولة .. لأنها من خلال سلطاتها تعبر عن الشعب . .

وجاء التصور أن يكون المجلس الأعلى للصحافة هو التعبير عن ملكية الشعب وملكية العاملين فيها .. بحيث تحقق هذه « التوليفة » الاستقلال المناسب للصحافة .. تصبح مسئوليتها وعصمتها فى يدها .. رؤساء التحرير لن يعينوا من الاتحاد الاشتراكى .. لن يكونوا موظفين بقرار .. وفى انتظار قرار آخر مضاد يبعدهم .. دون أن يعرف أى منهم سبب تعيينه .. ولا سر التخلص منه ..

● هل سيصبح الاختيار على أسس وقواعد مهنية مثلا ؟!

ـ طبعا .. وسيكون المجلس الأعلى هو السلطة الأخيرة التى تعين وتنقل وتفصل وتحاسب وترعى الصحافيين والعاملين وتطور الصناعة ..

● لكن المجلس الأعلى الذى سيعبر عن سلطة الصحافة .. ستمثل فيه سلطات أخرى .. تفرض على سلطة الصحافة سلطاتها .. وتلغى أهم مبدأ دستورى .. استقلال السلطات وتعاونها .. خاصة وان المعاملة لن تكون بالمثل .. ولن تمثل الصحافة فى السلطات الأخرى ..

ـ هذا يتوقف على روح القانون .. والهدف الحقيقى من قيام سلطة الصحافة .. حقيقة .. لا بد أن نعترف اننا تعودنا أن نحصل على التطور .. خاصة الديمقراطى .. بالثورات فقط .. هذه المرة نحصل عليه بقناعة من أنور السادات .. قناعة بأن الحرية حق من حقوق هذا الشعب .. لم يجبره أحد ..

● نحن نقنن للمستقبل .. والدستور هو وسيلتنا .. لذلك يجب ألا نغفل أى شىء .. فاذا كنا نضمن الممارسة اليوم بوجود أنور السادات .. فاننا يجب أن نضمنها بالدستور فى بالمستقبل .. ثم ان الرئيس السادات هو صاحب الفكرة .. ضمان المستقبل بالقانون ..

ـ عموما .. المجلس الأعلى تمثل فيه باقى السلطات بقدر محدود .. بالقدر الذى يفيد الصحافة ولا يكون سيفا مسلطا على رقبتها .. مثل اتحاد الاذاعة والتليفزيون ومجلس الأمناء به .. فى ظل الغاء وزارة الاعلام .. مجلس الأمناء يضم العاملين بالمهنة .. رؤساء القطاعات .. المثقفين .. المفكرين .. المتخصصين فى السلوكيات وعلم الاجتماع .. ثم عددا من الوزراء بحكم طبيعة عمل المجلس ليسهلوا له حل مشاكله .. أنا أتصور

المجلس الأعلى للصحافة على هذا النحو .. عناصر المهنة .. وعناصر الصناعة .. ثم الشخصيات العامة .. وأخيرا بعض الشخصيات التنفيذية .. الأهم فى تصورى .. روح العمل والممارسة .. لأنه اذا كان الغرض هو تكبيل الصحافة .. ما كان أغنانا .. ولأبقينا على المؤسسات الصحفية كمؤسسات حكومية .. وحرية اتخاذ قرار بهذه الصورة أمر ميسور .. سهل .. لكن الصحافة خسرت الكثير من مثل هذه القرارات .. وأصبح رئيس التحرير موظفا عند الحكومة ..

● وأصبح الصحفى والكاتب والمفكر موظفا عند رئيس التحرير .. موظفا عند موظف !!

ـ أكثر من هذا تصور « بعض » رؤساء التحرير .. ان بقاءه يستلزم الاسترضاء .. دون أن يطلب منه .. يتطوع بذلك .. الشعور بأن تعيينه ووصوله الى قمة مؤسســة صحفيــة نتيجة اختيار مهنى وشعبى يعطيه الحماية والاستقلال ويعطيه قوة التعبير .. ويعفيه من الاسترضاء .. الاحساس الطبيعى لدى موظفى الحكومة ..

● المسألة ليست فقط رؤساء التحرير .. الصحافة ليست رئيس تحرير فقط ..

ـ هذا صحيح .. هناك نقطة هامة يجب الانتباه لها .. الصحافة كسلطة رابعة عندما تقوم .. ستقوم فى ظل سلطة محلية تأخذ فرصة أكبر من التى كانت تمنحها لها السلطة المركزية .. سلطات رئيس الجمهورية للمحافظين .. الاستثمارات يقررونها أيضا .. الرقابة داخل المحافظة لا بد أن تزيد بزيادة السلطات المحلية .. التطور الطبيعى أن تحصل الصحافة الاقليمية على مكانها وان تزدهر ..

● ودور النقابة .. نقابة الصحافيين ؟!

ـ دور النقابة لا يتعارض مع دور المجلس الأعلى واختصاصاته وسلطاته .. النقابة تنظيم منتخب له نظامه وقواعده .. بل انه فى ظل التشكيل الجديد سيكون لها فاعلية أكثر .. ستكون أداة المجلس وجهازه الرئيسى فى تحقيق أهدافه .. سيتيح لها التشكيل الجديد استقلالا أكثر ..

● كيف ؟!

ـ مثلا .. لا أتصور أنه يظل دعم صندوق المعاشات للنقابة فى يد هيئة حكومية مثل هيئة الاستعلامات كما هو واقع الآن .. ولا أتصور أن تظل هيئة الاستعلامات هى التى تحدد أسعار الاعلانات كما هو الآن .. ولا أتصور أن يكون أمر اصدار تراخيص الصحف الجديدة فى يدها كما هو الآن .. كل هذا سينتهى .. كل تدخل من الاستعلامات أو من أى أجهزة حكومية أخرى قطعا سينتهى .. وسينعكس هذا بالطبع على النقابة .. سيكون لها استقلالها وصلاحيات أكثر ..

● فى ظل هذه التطورات .. لا بد أيضا من تغيير قانون المطبوعات ..

ـ فعلا وقد أعددنا مشروع قانون جديد للمطبوعات وتقدمنا به للوزير منصور حسن لعرضه على لجنة الاعلام لمناقشته .. بعد أن رجعنا لكل قوانين المطبوعات الشهيرة فى العالم مثل فرنسا وايطاليا والنمسا ..

● وحق الأفراد فى اصدار صحف خاصة ؟!

ـ لن تكون هناك .. حسب القانون الجديد للمطبوعات .. صحافة فردية .. الشكل الوحيد للملكية هو مشاركة بين المجلس الأعلى والعاملين فيها .

● كيف تتصور الصحافة المصرية بعد سنوات من تنفيذ الشكل المقترح لتنظيمها ؟!

ـ أتوقع ازدهارها كصناعة .. أتوقع أن تختفى خسائر المؤسسات التى نعلم بوجودها .. وأتوقع سيطرة العناصر الصحفية الشابة .. أتصور صحافة اقليمية مزدهرة .. مجلس ادارة قويا يقود المؤسسات بعيدا عن التحكم .. أتوقع أن تكون الصحافة .. صحافة ..

● هل تتوقع أن تقرأ مقالا يهاجم رئيس الحكومة ؟!

ـ نعم .. وأتوقع أن يقبل ويناقش ويرد عليه .. أو يعمل بما جاء فيه ..

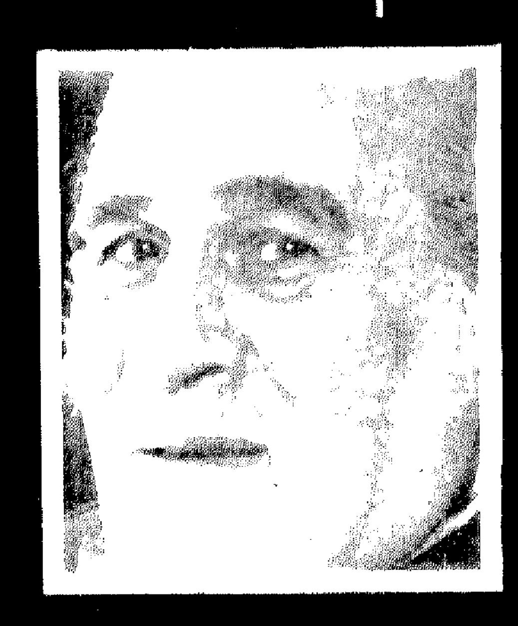
● دون أن يعاقب الصحفى بمكالمة تليفونية ؟!

ـ دون تشنج أو عصبية ودون أن يفقد المسئول أعصابه ..

● ربنا يسمع منك ..

الفصل الرابع

مصطفى أمين:
حرية الصحافة هى أن نقول للحكومة لا !



●● المجلس الاعلى للصحافة هو مجلس اباء لتلاميذ فى مدرسة ابتدائى .

●● مهدت الصحافة لثورة يوليو ، وعندما قامت كان اول اهدافها القضاء عليها .

●● من مصلحة الحكومة اطلاق حرية الصحافة ، ولو كانت الصحافة حرة ما وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

تخرج الكلمات من فم مصطفي امين ساخرة ، قوية . جريئة . سريعة مثل طلقات مدفع رشاش .

لا يـمـيـل مـصـطـفـي امـيـن في اجاباتـه الـتي « اللت » و « العجن » و الكلام الذي لا أول له ولا آخر .. اجابات مصطفي امين كلها تصلح .. « مانشتات » عريضة ومثيرة .

الخبرة الواسعة . خفة الظل . البداهة الحاضرة ، الرأس الكومبيوتر ؛ سرعة التصرف . احترام الكفاءة .الرغبةالتي لا حدود لها في النجاح . تحويل الفسيخ الي شربات . هذا هو مصطفي امين . رحلة في بلاط صاحبة الجلالة تمتد الي اكثر من اربعين سنة .. عمل في روز اليوسف وآخر ساعة وولدت علي يديه ويد شقيقه التوأم علي أمين « اخبار اليوم » .. المبنى والصحافة ..

* كانت أخبار اليوم نقطة تحول هامة في حياة الصحافة المصرية .. ادخلت اليها احدث اساليب العصر في الصحافة .. اعترفت بمهنة الصحفي كمهنة محترمة .. اعطت الصحفي مرتب الوزير .. وعرفت الصحافة المصرية علي يديها عصر التوزيع الضخم .

يؤمن مصطفي امين بالحرية المطلقة للصحافة .. وحرية الصحافة عنده هي ان يكون لكل مواطن الحق في اصدار صحيفة حتي لو كان هو قارئها الوحيد .. وحرية الصحافة عنده ايضا ان يقول الصحفي للحاكم « لا » دون ان يقطع رزقه ولسانه ويقصف قلمه .

كل اراء مصطفي امين تدور حول هذا المعني وتميل الي تقديسه .

كان حواره معنا ، علي مرتين ، مثل نشرة الأخبار ، فالمرة الاولي كان « الموجز » .. وفي المرة الثانية كانت الاراء بالتفصيل .

الموجز : الرأي الآخر

● سر تدهور الصحافة المصرية هو تدخل الحكومة في شئونها .. تدخل الحكومة افسد كثيرا من الاشياء ..من القماش المصري الذي كان يغزو امريكا واوروبا وله شهرته وسمعته .. الي السجائر والاحذية والموبيليا .. ماحدث للقماش والسجائر والاحذية .. حدث للصحافة .

● الصحافة قبل ان يوضع لها قانون ..كانت صاحبة جلالة .. فوضع لها قانون يجعلها أحيانا صاحبة فضيلة واحيانا صاحبة عصمة .

● لا ينقذ الصحافة في رأيي الا الحرية .. حرية الصحافة كما اتصورها .. هي ان يصدر المواطن صحيفة .. حتي لو كان لها قاريء واحد .. رؤساء التحرير يعينهم المحررون لا الحكومة .. مسئولية الكاتب الحقيقية امام الشعب ..

● الصحافة المصرية هي الفرخة التي تبيض ذهبا للشعب المصري .. هي القوة الضاربة في الشرق الاوسط .. تحولت من قوة ضاربة الي كيان هزيل .

● ليس لدينا من البترول الا الحرية .. الحرية هي آبار البترول التي نملكها .. فلماذا نحاول نسفها ؟!

● المدهش ان الصحافة اللي احنا غير راضيين عنها .. لاترضي الذين يضعون القانون .

• اذا اردنا نصا عن الصحافة بالدستور .. نكتفي بمادة واحدة ، الصحافة حرة .

• لا يمكن تحويل النقابة الي ناد .. الثورات التي قامت في مصر .. قامت عليّ دماء الكتاب أكثر مما قامت علي دماء الشهداء .

مجلس اعلي للصحافة .. نصفه نواب والنصف الآخر صحافيون .. يقتضي تغيير المجلس الاعلي للقضاء بحيث يصبح نصنه قضاة ونصفه متهمين .

• كان من الطبيعي ونحن نضع قانونا يهم الصحافة والصحافيين .. ان نسأل الصحافيين قبل القانون .. لا بعده .

• ان نفعل شيئا لم يفعله الآخرون ..ليس معناه ان نمشي بسياراتنا علي الرصيف .

• اذالم تنل الصحافة حريتها .. اتخيل ان تكون « الوقائع المصرية » هي اكثر الجرائد انتشارا .

الحوار بالتفصيل :

• ما رأيك فيما يقال عن سلطة الصحافة الرابعة ؟

ــ تسمية الصحافة سلطة رابعة مثل ان نضع لافتة مكتوب عليها « سرايا قصر عابدين العامرة » علي سجن ليمان « طرة » ، مع بقاء المسجونين علي حالهم ، كما هم ، والزنازين كما هي ، والبرش كما هو .

فهل معني هذا ان كل واحد داخل هذه الزنازين قد اصبح ملكا ؟

المسألة ليست وضع لافتة علي الصحافة .. المسألة هي اعطاء حرية الصحافة ، وهذا يعني فتح الزنازين .. اذا لم تفتح الزنازين فأي اسم يطلق عليها ، لا يغير من طبيعتها في شيء .

● تعبير السلطة الرابعة ليس جديدا علي الصحافة ، لكنه يستخدم للتدليل علي قوتها المعنوية ، مثل الالقاب فقط .

ـ تعبير السلطة الرابعة مثل تعبير القهوجية لما يقولوا.. « هات المليان ياجدع » وهم يقصدون الفارغ .

● ماهي حرية الصحافة ؟

ـ ان تكون الصحافة حرة !

● بمعني ؟

ـ ان يكون من حق كل مواطن ان يصدر جريدة . حتي لو كان لها قاريء واحد ، وهو الذي يصدرها ففي اي بلد ديمقراطي من حق قاريء واحد ان يصدر جريدة .

● هل في العالم فعلا حرية صحافة ؟

ـ طبعا . في العالم حرية صحافة . وبالمقارنة بين حرية الصحافة الآن وحرية الصحافة التي عاشتها مصر من قبل ، يذهلكم ان تعرفوا ان الحرية التي كانت في مصر في عهد الارهاب والاستبداد والاستغلال والاستعمار كانت اكثر من الحرية التي نتمتع بها الان ، ان لم يكن مائة مرة فعلي الاقل ٩٩ مرة .

● لماذا وصلنا الي هذه الحالة ؟

ـ انا في رأيي ان السبب في الذين قاموا بالثورة ،اعتقدوا ان الصحافة قوة عظيمة ، وهم كانوا عارفين قوتها ، وعارفين انه لولا الصحافة المصرية لما قامت الثورة .

جريمة صحافة مصر انها مهدت لثورة مصر .

والصحافة المصرية تكافأ ، علي العمل العظيم الذي سيخلده التاريخ ، بتكميمها !

● هل كان تأميم الصحافة هو بداية كارثتها ؟

ـ لا .. بدأت الكارثة من اول يوم جاءت فيه الثورة .. كانت الثورة تتعامل مع الصحافة علي انها صاحبة جلالة .. وبعد ان قضت علي صاحب الجلالة وهو الملك ، اصبح عليها ان تقضي علي صاحبة الجلالة ، الصحافة .

● هل الصحافيون مسئولون عما يحدث لهم ولصحافتهم ؟

ـ لا .. انا رايي ان الصحافيين مجني عليهم . انما طبعا صحافيو السلطة هم الذين شاءوا ان يكونوا السياط التي تضرب بها الصحافة . والذنب هنا ليس ذنب السياط وانما ذنب حاملها .

● ما رأيك في تصفية الملكية ؟

ـ الصحافة لاهي مملوكة للشعب ، ولاهي مملوكة للاتحاد الاشتراكي ولاهي مملوكة للمجلس الاعلي .. غير مملوكة لاحد ابدا .. هي عبارة عن طفل لقيط ، يسخرون منه لأنه لقيط ، وكل شوية يبحثون له عن نسب وأب ، بينما لا يريدون ان يذكروا امه الحقيقية وهي الحرية .

● الحرية كما يفهمها مصطفي أمين .. هي ؟

ـ الحرية كما افهمها هى ان اقول للحاكم لا دون ان يقصف قلمي ، ودون ان يقطع لسانى ، ودون ان اوضع في السجن ، ودون ان اشرد ويشرد اولادي .

● هناك ضمانات مقترحة للحرية في القانون الجديد .

ـ الضمان الوحيد الموجود هو ان لا يقطع رزقي ، لان اللى واضح القانون فاهم ان كل مايهم الصحفي هو اكل عيشه ، الصحفي روحه في كتابته .

ثم ان هذا الضمان كان موجودا من ايام عبد الناصر ، كان رزق الصحفى مضمونا ، ان ينقل من جريدته الي شركة باتا أو شركة الدواجن أو السردين ، فهو يأخذ مرتبه ، لكنه يفقد روحه وكيانه وعمله .

● مارأيك في ان يصل رئيس التحرير الي موقعه بالانتخاب ؟

ـ هذه الفكرة معمول بها في جريدة الموند الفرنسية .. ان بعض كبار محرري الموند لهم حق الترشيح ويختارهم المحررون .. لكن عمال المطابع لا يختارون رئيس التحرير .. موظف الحسابات لا يختار رئيس التحرير . هذه فكرة كويسة جدا .. ان ينتخب كبار المحررون رئيس التحرير .

● هل في صحافتنا بعد جيلكم محررون كبار ؟

ـ نخليها كبار صغار المحررين .

• بالمناسبة . لماذا لم يظهر نجوم جدد في الصحافة بعد جيلكم ؟

ـ السبب كما قلت ان الصحافة اصبحت في يد الدولة وان مفيش حرية ليه ؟

في عهود الاستعباد السقف واطي . مفيش راي يعني ماتقدرش تنمو . ولكي تعيش تحت هذا السقف الواطي يا اما تحني راسك ، يا اما تركع ، يا اما تسجد ، يا اما تزحف علي بطنك . انما في الهواء الطلق تستطيع ان ترفع راسك كما تشاء . تستطيع ان تنمو وتطول زي ماانت عاوز .

بدليل . بعد ثورة ١٩١٩ قام جيل كامل من العمالقة في مصر .

في الصحافة ، العقاد . طه حسين . عبد القدر حمزة . حافظ عوض . أحمد امين . مصطفي المنفلوطي ، فكري اباظة ، أحمد حسن الزيات .. ومئات غيرهم .

في الفن ، سيد درويش . ام كلثوم . عبد الوهاب . نجيب الريحانى ، ويوسف وهبي .

حتى في الاقتصاد طلع طلعت حرب .

انما تيجوا دلوقتي . بقالنا ٣٠ سنة علي ثورة يوليو ، هل طلع واحد كبير ؟

• بهاء وهيكل وموسي صبري ؟

ـ كانو موجودين قبل الثورة .

• طب ما الصحافة الخاصة ستعود من خلال الشركات المساهمة !

ـ كلام فارغ . الذين وضعوا هذا القانون لا يعرفون كيف تصدر صحيفة لا يعرفون ان اعظم جرائد العالم طلعت بواحد . زمان علشان تطلع جريدة في امريكا او في اوروبا كان لازم تبدأ من الصفر . تبدأ بجريدة اقليمية . واحد يجيب مطبعة صغيرة ، وهو اللي يطبع ، وهو اللي يجمع الحروف ويحرر الجريدة ، وهو اللي يرسل الاشتراكات ، وهو اللي يعمل الاعلانات .. يعمل كل حاجة .. ولما تكبر الجريدة يجيب واحد يساعده ، وبعدين يبقوا خمسة .. حتى تصبح الجريدة الصغيرة مؤسسة كبرى .

المانشيستر جارديان بدأت جريدة اقليمية صغيرة وظلت تكبر وتكبر حتي راحت لندن واصبحت الجارديان .
هنا مش فاهم لماذا لايفهمون ان الواحد لما يحب يطلع جورنال لازم يحس بيه بنفسه بيقولوا لا بد ان يكون رأس المال ٢٥٠ الف جنيه علي الاقل ، هم فاهمين ان الواحد علشان يطلع جريدة لازم يعملها زي الاهرام وزي روز اليوسف ؟ لا ، لازم ندي فرصة لهؤلاء الناس لكي يطلعوا مجلات صغيرة ، نشجعهم مش نعجزهم .
مش عايز واحد يملك الجريدة لوحده نخليهم خمسة يملكوها . بمائتين جنيه ؟
أخبار اليوم بدأت بثمانية فقط ، احنا كنا السعاه والمحررين والادارة ، كل حاجة ، وبعدين كبرنا .
السيدة فاطمة اليوسف طلعت روز اليوسف بخمسة جنيه . رأسمال روز اليوسف كان خمسة جنيهات فقط .
نقول دلوقتي الدنيا تغيرت . انما لازم نشجع أيضا الناس الفقراء علي ان يصدروا جرائد تعبر عنهم ، لان الصحافة الكبرى تتكون من مجموعة جرائد صغيرة ، ولأن هذا التحديد المالي يطلع صحافة حقيقية .

● يرد علي ذلك بان الصحافة الان اصبحت صناعة كبيرة ، تحتاج لفلوس كثيرة !

ـ مش مضبوط صناعة كبيرة لما تكبر . واذا وضعت هذا الشرط المالي في القانون لاصدار الصحف الكبيرة ، فانني يجب ان انص ايضا علي حق اصدار الصحف الصغيرة .
من حق اي واحد يطلع جريدة ، وبأي صورة . ولو كان لها ، كما قلت قاريء واحد .

هل معقول ان بلدا مثل مصر سكانها ٤٠ مليونا ليس بها سوي ٣ جرائد ؟
هل معقول هذا ؟
هل معقول انه في سنة ١٩٢٤ ، بعد ان كان في مصر اول دستور وحياة نيابية لاول مرة ، كان فيها ١٢ جريدة يومية في القاهرة وحدها ، و ٢٦ مجلة

اسبوعية ، وفي الاسكندرية كان ٨ جرائد يومية ، وجريدتين في المنيا ، وجريدة في طنطا وجريدة في الزقازيق ، وجريدة في دمياط ؟
هل معقول من ٦٠ سنة كان في مصر هذا العدد الضخم من الجرائد . والان لا يصدر فيها سوي ٣ جرائد يومية ؟

● لو كان امر تنظيم الصحافة في يدك . ماذا كنت تفعل ؟

ـ لقد رأيت الصحافة وهي تاج علي رأس الشعب ، ورأيتها وهى تابعة في يد الحكومة .. لو كان الامر بيدي لاعدتها تاجا علي رأس الشعب مرة أخري .

● كيف ؟

ـ ان اقطع كل صلة بينها وبين الحكومة .

● تعود ملكية خاصة ؟

ـ نعم . وكل واحد حر .

● والصحف القومية ؟

ـ يبيعوها للناس ، يبيعوها في صورة أسهم للناس . واذا كانوا خايفين من السيطرة الفردية يضعوا حدا اقصي لشراء الاسهم وليكن ٥٠٠ سهم لكل فرد .

● وهل هناك مجنون يرمي فلوسه في شراء مؤسسات خاسرة وتمتليء بهذا القدر الهائل من المتاعب !

ـ نعم . لانها ستكسب . لانه حيكون صاحبها .

اشمعني الجرائد عندما كانت في يد اصحابها كانت تكسب وعندما اصبحت في يد الحكومة اصبحت تخسر ؟

● معني كده ترجع ريما لعادتها القديمة ويعود صاحب الجورنال ليتحكم في محرريه ويهددهم بالعمل تحت شروط صعبة او الرفت ؟

ـ اؤكد لكم ان اصحاب الصحف في كل تاريخهم لم يرفدوا.. عدد الصحافيين اللي رفدتهم الحكومة . يعني في المئة سنة اللي فاتوا اصحاب الصحف لم يستغنوا عن العدد اللي استغنت عنه الحكومة .

زمان كان المحرر لما يطلع من جورنال يجد فرصةللعمل في جورنال آخر . النهاردة روز اليوسف. لو استغنت عن فايزة سعد وعادل حمودة يروحوا فين ؟ مفيش رئيس مجلس ادارة يقدر يشغلهم .. مش كده ؟

● تماما .

ـ مرة قام هيكل رفت الصاوى محمد ، وكان رئيس تحرير الاهرام . انا وجدت انه لا يليق ان صحفي كبير مثل الصاوي يرفت ، رحت جايبه في نفس اليوم وتعاقدت معه . وخرجت اخبار اليوم تقول : « عاد فجر اليوم الي اخبار اليوم محمد الصاوي محمد رئيسا لتحرير الاخبار وآخر ساعة » •

في اليوم نفسه كلمنا عبد الناصر في التليفون وقال : « انا كنت امبارح بأكلمك في التليفون وماقلتلش لي انك عينت الصاوي في اخبار اليوم » .

قلت له : انا لا اعتقد ان هذا الخبر يهمك » .

قال : « لا يهمني ، رئيس التحرير في رأيي مثل الوزير فلازم تقول لى » ..

قلت : « حاضر اقول لك المرة الجاية » .

قال : هيكل لما جه يرفده استأذنني ، فمن باب اولي لماتيجي تعينه تستأذني . ثم اثم انا عاوز نسيبه يتلطم في الشوارع وبعدين نجيبه .

وانتهت المكالمة :

شوفوا انا رأيي انه ميتلطمش ، باجيبه في ساعتها . ونظرتهم هم انه يتلطم . وهذا هوا هو الفرق بين العقليتين .

● في صحافتنا اليوم صحافيون دخلوا المهنة غلط وصعدوا سلمها بطرق غير صحفية . كيف تعود الصحافة صحافة دون ان نلقي عليهم اللوم ؟

ـ كل ده سوف ينقي ، عندما تتمتع الصحافة بحريتها . وساعتها لن يبقي في الصحافة غير الصحافيين .

● والمتاعب المالية التي تثقل مؤسساتنا الصحفية ؟

ـ كل الجرائد لم تخسر الا عندما وقعت في يد الحكومة . بطالة واهمال . والى بيشتغل زى اللى ما بيشتغلش . لو المحررين اللى فى

روز اليوسف ياخذوا ضعف مرتباتهم من روز اليوسف حتطلع احسن ؟

لكن لما اجى اعطى العلاوات ، اعطي كل الموجودين ، اللي مادخلش روز اليوسف منذ ١٠ سنوات ، واللي مموت روحه في الشغل .

ده كلام مش موجود ولا في الاتحاد السوفيتي . مش دي الاشتراكية .

● هناك اتفاق بين الصحافيين والحكومة علي عدم الرضي علي الصحافة .. فلماذا لاترضي الحكومة ! في رأيك ، علي هذه الصحافة ؟

ـ الحكومة راضية عن الصحافة لانها تراها ضعيفة ، ولكنها مش فاهمة ان ضعفها في انها ماسكة زمارة رقبتها ..فعلا الحكومة ماسكة زمارة رقبة الصحافة وبتضغط عليها حتي يكون صوتها اعلي .

● ترتب علي كده ان تقدمت الصحافة العربية وتخلفت الصحافة المصرية !

ـ للاسف ، نحن ندفن صحافتنا بايدينا ، بينما كانت هذه الصحافة في يوم من الايام اقوي اسلحة مصر .ويكفي ان الجيوش المصرية لم تصل الي افريقية ولا الي المحيط الاطلنطي ، وانما وصلت اليها الصحافة المصرية والكتاب المصري والسينما المصرية والمسرح المصري .

وعندما تدخلت الحكومة في شئون الثقافة والصحافة ، أصبح المسرح مسرحا محليا . واصبحت السينما سينما محلية . واصبح الكتاب كتابا محليا .

واصبحت الصحافة صحافة محلية .

على سبيل المثال .

آخر ساعة كانت توزع في العراق ٤٠ الف نسخة لما كانت اكبر جريدة في العراق توزع ٦ آلاف نسخة .

اخبار اليوم كانت توزع في بيروت ٢٥ الف نسخة لما كانت اكبر جريدة في لبنان توزع ٥ الآف نسخة .

بعدين لما تبقى جرائد حكومية يبصو يلاقوها اعلانات رسمية . ولا يجوز بيع الاعلانات بفلوس . هل يدفع احد ثمن جرائد كلها اعلانات

الناس عايزة رأي ،ومادام مفيش رأي يبقي مفيش توزيع .. محدش يشتريها .

● هناك اسباب اضافية ايضا لضعف التوزيع ، منها التليفزيون والاقمار الصناعية .. الخ .

ـ انا رأيي ان الصحافة بتعاني اكثر مما يسببه لها التليفزيون . بل انها لم تتأثر بالتليفزيون في اول عهدنا به ، كنا نتوقع انخفاض التوزيع بسبب ظهور التليفزيون لكن الواقع ان التوزيع زاد بعده .

الآن لاتزيد الجرائد كما يجب ، بل علي الاقل تنقص . وتنكمش .

انا كنت عامل حسابي ان اخبار اليوم تصل الي المليون نسخة في سنة ١٩٦٠ . ولكنها وصلت الي المليون في اواخر السبعينيات واوائل الثمانينيات فقط . تأخر ذلك ٢٠ سنة .

● ماهي متاعب الصحافة والصحافيين في رأيك ؟

ـ في كل العالم الكاتب والصحفي يكتب للملايين ، ماعدا في مصر فانه يكتب لقاريء واحد .. الآن صحافتنا هي صحافة القاريء الواحد .

ثم ان الصحفى غير مستقر . رؤساء تحرير بيتغيروا كل فترة وبدون سبب او انذار . والمحررين بيتنقلوا من جريدة الي اخري رغما عن ارادتهم . الصحفى يكتب وقلمه يهتز في يده .

الصحفي كان يرضيه زمان كلمة تشجيع .. كان يرضيه عمله .. الآن اشياء أخري غير عمله .

انا اتذكر انه في يوم واحد قدرت علاوة محرر ٢٠٠ جنيه في الشهر . وعندما عدت مرة أخرى الى اخبار اليوم ، وجاء تقرير التوزيع يقول ان الاخبار زاد توزيعها بسبب كاريكاتير احمد رجب ، اتفقت مع علي امين ان نزود مرتبه ١٠٠ جنيه في الشهر . لكننا فوجئنا باحتجاج من المحررين واستجواب في مجلس الشعب ، وطالب باقي زملائه بتوزيع المائة جنيه عليهم ، أو علي مائة منهم علي الاقل . يعني كل واحد جنيه .

لم تظهر كفاءات جديدة ، لاننا لانشجعها علي الظهور

يعني انا معتقد انكما لو شجعتما علي حملة الصحافة بمبلغ ضخم ، ستقومان بحملة أخري بعدها مباشرة .

● يحدث احيانا ان يعاقب الناجح بجريمة نجاحه .

ـ وهذا أوهى امر .

● وأحيانا تصبح الكلمة الطيبة صدقة .

ـ في الصحافة الكلمة الطيبة مكافأة .

● وربما كان هذا اهم اسباب ضعف الصحافة ، وهو كتم انفاس محرريها بيدها .

ـ الصحافة بتدفن الآن ولكنها تشيع في جنازة ملكية .

● حرية الصحافة جزء من حرية المجتمع ، ومن الظلم ان نطالب بها بعيدا عن باقي الحريات .

ـ في رأيي شخصيا ان الصحافة هي اكبر حماية للحكومة ، للدولة للمجتمع ، لان رئيس الحكومة لا يستطيع ان يعرف ما يجري في البلد الا من خلال الصحافة .

وانا اعتقد ان عدم وجود حرية في صحافتنا عام ١٩٦٧ كان من أهم اسباب الهزيمة . لو كان فيه حرية صحافة كان جمال عبد الناصر مخسرش المعركة . كان حيعرف حقيقة اوضاع البلد . وكان حيعرف انه لا يستطيع دخول المعركة ، لكنه اعتمد علي تقارير الجهات المختلفة وهي تقارير مزورة وكاذبة لها اغراض اخري غير ان تقول الحقيقة .

حرية الصحافة كانت ستضيء له الانوار وتكون بمثابة فرامل في سيارته المندفعة بجنون .

● لم تعد الصحافة فقط هي التي تخاطب الرأي العام ولاحتي الاذاعة والتليفزيون ، ظهر نوع اضافي من الاعلام السري ، مثل شريط الكاسيت مثلا .

ـ نتيجة تقييد حرية الصحافة . نتج عن ذلك التقييد الطائفية والحركات الرجعية . الطائفية لم تكن موجودة من قبل . والحركات الرجعية وجدت لان الشباب لا يجد من يناقشه . الشباب عاوز حوار ، عاوز حد يتكلم معه ويرد عليه . عاوز حد يناقشه .

لما آجى ادي الشباب كتاب لازم يكون في متناول مصروف جيبه ، مش بجنيه وبثلاثة جنيه

هل معقول ان حزب زي الحزب الوطني مطلعش كتاب لغاية دلوقتي !

في انجلترا حزب العمال من يناير الي يوليو طلع ٢٦ كتاب !

● تتعدد القوانين التي تعاقب الصحف . من قوانين جنائية الي قوانين سياسية ، ومن قوانين نقابية الي قوانين ادارية ، ومع ذلك نتحدث عن قوانين اضافية للعقاب . ومع ذلك نتحدث عن صحفى متهم بملايين التهم . هل نحن في حاجة الى قوانين جديدة كالتي يتحدثون عنها ؟

ـ كلما كثرت القوانين كلما تضاعفت الجرائم .

لكن انا اعتبر كل القوانين التي تقيد حرية الصحافة وحرية الصحف كلها قوانين مؤقتة . وانا عشت عصورا كثيرة كانت فيها الصحافة مقيدة ، وبحركة سحرية تخلصت الصحافة من قيودها . حركة سحرية مثل حركات الحاوي الذين يبالغون في شد وثاقه .

● هل استسلم الصحافيون لقدرهم ؟

ـ ابدا . لم يستسلموا . لو كانوا استسلموا ماكانش القانون الجديد فكروا فيه اصلا . القانون طالع لكى يخرج بعض الصحافيين . وحيطلع القانون . وبعد كده حتجد الحكومة ان الصحافة في مصر تتضاءل وتنكمش . وتصبح صحافة بلا كلمة ولا رأي . وستجد الحكومة الناس يبحثون عن الحقيقة في جرائد الآخرين وفي اذاعتهم . ستضطر ساعتها ان تفك القيد علي الصحافة وتعيد للصحافيين حريتهم .

انا مطمئن جدا .

الصورة قاتمة ومع ذلك انا متفائل جدا .

● انت متفائل بطبعك ، لكننا لانملك هذه الدرجة من تفاؤلك .

ـ لانكم لسه صغيرين .

● ربما .

ـ في يوم من الايام . في آخر اغسطس ١٩٣٩ . كنت رئيس تحرير آخر ساعة . واعلنت الرقابة علي الصحف بسبب الحرب العالمية الثانية وجاء الرقيب الي مكتبي وشطب لي كل مواد العدد .

كلها !

في هذه اللحظة فكرت ان اعتزل الصحافة ·
قلت له اكتب عن ايه ؟ اكتب عن ابن الرومى الشاعر ؟
فوجئت به يقول ، ولا ابن الرومى ايضا !
وعندما سألت عن السبب ، قال ، لان التعليمات هى عدم مهاجمة الحلفاء ، ورومى يعنى يونانى ، واليونان من الحلفاء ·
وفقدت صوابى ·
وفي هذه اللحظة فكرت فعلا في اعتزال الصحافة نهائيا ·
حدث هذا من ٤٠ سنة ، لم اعتزل · ومازلت اكتب ، من ٤٠ سنة وانا اكتب ·

● هل تسهم الصحافة الحزبية في انقاذ صحافتنا ؟

ـ مادامت الصحافة الحزبية بتأخذ من الحكومة فلوس لا يمكن تعيش ، في فرنسا تعطي الحكومة الفرصة للصحف ، علي اختلاف انواعها ، ان تشتري الورق باسعار سنة ١٩٧٠ ، وهي تدعم الورق كما تدعم الرغيف ، ومن حق اي انسان ، حتي من المعارضين ، ان يشتري الرغيف بالدعم .

لكن في مصر مرة ادي للجريدة ٣٠ الف ، ومرة اديها ٥٠ الف ، ومرة ازعل منها ماتخدش حاجة ، وتهدد بالتوقف · والحل الوحيد هو دعم الورق فقط ·

● عندك حق ، خاصة وان الوزير المختص كان كثيرا مايعاقب الصحف التى تهاجمه ، بتعطيل صرف مستحقاتها ·

ـ اكثر من ذلك كان يحجز عليها بحجة عدم تسديد الضرائب ، كما حدث لجريدة الجمهورية .

● في المناقشات الجديدة هناك اتجاه لدعم الورق ورفع الجمارك عن الصحف .

ـ مازالت طلبات .

● والنية ان لا يتضمنها القانون الجديد .

ـ ستكون اذن سلاحا في يد الحكومة .

• مارأيك فيما يقال عن ان الصحافة الفردية تؤثر مصلحة المعلن وتتأثر به !

ـ هذه دعاية مضادة وغير صحيحة ، وقد عشنا بانفسنا الرد علي ذلك في عام ١٩٥٦ ، مجلة التايم عارضت العدوان الثلاثي واخذت منها الاحتكارات اليهودية موقفا عنيفا وهددتها بقطع الاعلانات عنها ، ومع ذلك لم تغير موقفها .

ثم ان الاعلانات اليوم لم تعد في يد جهة واحدة .

وافرض ان اكبر شركة في مصر هددت بقطع اعلاناتها ، كم تقدر هذه الاعلانات ؟ وكم تكون نسبتها في الحجم الضخم لاعلانات المؤسسات والتي تبلغ في أخبار اليوم وحدها ١٠ ملايين ؟

• لماذا اذن تغلق مجلات عالمية كثيرة ، لها شهرتها وتاريخها وتوزيعها ، ابوابها ؟

ـ لان فيه زيادة كبيرة في مصاريف الانتاج وللاسف النقابات العمالية في انجلترا مثلا يقفون ضد تطور الصحافة ، وتخفيض مصاريف انتاجها . التايمز ارادت ان تغير ماكيناتها فوقفت النقابات ضدها . تغيير الماكينات يعني تخفيض عددالعمال ، ويعني تخفيض التكاليف وتحقيق ارباح تدفع الصحف للاستمرار .

هذه ليست مشكلة الصحافة وانما مشكلة العمال .

لكن ظهور هذه المشكلة لن يقضي علي الصحافة ، كما ان ظهور مشكلة مشابهة في مصانع الرولزرويس لن يقضي علي صناعة السيارات في العالم

• كيف تري المستوي المادي للصحف الان ؟

ـ انا بادعي ان انا اول من رفع مرتب الصحفي ، واول ما بدأت في اخبار اليوم كان يقف علي بابها « اتومبيل » واحد ، والآن يقف ٤٠٠ اتومبيل ، فيه عمال عندها سيارات خاصة الان .

لكن انا رأيي ان يرتفع اجر الذى يعمل فقط . ضد ان يكون ثلاثة أرباع الصحافيين من ارباب المعاشات . الذي يعمل يكافأ والذي لا يعمل

يحال الي المعاش .

● هل هذا ممكن ؟

ـ اذا تخلصت من الحكومة .. ممكن .. لكنها طالما تخضع للحكومة فانها ستظل تنطبق عليها لوائح الحكومة .

دلوقت ايه هو السبب الحقيقي للغلاء ؟

ان الشركات الخاسرة بترفع اسعار منتجاتهاعلشان تقدر تصرف ارباح للعمال اللي ماشتغلوش او تقلل من جودة انتاجها علشان توفر في المصاريف وتحقق ارباحا ولو كاذبة .

وتكون النتيجة ان محدش يشترى انتاجهم ويقبل الناس على الانتاج المستورد .

هذا حدث أيضا في الصحافة .

● لكن نحن الحقيقة في وضع نحسد عليه ، نطالب الصحافة بدور فى مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية وهذا يعنى ارتباطها بالدولة ، وبين ان تترك تتصرف فى نفسها وهذا يعنى عودتها للأفراد .

ـ نتركها حرة !

● حتى لو ترتب على ذلك ان يصبح الجورنال بربع جنيه والمجلة بجنيه ونصف ؟

ـ مش حتوصل لكده ، لما كانت فى ايد افراد كانت بقرش صاغ ، ولما ملكتها الحكومة بقت بثلاثة صاغ .

● ما هو عندما كانت بقرش كانت البيضة بتعريفة وعندما اصبحت بثلاثة قروش اصبحت البيضة بثمانية صاغ .. المستوى العام للأسعار تغير ، وهذا ليس ذنب احد .

ـ المهم كانت الجريدة تصل للناس حسب مستوى معيشتهم ، ولم يكن اصحاب الصحف يتجرأون ويرفعون السعر بسهولة .. انما دلوقتى اى ثلاث مؤسسات تتفق على رفع السعر ، ترفعه فورا .

● رفع الاسعار أحيانا ضرورى ، جريدة الاخبار تتكلف النسخة منها ٧ قروش وتباع بثلاثة قروش ، روز اليوسف تباع بأقل من نصف تكلفتها .

ـ ممكن التكلفة تقل عن اسعار البيع ونكسب كمان ، لو كانت التكلفة تحسب على اللى بيشتغلوا فقط ·

● ما رأيك في ان يتسع نشاط المؤسسات الصحفية الى نشاط غير صحفى · تجارى مثلا ؟

ـ هذا دليل على افلاس الصحافة في مصر ، وهذا جديد عليها تماما ·

● اصحاب هذا الاتجاه يقولون انهم يأخذون من التجارة للانفاق على الصحافة ·

ـ انا بعيد عن هذا الكار ·

● نصل للنقابة !

ـ تفضلوا ·

● هل تلعب النقابة دورا فعليا في حماية الصحافة والصحافيين ، واذا كانت الاجابة بالنفى ، كما قال معظم الصحافيين ، فلماذا هذا الانزعاج على ان تتحول الى نادى ، وهى اصلا لم تلعب حتى دور النادى فى حياتنا الصحفية ؟

ـ سبب المطالبة ببقاء النقابة هو التهمة الموجهة لها بعدم عقاب الصحافيين ورفدهم · وهذا ما جعل كل صحفى يقف ويطالب ببقاء النقابة · ولم يكن معقولا ان يوافق الصحافيون على تحويل النقابة الى نادى ، لأن هذا معناه ترك امورهم في يد جهة أخرى تتولى المهمة التى عجزت عنها النقابة وهى رفدهم ·

لهذا السبب فقط وقف الصحافيون مع النقابة ·

● لكنها لم تلعب دورا · لا يجوز ان نأخذ موقفا من شىء بناء على موقف استثنائى ؟

ـ لأن الصحافة مؤممة ، فالنقابة لم تلعب دورا ·

ومن المدهش ان النقابة في ١٩٢٤ وقفت ضد سعد زغلول رئيس الوزراء وزعيم الأمة ، وكذلك وقف انصاره في النقابة ضده ، لأن رئيس مجلس النواب حرم جريدة السياسة من كارنيه الدخول ، لانها شتمت المجلس ·

النقابة اعتبرت ان من حق الجريدة ان تشتم المجلس وتأخذ الكارنيه في نفس الوقت ·

هذا حدث منذ ٦٠ سنة ·

في عام ١٩٤١ تألفت اول نقابة بمرسوم ، كنت سكرتيرها ، ومن أعضائها جبرئيل تقلا صاحب الاهرام ، وخليل ثابت رئيس تحرير المقطم ، ومحمود ابو الفتح وابراهيم المازنى وفكرى اباظة ·

في ثانى اجتماع لنا قرر مجلس الادارة بالاجماع ، الاحتجاج على الحاكم العسكرى ورئيس الوزراء حسين سرى باشا ، لأنه صادر مجلة آخر ساعة ، وارغموه على ان يدفع لها تعويضا عن ثمن النسخ المصادرة ·

وخضع الباشا ·

خضع رئيس الورزاء والحاكم العسكرى للمجلس ، على الرغم ان الذى عينه هو حسين سرى نفسه ·

● لكن النقابة تعنى قوة في مواجهة قوة أخرى ، وعلى النحو الذى تذكره كانت تجمعا للمحررين واصحاب الصحف ، والمفروض انهم مصالح متباينة ·

ـ كان اصحاب الصحف والمحررون معا في نقابة واحدة ، الى ان جاءت الثورة ، وفرضت النقابة للمحررين فقط عام ١٩٥٥ ، اعتقدت ان اصحاب الصحف قوة ، فأخرجتهم من النقابة وانفردت بالمحررين وحكمتهم ·

● هل يحتاج الصحفى الى قانون حتى يحصل على المعلومات ؟

ـ ابدا · ممكن تحصل على المعلومات والوثائق بدون قانون · ومفيش فى أى بلد في العالم قانون للحصول على المعلومات أو المادة الصحفية ·

لم اسمع عن هذا الا في مصر ·

● والمجلس الاعلى ؟

ـ ولا المجلس الاعلى !

● هناك مجلس اعلى للصحافة في انجلترا ؟

ـ المجلس الموجود في انجلترا مكون من بعض الشخصيات العامة

ويستطيع اى فرد في الشعب ان يشكو له الصحافة ، فاذا رأى المجلس ان الصحيفة اعتدت على الشخص الزمها بنشر التصحيح أو يوجه اللوم لها ·

ولكن لا يقدم صحفى للمحاكمة ولا يشطبه ولا يختص بمزاولة المهنة ولا يغلق صحيفة ·

انما مجلس الصحافة في مصر الآن هو عبارة عن مجلس آباء في مدرسة ابتدائية ·

الفصل الخامس

إحسان عبد القدوس:

الحكومة.. رئيس التحرير الوحيد في صحافتنا!



●● ٦٠٪ من الصحافيين يقبضون ولا يعملون .. وايرادات الصحف من مشروعات غير صحفية .

●● ادخال عناصر غير صحفية في المجلس الاعلى معناه الاستهانة بهم ووضعهم تحت الرقابة حتى فى مجلسهم .

●● انتخاب رئيس التحرير سيوصل العناصر محترفة الانتخابات فقط .

●● حرية الصحافة هى حرية مقروءة تعنى أن يقول الشارع والصحفى نفس الكلام .

لا يحتاج احسان عبد القدوس الى تقديم !!
فهو واحد من ألمع الكتاب والصحافيين فى عالمنا العربى .
واحد من أشد فرسان الصحافة العربية صلابة ، تخطى الستين ولا يزال قلمه يتدفق فنا وجرأة . لا يزال قلمه يفجر القنابل ويثير الجدل ويخلق المعارك . وأقرب دليل على هذا الكلام الحوار الذى أجريناه معه فى الحملة . بعد ٢٤ ساعة من نشر الحديث فتحت عليه النيران من كل جوانبها وقاد الحملة ضده ، وضد ما قاله ، موسى صبرى وصبرى أبو المجد . وساهم هذا الحوار فى لفت الأنظار الى أهمية الحملة وضرورتها .
لا يتحدث احسان عبد القدوس كثيرا الى الصحافة ، ولا يفضل أحاديث الاذاعة والتليفزيون . يؤمن احسان بأن سر الكاتب فى قلمه ، لا فى لسانه ، وأفكاره علاقة خاصة بينه وبين الورق ، لا علاقة صوتية بين لسانه وآذان الناس .
لذلك كان حديثه الينا خروجا على المألوف . خروجا عن طبيعته . لكن .. خطورة الموضوع وحساسيته جعلته لا يفكر فى مواقفه الذاتية . ولا فى أفضل الطرق لتوصيل أفكاره الى الناس ، وانما ، وهذا هو الأهم ، فى أسرع الطرق لتوصيل هذه الأفكار .
وهو موقف ليس غريبا على احسان .
فهو ابن السيدة فاطمة اليوسف ، وهو صاحب حملة الأسلحة الفاسدة ، التى كان وراءها الرئيس السادات .. ومهدت لقيام ثورة يوليو ، وتغيير نظام الحكم والحياة فى مصر ، وهو

الذى رأس مجلس ادارة أكبر المؤسسات الصحفية ، وكتب فى معظم لصحف والمجلات التى تصدر فى مصر ، وهو الذى فضل فى النهاية أن يظل يكتب ويكتب ، فى السياسة ، فى الفن ، فى الحياة ، بعيدا عن هوى المناصب الرسمية .
لقد كان حديث احسان الى حملة « السلطة الرابعة » مثل القنبلة التى انفجرت فى « مستودع » قنابل .. مجرد أن انفجرت ، حتى توالت الانفجارات .
وفيما يلى نص الحديث .. والذى قدمناه على طريقة أشهر أبوابه : أمس واليوم وغدا ..

الرجل : احسان عبد القدوس
الموضوع : سلطة الصحافة الرابعة .

أمس

منذ ٢٠ سنة .. تقريبا .. حل احسان عبد القدوس للنظام الحاكم لغزا كان يؤرقه .. ولا يعرف سبيلا لحله .. لغز تعامله مع الصحافة فى عصر التأميم وسيادة القطاع العام .. طالب احسان عبد القدوس على صفحات « روز اليوسف » بتنظيم الصحافة داخل الاتحاد القومى .. الحزب الحاكم أيامها .. باعتبارها أداة من أدوات الاتصال بالرأى العام وتوجيهه وتثقيفه .. وان كل أدوات الاتصال بالرأى العام هى أدوات الحزب الحاكم .. الاتحاد القومى ..

منذ أيام .. اعترف احسان عبد القدوس .. لنا .. فى حوار نادر ومثير عن الصحافة والصحافيين .. بمناسبة النقاش الدائر بحماس عن « السلطة الرابعة » .. انه ندم ندما شديدا على هذا الرأى .. بعد شهور قليلة جدا من الأخذ به « رسميا » وتحويله بأمر من « جمال عبد الناصر » شخصيا .. الى قانون « بدأت أعانى من رأيى ودعوتى .. معاناة قاسية جدا .. نتيجة

لاحتمال لم أحسب حسابه .. وهو أن محررى روز اليوسف .. انقلبوا من أبناء لروز اليوسف الى موظفين فى الدولة » ..

وعندما قلنا له ، ان المدارس الصحفية أصبحت اليوم مثل مدرسة « المشاغبين » .. تبادل فيها التلاميذ والأساتذة المقاعد .. ضحك .. وقال ،

« كانت روز اليوسف أسرة واحدة .. وكانت السيدة روز اليوسف تديرها لا كصاحبة عمل .. وانما كانت كربة بيت .. كانت تضع ميزانية روز اليوسف فى حقيبة يدها » .. لكن هذا الحال أصبح حال الصحافة المصرية كلها منذ صدور قرار التأميم الذى دعوت اليه .. الصحفى أصبح موظفا « أميريا » .. يكتب وفى جيبه « بوليصة » تأمين ضد الفقر والمرض والشيخوخة .. لقد تزوج الصحفى الحكومة ولم يعد من حقه حتى الرغبة فى الخيانة الزوجية .

وأصبح معظم ما يكتب فى صحافتنا لا يختلف كثيرا عما يكتب فى كتب « التدبير المنزلى » ..

أم أن لك رأيا آخر ؟! « فعلا .. الصحفى أصبح موظفا حكوميا .. زمان كان الصحفى ينتقل من جريدة الى أخرى .. يعنى أنا لو كتبت مقالا ورفض « المصرى » نشره .. أنشره فى الأهرام .. أو فى البلاغ .. أو فى روز اليوسف .. النهاردة لو رفضت الصحيفة التى أعمل بها نشر مقالى .. لن أجد صحيفة أخرى تنشره .. لأننى موظف عند جريدة واحدة .. وكل الصحف تخضع لمالك واحد .. الحكومة .. زمان كان كبار الكتاب والصحافيين يعملون فى روز اليوسف بـ١٥ جنيها فى الشهر .. النهاردة بياخدوا الحد الأقصى .. وكل واحد بيكتب له كلمتين عايز ياخذ الحد الأقصى .. مرة كنت أتناقش مع بعض الكتاب التقدميين فى موضوع ملكية الصحف .. وامكانية أن تصبح مرة أخرى ملكا للأفراد .. رفضوا أن تفك ملكية الدولة .

لأن فيه شيئا جوهريا مهما هنا .. هو الحصول على المرتب حتى بدون عمل .. ويقولون لك ، يا أخى .. انت دافع حاجة من جيبك .. ما هى

فلوس الحكومة !! .. الصحفى لا يعمل ويأخذ مرتبه وعلاواته والحوافز .. وربما مكافآت تشجيعية .. فيه حوالى ٦٠ ٪ من العاملين والمحررين بيأخدوا كل حقوقهم ولا يعملون ..

فى روز اليوسف كان الذى لا يعمل لا يأخذ فلوس .. الخبر بـ ٢٥ قرش والريبورتاج بثلاثة جنيهات .. واللى ما يشتغلش يمشى لوحده .. يدور له على مهنة أخرى .. ويظل الصحفى يعمل بالقطعة حتى تعترف به المجلة .. فتعينه » .. ويحاول احسان أن يشعل « سيجاره » الطويل المنطفىء .. لكن حماسه للموضوع يغنيه عن دخان السيجار الأسود .. « كل الصحف النهاردة بتخسر .. ولو رفعت الدولة دعمها ربما أغلقت الايرادات التى تحققها المؤسسات الصحفية تحققها من مشروعات أخرى لا علاقة لها بالصحافة » ..

الصورة التى يرسمها احسان للصحافة والصحافيين تبدو قاتمة .. صورة لا تعجبه .. ألم تكن تتوقع .. يا أستاذ احسان .. أن نصل الى هذه الدرجة وأنت تدعو الى التأميم؟! « أنا دعيت للتأميم لأن الصحافة وهى حرة .. كانت تعانى من متاعب الرقابة .. كانت حرية الصحافة مجرد مظهر .. والتأميم كان هو الوضع العام للدولة ..

وكانت الصحافة هى الوحيدة الخارجة على الوضع العام .. لمجرد الاحتفاظ بحريتها .. لكنها كانت حرية مظهرية .. شكلية ..

أما الواقع فيقول انها خاضعة لسيطرة الرقابة .. ما دامت الدولة أصبحت مؤممة .. فى وضع يسعى للاشتراكية .. لماذا لا تدخل الصحافة فى اطار اشتراكية الدولة ؟!

أنا اقترحت أن يتولى ادارتها الحزب الحاكم .. وصدر القانون .. القانون كان عبارة عن أربعة سطور من المقال الذى كتبته فى روز اليوسف .. واتصل عبد القادر حاتم بى تليفونيا وشكرنى وقال :

ان عبد الناصر أخذ برأيك .. وكنت صاحب الجريدة الوحيدة الذى عين رئيسا لمجلس ادارة الجريدة التى كان يملكها .. بعدها احتج مصطفى أمين فعاملوه بالمثل !! » ..

أرشيف روز اليوسف فى تلك الأيام يقول :

ان احسان عبد القدوس كان أيضا أول صاحب جريدة يدعو الى الملكية التعاونية لمحرريها وعمالها .. وتحت عنوان « المجنون » كتب احسان مفصلا فكرته التى سبق بها ما يقال اليوم عن ملكية العاملين لصحفهم بحوالى ١٩ سنة :

ان روز اليوسف كانت دائما منبر الاشتراكية .. وان الذين يدعون الى الاشتراكية فى روز اليوسف هم أصحابها وليسوا محرريها فحسب .. بناء عليه .. تقدمت لمجلس الادارة بمشروع لنقل ملكيتها من شركة تضامن الى جمعية تعاونية للطباعة والنشر .. وحتى يتحقق ذلك يشترى المحررون والعمال الدار من أصحابها بقيمة رأس المال ويدفع لهم الثمن من الأرباح وعلى أقساط طويلة الأجل .. يقسم رأس المال الى أسهم توزع على المحررين والعمال بنسبة العمل الذى يقومون به .. يرصد فى الميزانية مبلغ شهرى يوزع كمرتبات وأجور ولكن هذه المرتبات والأجور تحتسب لكل عامل كجزء من نصيبه فى الأرباح .. فى حالة استقالة أحد المحررين أو العمال أو الموظفين تعود أسهمه تلقائيا الى المؤسسة ويأخذ ثمنها بحيث لا يزيد هذا الثمن عن المكافأة القانونية التى يستحقها .. ليس من حق حاملى الأسهم أن يتصرفوا فيها بالبيع ..

فالسهم لا يعتبر فى الواقع ملكا لحامله ولكنه يعتبر ملكا لعمله .. أو نظير عمله .. وعرض المشروع على مجلس الادارة .. ورفض .. والذى قدم المشروع هو أنا .. أنا ممثل رأس المال .. والذين رفضوه هم فتحى غانم وكمال عزب وأبو العينين وجمال كامل ممثلو الطبقة الكادحة .. ونظر الى أعضاء مجلس الادارة الموقر نظرات اشفاق ومصمصوا شفاههم ثم أصدروا قرارهم بمنحى أجازة طويلة .. وهمس فتحى غانم فى أذنى ، فيه دكتور كويس فى سويسرا .. دكتور أعصاب !!

أرشيف روز اليوسف فى تلك الأيام يسجل لاحسان عبد القدوس رأيا فى صحافة تلك الأيام .. يلخصه احسان من خلال متابعته لموقف الصحافة من السفاح الشهير محمود أمين : « ان ما فعلته الصحافة بالنسبة للسفاح

محمود أمين هو انها جمعت له الجمهور الذى يستعرض نفسه أمامه .. تماما كما تنشر اعلانات الأفلام الجديدة .. وثقوا أن السفاح لو لم يجد جمهورا يتطلع اليه لما تمادى فى اللعب الى هذا الحد .. لما واتته الجرأة ولا الشجاعة .. لأصبح فيلما فاشلا .. ترى كم شاب يفكر فى أن يكون سفاحا على شرط أن تنشر الصحف مذكراته ؟! » ..

ويبدو لمن يقرأ هذا الرأى الآن .. ويتابع ما تنشره صحفنا كل صباح .. وما يحدث فى كواليسها .. ان الصحافة المصرية فقدت مميزاتها واحتفظت بعيوبها !! .

اليوم :

أحدث وأغرب وصف للصحافة المصرية هو ما كتبه احسان عبد القدوس منذ أسبوعين .. تقريبا .. لم يصف احسان الصحافة بصاحبة الجلالة .. أقدم وأشهر وصف لها .. ولم يصفها بالسلطة الرابعة .. الوصف الدستورى الذى تقترحه الحكومة .. وانما وصفها بطبق الفول المدمس الذى نغذى به عقولنا كل صباح ..

ومن حقنا أن نطمئن الى أن الفول يدمس على نار هادئة .. وعلى طهارة ونظافة الزيت والملح الذى يجعل للفول مذاقا شهيا .. خوفا على عقولنا من التلبك أو أن تصاب بامساك أو اسهال .. ونصبح ضحية طبق الفول الذى نغذى به عقولنا .. ضحية الصحافة .. والوصف على غرابته .. مثير .. ينقل الحوار مع صاحبه من الماضى الى الحاضر .. من الأمس الى اليوم .. كيف يرى احسان عبد القدوس حرية الصحافة .. حرية طبق الفول وطهارته ؟! .. « حرية الصحافة حرية مقروءة .. فاذا لم تقرأ فى الصحف حرية .. تكون الصحافة مقيدة .. وقطعا لا بد أن يكون السؤال التالى : ما هى حرية الصحافة ؟! ..

حرية الصحافة هى حريتها فى أن تعبر عن الشارع .. تقول ما يقوله .. لغة مشتركة بين الشارع والصحافة .. الحرية الصحفية أساسا لقاء بين

الصحافة والشارع .. ما يتكلم فيه الشارع تقوله الصحافة .. وما تتكلم فيه الصحافة يقوله الشارع .. واذا قرأت صحفنا لا تجدها تقول ما يقوله الناس .. اذن حرية الصحافة عندنا مقيدة .. ولأن الناس مختلفة .. وآراءها متعددة .. فلابد ان ينعكس هذا الاختلاف

وهذا التعدد فى الصحف » .. تقصد ما نسميه بالرأى الآخر .. أو الآراء الأخرى ؟! .. « تماما .. أيضا حرية الصحافة أساسا هى معارك فكرية .. فاذا لم تقرأ معارك فكرية فى السياسة والأدب والفن والصناعة والاقتصاد .. فمعنى هذا أنه ليست هناك حرية .. وليس فى حياتنا معارك فكرية ولا ثقافية ولا فنية .. اللهم الا معركة بين وردة وفايزة أحمد .. ثم يقول ، « رغم كده فالصحافة المصرية هى أكثر من الصحافة العربية حرية .

الدولة فى كل البلاد العربية تسيطر على الصحافة .. لبنان الذى كانت صحافته توصف بالحرية .. فرض الرقابة على صحافته حتى تركت له البلد وهاجرت .. الكويت نفس الشىء .. أعجب ظاهرة فى الصحافة العربية هو أنها تمارس حريتها فى

ابداء الرأى فى دول أخرى وليس فى دولتها .. وفى حدود السياسة الرسمية لحكومتها .. اذا أردت أن تعرف أخبار العراق اقرأ صحف الكويت .. اذا أردت أن تعرف أخبار سوريا والعراق اقرأ صحف مصر .. وهكذا .. » .. اننا سنعود قطعا اذا سألنا عن السبب الى النقطة التى بدأ منها الحوار .. الحكومة .. عندما كانت الصحف ملكا للأفراد .. كانت تخضع فعلا لسيطرة صاحبها .. سيطرة رأس المال .. سيطرة أفكاره وأرائه الخاصة ..

لكن كان أصحاب رأس المال لهم أفكار وآراء متعددة .. التعبير عنها من خلال الصحف التى كانوا يملكونها .. كان يخلق مناخا من الآراء المتعددة ..

وعندما أممت الصحافة .. خضعت ملكيتها لمالك واحد هو الحكومة .. أصبحت تعبر فقط عنه .. الحكومة أصبحت رئيس التحرير الذى يحدد سياسة الجريدة .. وموقفها .. فى الواقع لا يوجد فى صحافتنا الآن رؤساء

تحرير .. وأرجو ألا يغضبهم هذا الرأى .. لأن رئيس التحرير معناه أن يكون شخصية مستقلة استقلالا تاما ..

والواقع أن رؤساء التحرير هم سكرتيرو تحرير بالنسبة لمالك الصحيفة .. الدولة .. والفرق بينهم هو فرق فى المستوى الفنى للتنفيذ .. فرق فى الاداء .. الملكية الخاصة تخلق تعددا فى رءوس الأموال .. وتعدد رءوس الأموال يخلق تعددا فى الآراء .. والاتجاهات .. روز اليوسف كانت ملكية خاصة .. وكانت أفكارها ثورية .. كانت القوة الدافعة التى حققت ثورة ٢٣ يوليو .. فليس معنى تعدد رءوس الأموال الصحفية أن تعبر عن مصلحة واحدة .. هذا سيعود بنا الى النقطة الأساسية وهى أن الصحافة الآن ملك للدولة .. لا بد من الاعتراف بالأمر الواقع .. وبما أنها ملك الدولة فهى فى خدمة الدولة ويجب ان تستسلم لسيطرة الدولة ..

بمناسبة قبل الثورة وبعدها .. وملكية الأفراد وسيطرة الدولة .. دخل احسان عبد القدوس السجن ٣ مرات قبل الثورة بسبب الصحافة .. وأفرج عنه بكفالة ٩ مرات وحقق معه ٢٢ مرة .. وتعرض لمحاولة اغتياله ٣ مرات .. مرة بسبب الأسلحة الفاسدة التى كشف سترها .. ومرة بسبب هجومه على الوفد لموقفه من حادث ٤ فبراير .. ومرة ثالثة عندما حاول فاروق اغتياله بعد عزله وكان ذلك فى كان بفرنسا .. وبعد الثورة تعرض أيضا لاغتياله أكثر من مرة ..

غدا :

ترى الحكومة أن الصحافة فى وضع لا يلائمها وترى الصحافة نفس الرأى .. وربما هى المرة الأولى التى تتفق فيها الحكومة والصحافة على شيء دون جدل ..

لكن هذا الاتفاق سرعان ما يؤدى الى خلاف عندما يطرح كل طرف وجهة نظره فى التطوير والمستقبل .. الحكومة ترى أن تغيير نظام الصحافة وكيانها هو مسئوليتها .. والصحافة تراه من شأنها ..

ولا يزال الخلاف محتدما بين جميع الأطراف حول السلطة الرابعة .. والمجلس الأعلى للصحافة .. انه موضوع اليوم الذى يحدد صورة الغد .. ما رأيك .. يا أستاذ احسان ؟! .. وضع الصحافة كسلطة رابعة معناه وضعها فى الاطار العام لسلطات الدولة .. معناه أن تصبح سلطة من سلطات الدولة .. فى حين أن الصحافة لا بد ألا تخضع للدولة .

أما المجلس الأعلى للصحافة .. فانه اذا تم على أساس ادخال عناصر غير صحفية فمعناه عدم الثقة فى الصحافيين والاستهانة بقيمتهم ووضعهم تحت رقابة حتى فى مجلسهم الأعلى .. لماذا يضم المجلس الأعلى نوابا وقضاه ومندوبا من الأزهر ؟!

هل الصحفيون ملحدون لنأتى لهم بالأزهر فى مجلسهم ؟! هل يحتاجون لمن يرشدهم ويوعيهم سياسيا لنأتى لهم بنواب من البرلمان ؟! لا يضم المجلس الأعلى الا صحافيين فقط .. اذا احتجنا لبعض المسئولين التنفيذيين ممكن.. اذا كانت لهم أهمية فى حل مشاكل الصحافة .. لكن دون أن يكون لهم سلطة على المجلس .. وممكن الاستعانة بهم عند الضرورة .. ثم أنهم يتمنون مجلسا أعلى للصحافة على شاكلة القضاء .. طب ما القضاة موظفين .. صحيح أن لهم استقلالهم وقدسيتهم فى أحكامهم .. لكنهم موظفون ويخضعون لكل اعتبارات الوظيفة الحكومية !! ..

وكان هناك من قبل مجلس أعلى للصحافة .. كنت عضوا فيه .. ماذا فعل ؟! .. « لم يفعل المجلس القديم شيئا .. ولم يناقش أى أمر من أمور الصحافة .. لم يناقش متاعب المهنة .. ولم يناقش نقل الصحافيين ولا تعيينهم .. ناقش أمورا تافهة لا علاقة لها بالصحافة .. وأخشى أن يكون مصير المجلس الجديد نفس مصير المجلس القديم ..

المفروض أن يكون الأمر مختلفا .. لأن عنصرا جوهريا وأساسيا فى الموضوع أختلف .. عنصر الملكية .. فى ظل المجلس القديم كان الاتحاد الاشتراكى لا يزال يملك الصحافة .. وفى ظل المجلس الجديد يكون الاتحاد الاشتراكى قد رحل .. ووزعت الملكية بين الشعب والعاملين فى المؤسسات الصحفية .. « ما هو .. كيف يملك الشعب الصحافة ؟! لازم

يكون فيه كيان يعبر عن الشعب .. هذا الكيان هو الدولة .. كلها عبارة عن تنظيمات داخل اطار الدولة تؤدى الى ضرورة الاعتراف بالأمرا الواقع ، وهو أن الصحافة ملك الدولة وفى خدمتها وتحت سيطرتها » ..

على كل حال الحكومة لا تزال تطرح الموضوع للنقاش والأخذ والرد ولم تنته الى تصور نهائى .. ومن واجبنا على أنفسنا وعلى مهنتنا أن نساعدها فى الوصول للقرار الذى يريحنا ويريحها .. فهل تملك تصورا بديلا لمستقبل الصحافة ؟! .. « لا أدرى هل تصلح لنا تجربة يوغسلافيا فى ادارة مؤسساتها ؟! » .. ما هى هذه التجربة ؟! .. « كل الشركات والمؤسسات والمصانع مملوكة للدولة .. ولكنها تدار بشكل مستقل ودون تدخل من الدولة .. تكسب المؤسسة .. تتوسع وتوزع أرباحا .. تفعل ما تشاء .. تخسر .. تستلف من البنك .. تصل فى خسائرها الى الحد الذى يرفض عنده البنك تسليفها .. تغلق .. ويسرح العاملون فيها .. ويأخذون اعانة بطالة .. يوغسلافيا هى البلد الاشتراكى الوحيد الذى يدفع اعانة بطالة .. » .. وما رأيك فى أن يكون رئيس التحرير بالانتخاب ؟! ..

« الانتخابات ؟! .. فيه ناس عندها موهبة الانتخابات وتملك أصول حرفتها .. أنا مثلا ــ وصلت بتوزيع أخبار اليوم الى مليون ونص مليون نسخة ولو نزلت انتخابات تجرى على منصب رئيس التحرير لسقطت .. لا أتصور أن الانتخابات ستجعلنا نضع أيدينا على رئيس التحرير المناسب .. وقطعا سيصل لمجلس الادارة فى النهاية عناصر لا تستحق أن تقود المؤسسات الصحفية » .. واذا تعين الدولة رئيس التحرير !! « يبقى معملناس حاجة !! اذن لا مفر من أن نعود من جديد للتعريف البسيط الذى عرفت به حرية الصحافة وهو أنها حرية مقروءة .. وأن يكون معيارنا فى قياس أى تنظيم جديد للصحافة هو معيارك لتفسير حريتها .. وهو أن تقول ما يقوله الناس .. وان يقول الناس ما تقوله الصحافة .. واذا لم يسجل أى تنظيم أو قانون جديد مقترح للصحافة هذا المعيار فاننا نكون أمام خيارين :

اما أن يتغير القانون الى قانون آخر ينطبق عليه المعيار ..
وأما أن يتغير الناس ويصبحوا ملائكة !!
انتهى الحوار .

ملحوظة (١) :

يبدو أن كراهية احسان عبد القدوس الشديدة للادلاء بالأحاديث . لأنه نادرا جدا ما يتحدث أصابت جهاز التسجيل الذى وضعناه بيننا وبينه .. بالشلل .. فلم يتحرك « الشريط » سنتيمترا واحدا .. ولم نجد مفرا للخروج من هذا المأزق الحرج سوى العودة لذاكرتنا التى استراحت لوجود جهاز التسجيل .. لكن لأن المتحدث هو احسان ولأن بطل الحوار هى الصحافة أسعفتنا ذاكرتنا بكل تفاصيل الحوار .. ما عدا السهو والخطأ ..

ملحوظة (٢) :

نشر حديث احسان عبد القدوس فى روز اليوسف الصادرة يوم الاثنين ٢٣ يوليو ١٩٧٩ .. بعد ٢٤ ساعة فقط بدأ الرد عليه .. وتطوع بعض الصحافيين ، نيابة عن الحكومة ، فى الرد على ما جاء فى حواره ..

بدأ الهجوم على احسان باستخدام المدفعية الخفيفة .. ونشرت جريدة الأخبار ، فى اليوم التالى ، فى باب « أخبار الناس » ، خبرا صغيرا قالت فيه : « أدلى احسان عبد القدوس بحديث الى روز اليوسف قال فيه انه هو الذى اقترح تأميم الصحافة .. وأنه الآن نادم على ذلك .. وقال انه مالك الصحيفة الوحيدة الذى عينه عبد الناصر رئيس مجلس الادارة .. احسان عبد القدوس هو المالك الوحيد

الذى قبض من الدولة تعويضا كاملا عن تأميم روز اليوسف » ..

ورفض احسان عبد القدوس أن يرد على هذا الهجوم .. واعتبر الخبر ، نوعا من الضربات غير القانونية ، تحت الحزام .

تقول أوراق روز اليوسف الخاصة : ان احسان لم يقبض لا تعويضا كاملا ولا تعويضا ناقصا عن تأميمها .. الحقيقة أن احسان قبل التأميم كان قد كون شركة خاصة بفلوس زوجته ، التى باعت ٤٠ فدانا واحد اصدقائه، وهو محمد الجندى ، ودخل هو طرفا ثالثا . كان نشاط هذه الشركة هو الطباعة والنشر .. وكان من المقرر أن تكون روز اليوسف المجلة أحد زبائنها .. تطبع الشركة روز اليوسف كأنها عملية تجارية عادية .. وكان المبنى الحالى لمؤسسة روز اليوسف هو فى الواقع ملك الشركة ، لا ملكها ..

بعد اعلان قانون التأميم قال عبد الناصر : ان أصحاب الصحف كسبوا بما فيه الكفاية ، ولا داعى لتعويضهم ..

لم يطالب احسان بالتعويض ، وانما طالب بثمن المبنى ؛ وهدد اذا لم يدفعوا له الثمن ، فانه سيحوله الى عمارة سكنية ، وقدرت الحكومة المبنى حسب الفواتير ،التى ضاع على احسان جزء منها ، بسبب تغير الأسعار ، وبسبب أن بعض الذين قبضوا أتعابهم منه ، لم يقدموا له فواتير ، لأنهم أصدقاؤه، ولأنه صاحب المبنى ، ومنهم د . سيد كريم الذى صمم المبنى ونفذه ..

قدرت الحكومة المبنى بأربعين ألفا ، ثم خفضت التقدير الى ٢٠ الفا.. وقبل أن تحكم المحكمة بصرف المبلغ .. فوجىء احسان بأن الضرائب تطالبه بحوالى ٧٨ ألف جنيه .. وأدرك بسهولة أنه لا داعى للوقوف فى وجه الحكومة حتى لا يبيع هدومه ..

تقول أوراق روز اليوسف أيضا : منذ خمس سنوات قررت الحكومة تعويض أصحاب الصحف بحوالى ١٥ ألف جنيه لكل منهم ، على أن يقبضها من مؤسسته الأصلية ، ورفضت المؤسسات الصحفية بحجة انها مفلسة .

بعد المدفعية الخفيفة ، بدأ هجوم المدفعية الثقيلة !!

جاءت طلقات المدفعية الثقيلة من مجلة « المصور » .. نشر رئيس تحريرها « صبرى أبو المجد » ردا على حوار احسان ، على نصف صفحة تقريبا من عددها الصادر يوم الخميس ٢٧ يوليو ١٩٧٩ ، تحت عنوان بعرض الصفحة : « ليس دفاعا عن صحافتنا .. بل هى كلمة حق فيها » .

قال صبرى أبو المجد ..

« للأستاذ الكبير احسان عبد القدوس ، مكانة خاصة فى نفسى وقلبى .. لأنه فى مقدمة الصحفيين الملتزمين بآرائهم والذين يخوضون المعارك الضارية ، من أجل الدفاع عن تلك الآراء ، وقد تعرض احسان عبد القدوس قبل ثورة ٢٣ يوليو وبعدها للكثير من صور الاعتقال والاضطهاد ، بل ومحاولات الاغتيال بسبب تمسكه بآرائه .

وقد تختلف مع احسان عبد القدوس فى آرائه ، ولكنك لا تملك الا أن تحترم تلك الآراء وصاحبها فى نفس الوقت ..

ولقد قرأت فى الزميلة الكبيرة « روز اليوسف » آراء منسوبة للزميل الكبير احسان عبد القدوس . وقد أوافقه الى أبعد الحدود فى بعض الآراء ، ولكننى لا أملك الا أن أختلف واياه فى كثير مما نسب اليه من آراء ، وبخاصة ما جاء فى عناوين الدردشة التى نسبت اليه ، وكانت عناوينها المثيرة : « الحكومة رئيسة التحرير فى صحافتنا » ـ « ٦٠ بالمائة من الصحفيين يقبضون ولا يعملون » .. « القضاء ليس مستقلا لأن القاضى موظف حكومى » .. !

وزميلنا الكبير الأستاذ احسان عبد القدوس كان فى يوم يعمل مع والدته فقيدة الصحافة المصرية ، السيدة فاطمة اليوسف . ثم أصبح مالكا لمؤسسة من كبريات مؤسساتنا الصحفية قبل تنظيم الصحافة ، ورئيس مجلس ادارة أكثر من دار صحفية بعد تنظيم الصحافة .. وهو يعرف جيدا ، وأكثر من غيره ، كيف كانت الأمور تجرى فى صحافتنا قبل تنظيم الصحافة .. وكيف كان العاملون فى الدور

الصحفية يعانون أشنع أنواع الاستغلال والاسترقاق من قبل بعض أصحاب الصحف ، ولا نقول الكل .. كما أنه يعرف جيدا ، وربما أكثر من غيره ، أن حرية الصحافة قبل ثورة ٢٣ يوليو ، بل وبعدها بسنوات عديدة ، كانت تعنى حرية صاحب الصحيفة ، لا أكثر ولا أقل : هو وحده الذى يملك حق النشر وحق الاعتراض . وهو وحده الذى يحدد الجهات التى يجب أن توجه اليها سهام الأقلام العاملة فى صحيفته ، والجهات التى تنثر عليها الزهور ..

والأستاذ احسان عبد القدوس يعرف جيدا وأكثر من غيره ، وقد عمل فى بعض الدور الصحفية حتى فى أثناء حياة السيدة والدته ، كيف كانت الأحوال تجرى بالنسبة للصحفيين وللعمال في الدور الصحفية .

صاحب الصحيفة يقول للعاملين عنده « الباب يموت جمل » .. العامل الذى يصاب بالسل بسبب عمله فى المطبعة ، يفصل فورا وبدون تعويض أو معاش .. لا أمان ولا استقرار لأى صحفى ولأي عامل فى أية صحيفة ..

وليس صحيحا أبدا ما نسب الي الأستاذ احسان عبد القدوس من أن ٦٠ بالمائة من الصحفيين المصريين يقبضون ولا يعملون ، فغالبية الصحفيين المصريين يعملون كأفضل ما يعمل الصحفيون فى جميع أرجاء العالم ، وهم رغم كفاياتهم ومقدرتهم واحتراقهم كشموع فى بلاط صاحبة الجلالة الصحافة .. لا يتناولون من المرتبات الا جزءا يسيرا للغاية مما يتناوله غيرهم فى أى بلد عربى .. بل ان الصحفى الذى وصل الى الحد الأقصى ، حده الأقصى هذا يأخذه إى صحفى ناشيء لقاء موضوع أو موضوعين يكتبهما فى جريدة قطرية أو كويتية . والذين يقبضون ولا يعملون هم قلة ضئيلة جدا لا تقاس إلى جانب الأعداد الوفيرة التى تعمل وتبذل قصارى جهدها فى المؤسسات الصحفية .. بل اننى أقول ، ان المشرفين على المؤسسات الصحفية ، قد يكونون مسئولين عن عدم انتاج جزء من تلك القلة الضئيلة .

وليس صحيحا أيضا ، ما نسب الى الأستاذ احسان عبد القدوس من أن كل الصحف المصرية تخسر ، ولو رفعت الدولة دعمها ربما أغلقت ..

فالصحف المصرية لا تخسر كلها ، وانما يخسر البعض ، وخسارة هذا البعض ليست ناتجة عن سوء ادارة أو قلة توزيع .. وانما بسبب اضطرارها الى خوض معارك سياسية فى البلدان العربية ، تسبب لها الكثير من المصادرة ، وتحجب عنها الكثير من الاعلانات وأقولها بصراحة ، ان معظم المشاكل التى نعانى منها فى بعض مؤسساتنا الصحفية ، ليس مردها ملكية الشعب للصحافة وانما ، مردها نحن الصحفيين أنفسنا ، العيب فينا وليس العيب في غيرنا .

والقول المنسوب للأستاذ احسان عبد القدوس من أن « الحكومة هى رئيس التحرير فى صحافتنا » .. ليس قولا سليما من وجهة نظرى ، فما أكثر ما تشكو الحكومة من صحافتنا ومن النقد الموجه اليها عبر تلك الصحافة .. بل أن نشر الدردشة مع الأستاذ احسان عبد القدوس هو فى حد ذاته أكبر دليل على دحض التهمة التى توجه الى الصحفيين والى الحكومة فى نفس الوقت .. ومقالات الأستاذ احسان عبد القدوس في الصحف والمجلات وبها ما بها من نقد عنيف للحكومة ، يدحض أيضا هذه التهمة .

وللأستاذ احسان عبد القدوس علاقات مودة بكثير من الوزراء ورؤساء الوزارات السابقين ويستطيع أن يستمع منهم الى بعض ما كان يقاسيه الوزراء السابقون منهم وما يقاسيه الوزراء الحاليون من هجوم الصحافة عليهم .. ليتأكد له أنه .. لا الحكومة تقبل أن تكون رئيسة لتحرير الصحف ، ولا الصحفيون أنفسهم يقبلون التدخل فى عملهم ..

أما القول بأن القضاء ليس مستقلا ، وبأن القاضى فى النهاية موظف حكومى ، فاننى لا أعرف بلدا من بلدان العالم ، شرقيها وغربيها فيها قضاة « قطاع خاص » واذا كان

ثمة قضاة يعملون عند غير الدولة التى ينتمون اليها فاننا فى شوق الى معرفة هذه الجهات الخاصة التى يعمل بها القضاة خارج مصر .. !!

انتهى ما قاله صبرى أبو المجد ..

وواضح أن صبري أبو المجد قد فضل الرد على احسان بكياسة ، من خلال التشكيك فى حديثه أصلا .. وأوحى من خلال تكرار عبارة « ما نسب الى احسان » .. بأن الحوار من وحى خيالنا .. واننا « فبركنا » الآراء التى « نسبناها » لاحسان عبد القدوس .

وقد حيرنا هذا اللغز طويلا !

فأما أن صبرى أبو المجد لم يسمع بشجاعة كاتب وصحفى كبير مثل احسان عبد القدوس ، واستكثر عليه أن يقول هذا الكلام ، واما أن صبرى أبو المجد لم يملك القدر الكافى من شجاعته ليواجه احسان ويرد عليه بصراحة ، وفضل استخدام هذه العبارة غير المحددة من باب ضرب عصفورين بحجر واحد : الرد على احسان وعدم اغضابه !!

وأمام عجزنا عن حل هذا اللغز تركنا « روز اليوسف » ، تتولى الرد نيابة عنا .. خاصة وأنها قد أخذت فى الرجلين واتهمت ، بين السطور ، بأنها نشرت آراء لم يقلها صاحبها الذى « نسبت » اليه ..

ووجدتها « روز اليوسف » فرصة أيضا للرد على جريدة « الأخبار » بالمرة !! ..

اختارت روز اليوسف لردها عنوان : « أسبوع الرد على روز اليوسف » .. وقالت بالحرف الواحد :

« من حق أى كاتب أو صحفى أن يقول ما عنده بحرية وجرأة .. خاصة اذا كان الموضوع الذى يناقشه خاصا بالصحافة والصحافيين .. كما فعل مصطفى أمين واحسان عبد القدوس على صفحات روز اليوسف خلال الأسبوعين

الماضيين .. وكما ردت عليهما جريدة الأخبار والمصور هذا الأسبوع ..

الأولى ـ اختارت فى ردها على احسان أن تنشر خبرا شخصيا مضادا تؤكد أنه صاحب الجريدة الوحيد الذى حصل على تعويض بعد تأميم الصحافة ..

والثانية ـ اختارت فى ردها الذى كتبه ووقعه رئيس تحريرها الزميل صبرى أبو المجد أن يشكك أصلا فى أن يكون احسان قال هذا الكلام لروز اليوسف .

وكرر فى رده عبارات من عينة (آراء منسوبة للزميل الكبير) .. أو « ما نسب الى الأستاذ احسان » .. أكثر من مرة .. وكأننا فى روز اليوسف اخترعنا هذا الكلام ووصلت بنا الجرأة الى حد أن ننسبه الى صحفى وكاتب شهير يعرف ما يقوله بدقة .. مثل احسان عبد القدوس ..

وهى أصلا واقعة لم تحدث فى تاريخ روز اليوسف الطويل .. لا مع صحفى كبير .. ولا مع رجل عادى فى الشارع .. وشهرة روز اليوسف فى هذا المجال لا تضارعها فيه صحيفة أو مجلة أخرى ..

ان ما ننشره بدقة وواقعية عما يحدث لصحافتنا هو درجة من درجات نقد الذات والتطهر .. حتى نرسم مستقبلنا ومستقبل مهنتنا بأيدينا .. لا بأيدى غيرنا ..

على أن الرد على احسان عبد القدوس ، فى ذلك الأسبوع ، لم يأت من خارج روز اليوسف فقط ، وانما جاء من داخلها أيضا !! ..

فى نفس العدد الذى نشرت فيه ردها على الأخبار والمصور .. عدد ٣٠ يوليو ١٩٧٩ .. كتب رئيس التحرير « مرسى الشافعى » مقالة الأسبوعى « باختصار » فى صدر العدد ، تحت عنوان « الصحافة والصحفيون » ، وقال فيه :

● أعود فأقول أن هذا الحوار عن الصحافة ومستقبلها فى مصر .. الذى تحفل به الصحف المصرية هذه الأيام ـ بصفة خاصة روز اليوسف ـ هو حوار صحى الى أبعد الحدود ..

مهما بدا عنيفا من بعض الأقلام .. فالهدف ـ كما قلت من قبل ـ هو الوصول الى الصيغة المثلى ونحن بصدد تقنين الصحافة كسلطة رابعة ..

● انني أناقش هنا .. في هدوء شديد .. بعض ما أعلنه زملاء أفاضل من آراء .. وبعض ما أصدروه من أحكام قرروا فيها أمورا أراني أخالفهم فيها الرأي تماما .

● مثلا ما قاله الزميلان مصطفى أمين واحسان عبد القدوس .. فيما نشرته لهما روز اليوسف .. مصطفى قال : « ان سر تدهور الصحافة هو تدخل الحكومة فى شئونها .. الذى أفسد كثيرا من الأشياء » .. واحسان قال : « الحكومة هى رئيس التحرير الذى يحدد سياسة الجريدة .. وموقفها » !!

● اننى أختلف معهما هنا .. فى التوقيت بالذات !! ..

لعلى كنت اوافقهما على هذا الرأى لو انهما حددا الوقت .. فقالا أن هذا هو ما كنا نعانيه في صحافتنا قبل ثورة التصحيح .. أيام كان معظم رؤساء التحرير اعضاء في التنظيم الطليعى .. ينفذون أوامر قادة التنظيم .. مهما كانت منافية لحرية الصحافة .

● أما بعد ثورة التصحيح فقد تغيرت الصورة .. وبدأنا نسير فى الاتجاه الصحيح لحرية الصحافة .. أقول هذا الكلام من واقع تجربتى الشخصية .. وهى ما أملك أن أعبر عنه ..

● منذ عينت رئيسا لتحرير « المصور » .. ثم رئيسا لتحرير « روز اليوسف » .. وطوال أربع سنوات الآن .. لم أشعر أبدا بأن الحكومة تدخلت فى مسئوليتى أو حريتى كرئيس للتحرير فى أن أوافق أو لا أوافق على النشر ..

● أحيانا ـ وهذا تقرير للحقيقة ـ يتصل بنا الوكيل الأول لوزارة الاعلام الصديق طلعت خالد فى رجاء أن نرجع الى جهات الاختصاص قبل أن ننشر !! .. ماذا ؟

● مثلا .. ان القوات المسلحة سوف تقوم يوم كذا بمناورة فى منطقة كذا .. أو أن النيابة تحقق فى قضية

كذا .. أمور بالذات أراها صائبة جدا .. لا يجد رئيس التحرير غضاضة فى الاستجابة .. من أجل الصالح العام ..

● فيما عدا مثل هذه الأمثلة لم أشعر أبدا بأن الحكومة تتدخل فى مسئوليتى وحريتى كرئيس للتحرير ..

● مثلا .. منذ عينت رئيسا لتحرير « روز اليوسف » .. كان المتصور أن الحكومة تريدنى أن أقصف أقلام المعارضين الرافضين .. أبدا لم يحدث هذا .. ولم تتدخل الحكومة يوما فى مسئوليتى أو حريتى كرئيس للتحرير فيما أقرر نشره .

● ها هى « روز اليوسف » كل أسبوع وثيقة على حرية الصحافة .. كتابها ـ مهما اختلفت عقائدهم ـ يعارضون .. ينقدون .. يرفضون .. بأسلوب وطنى بناء تميزوا به دائما ..

● لم تغضب الحكومة .. لم تتدخل حتى كتابة هذه السطور فى حريتى كرئيس للتحرير .. بالعكس فاننى أستطيع أن أؤكد أن الحكومة مرتاحة جدا الى حريتنا الكاملة فى التعبير .. فى روز اليوسف ..

● لو أن الحكومة تتدخل فى شئوننا .. هل كنت أوافق على نشر ما قاله الزميلان مصطفى أمين واحسان عبد القدوس ؟!

● ثمة كلمات أرجو أن تجد طريقها الى قلوب زملائى الصحفيين .. ان مستقبلكم ومستقبل الأجيال التى بعدنا من الصحفيين يتحدد الآن ..

● أراكم مشغولين عن ذلك بأحقاد وشتائم وأكاذيب واشاعات .. وقضايا فى المحاكم متبادلة .. بينما الموقف الحاسم يحتم عليكم أن يملأ قلوبكم الحب .. أن تتوارى الصراعات .. أن تشدوا الأيدى على الأيدى .. أن نعود أسرة واحدة قوية شامخة لها رأيها .. تؤكد أن الصحافة حرية وفن وأخلاق !!

انتهى ما قاله مرسى الشافعى !.

وهو كما نرى كلاما غريبا ، ليس فى حد ذاته ، وانما لأنه نشر فى روز اليوسف .. نفس المجلة التى نشرت كلام احسان عبد القدوس

ومصطفى أمين .. وكان هذا فى حد ذاته ظاهرة تستحق التوقف .. أن يسمح رئيس التحرير لمحرريه بنشر أحاديث تخالف وجهة نظره .. ثم يتولى بدوره مهمة الرد عليه ..

وكأن روز اليوسف ، فى الواقع ، تحاور نفسها !!

لم يكتف الذين ردوا على احسان بهذا القدر .. على العكس ، كانت هناك مفاجأة استراتيجية فى تطوير القتال ..

دخلت الصواريخ الصحفية المعركة ، وتولى اطلاقها « موسى صبرى » ، واختار لها قاعدة « الأخبار » .. اختار لها افتتاحية جريدته فى عدد الاثنين ٦ أغسطس ١٩٧٩ ..

وكان التوقيت مناسبا على كل حال .. فقد اختار موسى صبرى أن يؤجل نشر مقالته الى ذلك اليوم .. وهو يوم لقاء السادات بقيادات الصحافيين فى استراحته بالمعمورة ..

ولا تعليق !!

اختار « موسى صبرى » لمقالته عنوان « الصحافة القومية » ، وقال بالنص :

« يجتمع الصحفيون اليوم ، بالرئيس أنور السادات ، لمناقشة شئونهم للوصول بالصحافة الى هدفين .. دعم الحرية التى ترعى الله وحقوق الملايين ، وتأكيد الاستقرار المنمى لمسئولية الصحافة فى معارك البناء ..

ولا شك أن الاستقرار فى المؤسسات الصحفية ، أصبح ظاهرة واضحة . منذ ثورة مايو .. بعد أن كان الصحفيون دائما فى مهب الريح .. وبعد أن كانت التغييرات تجرى فى مجالس الادارة ، بصفة دورية كل عام .. وبعد أن كان نقل الصحفى الى محلات بيع الأحذية والأسماك تقليدا لا يستطيع أحد أن يحتج عليه .. وبعد أن كانت مصادر الأخبار كلها مسخرة لصحفى واحد ، وصحيفة واحدة .. لقد انتهى تماما أسلوب الصحفى الأوحد ..

ولا شك أيضا أن الغاء الرقابة على الصحف ، دعم هذه الحرية ، وأصبح رئيس التحرير هو المسئول أمام القضاء ،

وهو الموجه الحقيقى لسياسة الصحيفة ، مع التزام واضح بالخط القومى فى السياسة الخارجية ، وبتعدد الآراء بالنسبة للسياسة الداخلية .

وقد تابع القراء معارك رأى عديدة ، على صفحات «الأخبار» .. أخذ الرأى الآخر فيها حقه فى النشر على أوسع نطاق .. وحتى عندما أعلن رئيس الجمهورية ، أنه سيرأس حزبا .. نشرت «الأخبار» الرأى الذى يعارض ذلك ..

وهذه الحقيقة تسقط مزاعم احسان عبد القدوس ـ التى ظهرت أخيرا فقط !! ـ بأن الحكومة هى رئيس تحرير الصحف فى مصر .

ان النقد الذى وجه الى حزب مصر .. والى وزارة ممدوح سالم .. يؤكد أن الحكومة لم تكن رئيسا للتحرير .. ان الحملات الصحفية التى أثيرت فى موضوع هضبة الأهرام ، وتجارة الأدوية ، وقرار وزير التجارة بتحديد أرباح التجار .. وقضية الاتحاد التعاونى الزراعى .. كلها حملات نبعت من الرأى الحر ، بعيدة تماما عن أن تكون الحكومة هى رئيس التحرير ..

وكانت حملات نقية الأهداف والدوافع اشتركت فيها أقلام عديدة .. ولم يشترك فيها احسان عبد القدوس .. صاحب الصحيفة الوحيد المستفيد من قرار تأميم الصحف بالتعويض الكامل الذى صرف له .. ولكننا ننسى !!

نعم .. نحن صحافة قومية ..

وليس هذا تعبيرا مجازيا .. ولكنه يعنى الالتزام بالسياسة القومية للبلاد ، التى تحمى الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، ونزاهة الحكم ، ولسنا صحافة تملكها رؤوس أموال خاصة ، ندافع عن مصالحها .. ولسنا مع احسان عبد القدوس ـ الذى يريد الآن فقط !! ـ أن يعود بنا الى الملكية الخاصة للصحفى ، بحجة أن تعدد الملاك ، يعنى تعدد الآراء .. فهذه حجـة وهميـة ، لصالح أصحاب الصحف فقط .. ولصالح قوى يمكن أن تسخر الصحف

لأهوائها فقط .. وفى أوربا يشترى أصحاب الملايين الصحف ، ويصدرونها معبرة عن آرائهم .. وفى أمريكا تملك القوى الصهيونية هذه الصحف .. ومع ذلك فلا وجه للمقارنة ، ونحن لا نزال دولة نامية ، تتولى فيها الصحف مسئوليات أساسية ، فى معارك التحرير والبناء .. وفى مصر ، شرع أخيرا ، حزب سابق فى أن ينشىء مؤسسة للنشر واصدار الصحف .. وكان الاعتماد على رأس مال غير مصرى !! ..

ولكن احسان عبد القدوس يريد العودة بنا الى عهد صحافة السيدة روز اليوسف حيث كان الصحفيون يتقاضون القروش .. وحيث كانت المصروفات السرية مصدر رزق .. وحيث كانت الملكية ، هى لكل شىء .. المطبعة والرأى معا !!

لسنا مع عودة الملكية الخاصة التى يدعو اليها احسان عبد القدوس .. ولكننا مع الالتزام بالقانون ، وميثاق الشرف الصحفى .. وقبل ذلك ، السياسة القومية للبلاد ..

ولم يحدث فى تاريخ الصحافة المصرية ـ المحكومة بالرقابة منذ عام ١٩٣٩ باستثناء ثلاثة أعوام ونصف عام ـ أن كان رئيس الدولة يناقش شئون الصحافة ، وشئون البلاد ، مع رجال الصحافة .. كما حدث منذ أن تولى أنور السادات .

ان اجتماع اليوم ، هو واحد من عشرات الاجتماعات التى عقدها السادات مع رجال الصحافة .. ولو كان الأمر ، أمر قرار ، أو حكم فردى لما كان هذا الأسلوب الديمقراطى ..

ولكن احسان عبد القدوس ينسى .. والذكرى تنفع المؤمنين .. »

انتهى ما كتبه موسى صبرى !

وأمام كل هذا الهجوم ، آثر احسان عبد القدوس الصمت ، وفضل أن يتطوع غيره بالدفاع عنه ، على الأقل ، كما تطوع بعض الصحافيين فى الدفاع عن الحكومة !

على كل حال ، لم تكن ردود الفعل كلها هجوما ، كانت هناك ردود فعل تناقش بموضوعية هذه الآراء ..

سنكتفى بتناول رد فعل واحد منها ، هو رد فعل د . جمال العطيفى ، والذى ذكره فى حديث له عن السلطة الرابعة لمجلة « أكتوبر » ، عدد الأحد ٢٩ يوليو ١٩٧٩ ..

قال د . جمال العطيفى :

ـ كيف يتم اختيار رئيس تحرير هذه الصحف القومية ما دمنا نريد فصلها عن سلطة الدولة ؟

هل يمكن أن نتصور مثلا نوعا من (الادارة الذاتية) ، شبه ما يجرى فى جريدة الموند الفرنسية .. حيث تشترك الادارة مع المحررين والعمال فى تسيير الجريدة ، وحيث يوجد مجلس مستقل للتحرير ؟

هل يجوز للمحررين أن يختاروا واحدا منهم ليكون رئيسا للتحرير ؟

لقد قرأت مؤخرا اعتراضا على ذلك للأستاذ احسان عبد القدوس بأنه لن يصل فى هذه الحالة الى مركز رئيس التحرير الا من يجيد عملية الانتخابات والدعاية ومن يكون متمرسا فيها ..

وربما كانت هذه الملاحظة فى محلها .. ولكن يمكن التقليل من مخاطرها عن طريق وضع شروط معينة فيمن يرشح نفسه رئيسا للتحرير .. مثل أن يكون قد قضى مدة معينة فى العمل الصحفى .. وأن يكون من بين من يشتغلون فى مراكز اشرافية فى الجريدة . وعلى أية حال فهذه مجرد أفكار يمكن أن توصف بأنها تفكير بصوت عال يحتاج الى تبادل الرأى فيه .

انتهت ملاحظة د . العطيفى التى التقطها من حديث احسان القنبلة ..

لقد كان هذا الحديث ، فعلا ، مثل القنبلة التى انفجرت فى مستودع قنابل .. ما كدنا نضغط على « زر » تفجيرها حتى توالت الانفجارات من حولنا !!

الفصل السادس

صلاح حافظ:
الصحافيون والضباط !



●● حكومة التأميم افسدت الجو الصحفى .. فتحول التأميم من حل الى كارثة .

●● لا يوجد صحفى واحد لا يحلم بالثأر من باقى الصحافيين .

●● صحافتنا بعد الغاء الاتحاد الاشتراكى فى حاجة الى نسب .

●● الملكية التعاونية .. والحصانة القانونية تنقذان صحافتنا .

لم يكن في نيتنا نشر هذا الحوار .

بل لم يكن في نيتنا اجراؤه اصلا .
بدأ الحوار بدردشة شخصية عابرة في « روز اليوسف » .. بيننا وبين صلاح حافظ .. كتلك التى تمتلىء بها دور صحفنا الآن حول الصحافة والصحافيين .. سرعان ما انقلبت الى حوار في صلب القضية المطروحة .. وموضوع يمد حملتنا الصحفية عن السلطة الرابعة ، اسبوعا اضافيا .
صلاح حافظ واحد من المع الكتاب الصحافيين في مصر .. دخل الصحافة من باب الادب .. دخلها ككاتب قصة ، وسرعان ما احترف الصحافة وترك هواية الادب ، ورفض ممارسة الطب ، الذى كان موضوع دراسته الجامعية ، رفض ان يكون طبيبا ، وفضل ان يكون صحفيا . تولى رئاسة تحرير مجلة « آخر ساعة » في الستينيات ، وتولى رئاسة تحرير مجلة « روز اليوسف » في السبعينيات .. وهو الآن كاتب متفرغ بها ، يكتب بابه الاسبوعى الشهير : « قف » .

صلاح حافظ كاتب تقدمى ، مارس العمل الصحفى ، أكثر من ثلاثين عاما ، من خلال رؤيته الماركسية لقضايا المجتمع ، ومتاعب الناس .. لكنه عندما يتحدث عن الصحافة ، فانه يفضل ذلك النوع من الصحافة الذى يعتمد على الملكية الفردية والحرية الخاصة . وهذا ما قاله تقريبا في حواره معنا .

ولم يكن هذا فقط اهم ما قاله .

وفيما يلى نص الحوار المثير معه .

الصورة والاصل !

عادل : الحملة التى تتبناها روز اليوسف حول مستقبل الصحافة لاتزال تحتمل الحوار .. خاصة اذا كان اطرافه من الصحافيين الذين يضعون ايديهم في النار .. ويهمهم ما يجرى بشأنهم وبشأن مهنتهم بالدرجة الأولى ·

صلاح : هناك نقطة اساسية اتصور ان تكون البداية الصحيحة لمناقشة القضية المطروحة .. والخاصة بالصحافة .. هذه النقطة هي علاقة الصحافة بالمجتمع .. فلا بد من الاعتراف بحقيقة بديهية .. ان ملكية الصحافة ووضعها وصورتها .. انعكاس في المرآة للوضع الاجتماعى والنظام السياسى في المجتمع ·

فايزة : وهذا هو سر تنوع صحافة العالم ·

ص : هذا صحيح .. لذلك لا نستطيع ان نخلق نظاما اقتصاديا حرا يقوم على قوانين السوق .. وصحافة موجهة .. لأن من الذى سيوجهها ؟!. السلطة في يد رأس المال .. ورأس المال متعدد .. فتكون السلطة متعددة .. ويكون من المستحيل ان توجه الصحافة توجيها موحدا .. اذا اخذنا نظاما اشتراكيا · اقتصاده كله موجه والملكية محكومة .. طبيعى ايضا ان تكون الصحافة محكومة معها .. انا لا أتصور صحافة حرة بالمعنى الليبرالى الذى نحلم به ككتاب موجودة في نظام اقتصاده مخطط وموجه والسلطة فيه مركزية ويضع لنفسه اهدافا يعبىء جماهيره لتحقيقها .. لا بد لهذا النظام ولحزبه الواحد ان يضع في يده كل ادوات التوجيه ·

وهى في عصرنا ليست الصحافة فقط .. وانما ايضا الاذاعة والتليفزيون والسينما والمسرح والكتاب .. طبيعى ان يسيطر عليها ويوجهها .. ده جزء لا يتجزأ من النظام الاشتراكي .. وشيء غريب ان ينتقد بعض الناس الصحافة في البلاد الاشتراكية ويقولون انها مقيدة .. ومفتقدة لحريتها .. المسألة هنا ليست في حرية الصحافة ولا في توجيهها .. المسألة هنا ان المجتمع كله موجه .. لقمة العيش ممسوكة .. الكساء ممسوك .. تأكل ايه .. وتلبس ايه .. كل ده محدد .. فاذا كان ابسط شيء محددا .. نأتى بعد ذلك ونتكلم عن حرية الصحافة وتقييدها ؟

وعندما تقول ان الصحافة في بلد زى امريكا .. او في البلاد الرأسمالية عموما .. يسيطر عليها رأس المال ويتحكم فيها اصحاب الثروات .. هى بس الصحافة التى تعانى من هذا المصير؟! ما هو اكل عيش الناس وحياتهم ومصيرهم كله في ايدى ملاك الصناعات واصحاب رؤوس الاموال .. الذين يقررون الاجر .. والاسعار .. ومستوى المعيشة .. ويتحكمون في الانتخابات والسلطة السياسية وفي تعيين رئيس الجمهورية واعضاء البرلمان .. ثم بعد كل هذا نلومهم على انهم يتحكمون في الصحافة ويخضعونها لمصالحهم واهدافهم .. هل هذا كلام ؟!

انا باندهش جدا عندما نوجه نقدنا لصحافة مجتمع ما دون أن ننظر لصورة المجتمع نفسه .. عندما نكون في مجتمع معين ونحلم بصحافة مجتمع آخر .. نكون كمن يحلم بالمستحيل .

لبن العصفور :

ع : كلامك على واقعيته الشديدة يضعنا في خانة اليأس .. ويضع حرية الصحافة في مأزق حرج .. الحكومة من ورائها ورأس المال من خلفها .. وكأننا كمن يؤذن في مالطة .. اذا طالبنا بحرية الصحافة .. لانها اصلا .. وفي كل النظم غير موجودة .. حلم مستحيل من احلام «اليوتوبيا» .. المدينة الفاضلة .. حرية الصحافة حسب كلامك مثل لبن العصفور ..

ص ، الى حد ما يمكن ان نقول مثل هذا الكلام .. لكن .. لان السلطة في أى مجتمع لا تنفرد بها فئة واحدة .. وانما هى مجموعة توازنات داخله .. فان وجود قوة شعبية كافية لحماية النضال السياسى والاراء الحرة .. ستفرض على المجتمع صحافة تمارس قدرا كبيرا من الحرية .. المسألة ليست ابيض خالصا ولا اسود خالصا .. وليست محددة تحديدا نهائيا .

انجلترا مثلا نظام رأسمالى .. لكن ما اضخم القدر من الحرية الذى تتمتع به نقابات العمال هناك .. لا نستطيع ان نقول ان نقابات العمال هى صاحبة القرار في انجلترا .. لكنها لاشك انها تسيطر على صناع القرار وتواجههم بالقوة والاضرابات ووسائل الضغط المشروعة والتى تملكها ـ وهى بالفعل تؤثر في صنع القرار .. هذا نوع من التوازن .. الصحافة تمارس حريتها بنفس القدر الذى تملكه النقابات العمالية .

في انجلترا وامريكا عبر عشرات السنين نجح العمال في انتزاع حقوق لم يكن ليتمتعوا بها ـ العمل ٨ ساعات .. الاجر المساوى للعمل ـ حق الاجازة .. مقابل البطالة .. حقوق انتزعت في الصراع السياسى بينهم وبين اصحاب الاعمال .. الصحافة مثلها مثل النقابات .. انتزعت بالتدريج حقوقا لها .. اصبحت قانونا وعرفا يحميها .

اذن فيه حرية صحافة .

درجات متفاوته من حرية الصحافة في المجتمعات المختلفة .. وستجد الصحافة أكثر حرية حيث تجد الفئات العاملة قد نجحت في انتزاع حقوق نقابية وسياسية معقولة في المجتمع .

ف ، حرية الصحافة اذن هى جزء من حرية النقابات وحرية البحث العلمى .. وحرية الانسان عموما .. ولا يجوز ان نتصور حرية الصحافة قائمة بمفردها في مجتمع يجمد باقى الحريات الأخرى الاساسية .

ص : تماما .. حرية الصحافة في امريكا ضخمة لان أكبر قدر من النفوذ العمالى تجده هناك .. وفي نفس الوقت هذه الحرية تتعرض للتحايل والالتفاف عليها .. كما يحدث تحايل والتفاف حول النقابات .. زعيم

النقابة الفلانية تحاول الشركة الفلانية شراءه .. او تجد الحكومة قد سبقتها في شرائه .. ايضا يحدث للصحافة والصحافيين نفس الشيء . انجلترا نفس الشيء .

السنة الماضية كانت صيحة المحافظين في عدم تحكم النقابات .. ودخلوا الانتخابات بهذه الصيحة .. في هذه المرحلة تجد الصحافة الانجليزية حرة جدا الى حد كبير .. وهى تفرض حريتها بمكاسب قانونية .. يفرضها القانون ـ فأى فرد في انجلترا يستطيع ان يصدر صحيفة دون استئذان .. حتى لو كانت هذه الصحيفة مجرد ورقة واحدة مطبوعة على الماكينة الكاتبة وحجم توزيعها ثلاث نسخ .. يقدر يطبعها وينزل بها الشارع دون ان يتعرض لتهمة توزيع المنشورات .

حق ان تتكلم وحق ان تكتب . هى حقوق انتزعت .. لم تكن موجودة من قبل !!

الخردة والبطاطس :

ف : ولكن ما نشرناه في العدد الماضى عن صحافة بريطانيا وامريكا وفرنسا .. على لسان اصحابها .. يؤكد ان الصورة التى تقولها الآن ـ صورة قديمة ـ والملاك الجدد للصحف هناك اصبحوا دخلاء على المهنة .. تجار خردة وبطاطس .. يفرضون مصالحهم على سياسة جرائدهم .. ويعتبرون ملكيتهم لها من باب الوجاهة الاجتماعية فقط .

ص : ده شيء لا يؤثر كثيرا في قضية الصحافة من الزاوية التى ننظر منها .. اللى بتتكلمى عنه نابع من ان الصحافة اصبحت صناعة ضخمة جدا الآن ومحتاجة لرؤوس أموال ـ وانها متأثرة بكل أزمات الصناعات الأخرى .. يعنى دخول الكومبيوتر في الطباعة .. وما ادى اليه ـ سنجده في كل الصناعات الاخرى .. حيث دخل الكومبيوتر ووفر عددا كبيرا من العمال والقى بهم في البطالة .. ليست هذه الازمة في « التايمز » فقط .. مصانع الورق في شرق امريكا اغلقت في العام الماضى لنفس الخلاف بين

الادارة والعمال ·· العمال رفضوا ·· ووقع العالم في ازمة ورق نعانى منها حتى الآن ·· هذه ازمات النظام الرأسمالى وهى تؤثر على الصحافة كصناعة ·· كرأسمال ·· ولكن ليس كمنبر ·

ف : وما يزيد الطين بله هى سيطرة الاغنياء الجدد على المهنة !!

ص : ان ناسا لا علاقة لهم بالصحافة ·· تجار خردة ·· وتجار خردوات ·· يشترون الجرائد فهذا ايضا ليس له علاقة بحرية الصحافة ·· لان المالك لن يكتب ·· وانما سيأخذ الربح ·· وهذه ظاهرة متوافرة في كل الصناعات بالعالم ·· من يشترى مصانع الكوكا كولا لا علاقة له بالكيمياء ومن يشترى اسهم النسيج ليس مهندسا ولانساجا بالمرة ·· النهاردة انعدم الرأسمالى القديم الخبير في مهنة بالذات أو في صناعة بالذات ويملكها في نفس الوقت ·· انتهى هذا النموذج في العالم ·· الشركات اصبحت كيانات قائمة بذاتها يديرها التكنوقراطيون ·· والمالك لا علاقة له بالادارة !!

ع : قد يكون هذا مقبولا في الكوكا كولا لكنه لا يكون مقبولا في الصحافة ·

ص : وهل هذا جديد ·· ما هو موجود طول عمره ·· صاحب الجريدة يملك تغيير رئيس التحرير الذى لا يعجبه والجريدة تمشى على هواه ·· لكن نحن عندما نتكلم عن حرية الصحافة نتكلم عنها من وجهة نظرنا كصحافيين وكتاب ·

ع : كيف ؟!

ص : اذا كان صاحب الجريدة لا يريد ان اكتب في موضوع معين ·· اسيب له الجورنال كله ·· واشتغل في جورنال تانى يسمح لى بكتابته ·· اقدر اعمل « جورنال » ·· ولو من ورقة واحدة ·

هذا لا يتوافر في مصر ·· حيث ان صاحب الجرائد الوحيد هو الاتحاد الاشتراكى ·· يقول لك : الموضوع لا ينشر ·· يعنى لا ينشر ·· لأن كاتبه · لا يعرف اين ينشره وليس له حق اصدار الجريدة من نفسه ·

اليونايتد برس ايه ؟!

مجموعة من الصحافيين اتلموا على بعض ·· رفضوا سلطة رأس المال وعملوا وكالتهم بأيديهم وفرضوا انفسهم وأصبحت الصحف في النهاية تحصل

على الاخبار التى تنشرها منهم ٠

اذن امام قدرة المالك الرأسمالى المتحكم في الصحافة ·· هناك قدرة الصحفى والكاتب على الرفض ·· وفي النهاية القارىء لا يقرأ المالك ·· يقرأ ما يكتبه الصحفى ٠

كل سلاح له سلاح مضاد ٠

ع : حتى في البلاد الاشتراكية ·· لكل سلاح سلاح مضاد ؟!

ص : في البلاد الاشتراكية حيث الصحافة مملوكة بأكملها للدولة ويسيطر عليها الحزب ·· هناك سلاح مضاد هو ان نفس المحرر عضو في الحزب ايضا وله لجنة يقدر يقعد فيها ويتخانق ويؤثر في القرار ويغيره ٠

السكة ليست مغلقة امام حرية الصحافة ٠

والنزاع بين الصحافيين والمالك سواء كان رأس المال أو الحكومة هو نزاع ازلى قديم وموجود ومستمر ولا يفزعنا ٠

التقدم الى الخلف :

ع : لو رجعنا للصحافة المصرية سنجد ظاهرة هى التى تفزعنا ·· ظاهرة الرجوع الى الوراء ·· قبل الثورة كان الحلم ان تؤمم الصحافة ويستقر الصحفى ·· وبعد الثورة والتأميم اصبح الحلم العودة للملكية الفردية ·· تقدمنا الآن يقوم على الرغبة في العودة الى الوراء ٣٠ سنة وكأن هذه السنوات لم نمر عليها ·· ولم نعشها ٠

ص : صحافة ما قبل الثورة كانت صورة صادقة لمجتمع ما قبل الثورة ·· مجتمع ما قبل الثورة كان عبارة عن حركةٍ وطنية للتخلص من الاحتلال ·· لها زعامات نجحت في تحقيق بعض المكاسب احيانا وضربت احيانا اخرى ·· وكانت صحافتنا تهاجم الملك والانجليز احيانا وتصادر وتغلق احيانا اخرى ·· وكانت هناك جرائد تضحك الناس المخدرين وجرائد للفن ·· وجرائد لسبق الخيل ·· المجتمع بعبله وبتنوعه ·· هناك صحافة تعبر عنه تماما ٠ صاحب الجريدة متحكم ·· مفيش كلام ·· لكن المحرر الذى

كان لا يتفق معه في الرأى كان يترك الجريدة ليذهب الى صاحب جريدة اخرى يوافقه .

ف : حتى هذا الحق لم يعد يملكه الصحفى بعد التأميم .

ص : الحقيقة في شيء اساسى حصل في التأميم .. الصحف اممت وعولجت مؤسساتها كجزء من النظام الحكومى ايامها .. عولجت معالجة بيروقراطية فانتقلت اليها امراض الجهاز البيروقراطى كاملة .. الموظف الذى يأخذ مرتبه ولا يعمل .. الحصول على مركز كبير عن طريق التسلق والطعن في الآخرين .. عن طريق اثبات الولاء للسلطة الحاكمة ايامها وتشكيكها في ولاء الاخرين .. ففسد جو الصحافة .. ومن المؤسف ان الثورة التى أنقذت الفلاح من جو الاقطاع وحررت العامل من الخوف على رزقه .. كان دورها في الصحافة .. افساد الجو العام للصحافيين .. بل وافساد المثقفين بشكل عام .. بنظرية اهل الثقة واهل الخبرة .. باستخدام سيف المعز وذهبه .. فهو يأتى ليبطش بى ويلقى بى في السجن ويأتى لصحفى آخر يخيره ما بين السجن أو الجلوس في الكرسى .. واحد يقول مش حاقعد في الكرسى وهذا نادر .. وهناك من يتحمس للجلوس وانا في السجن بالذات .. فيصبح هناك ثأر بينى وبين الصحفى الآخر .. في سنوات قليلة ومن خلال معالجة الدولة لشئون الثقافة والصحافة لم يعد في مصر مثقف واحد ولا صحفى ليس لديه ثأر ساخن جدا ضد آخرين .

ع : انها حرب اهلية من داخل الصحافة وضدها .

ص : افتقد الصحافيون والمثقفون روح الزمالة .. روح التمسك بحد ادنى من القيم التى تربطنا ببعض جاء الوقت الذى اصبح فيه ان يدخل صحفى المعتقل فتتبرأ منه النقابة بدلا من الدفاع عنه وتقديم معونة مالية لاهله .. زى زمان .. تسارع النقابة بدلا من ذلك الى اعلان انه ليس صحفيا .. وجاء الوقت الذى يلقى فيه رئيس مؤسسة صحفية بعشرات الصحافيين في مؤسسات باتا واللحوم والأحذية . والنقابة لا تؤذيه .. ولا تعاقبه ولا تلفت حتى نظره .. ليه ؟! لانه مستند الى قوة السلطة .. واصبح ضابطا من ضباطها .

فيه ناس كتير بتنتقد دخول بعض الضباط الى الصحافة .. رغم انه شيء طبيعى لان الصحافة مهنة يعمل بها اصحاب كل المهن .. ولكن لم نسمع احدا ينتقد ان يتحول الصحافيون الى ضباط .

هذا المناخ الذى افسد جو الصحافة هو الذى جعل التأميم يتحول تدريجيا الى عبء على الصحافة والصحافيين .. واتاح النجاح في المؤسسات الصحفية بوسائل غير صحفية .. وكان آخر شيء يجعلك تتقدم في سلك الصحافة هو ان تعمل صحفيا .. والجيل الجديد الذى تربى في هذه الايام فسد هو الآخر .. خاصة وان الجيل اللى قبله عرف الصحافة كمهنة للغلابة واصحاب الرسالات والباحثين عن المتاعب والمتصوفين كانت الصحافة هى المهنة التى لا تعيش صاحبها .

وبعد الثورة .. او في الحقيقة بعد ظهور اخبار اليوم تغيرت النظرة للصحافيين .. مرتباتهم .. مستواهم .. كيانهم الاجتماعى .. تحولوا الى نجوم .. اصبحت مطمعا للجميع .. ودخلتها عناصر تحلم بالميزات والنجومية ولا تملك مفاتيح المهنة .

دخل هذا الجيل الصحافة بعد ان كانت الثورة على وشك الانتهاء من افسادها .. واول درس تلقاه بعد شهر او شهرين من دخوله جريدته .. هو ان مستقبله الصحفى رهن باعمال يقوم بها خارج الجورنال .. الانتماء لضابط .. الطعن في غيره .. عقد صداقات مع المسئولين .. التقارير .. وفي سنتين .. أو ثلاث سنوات يوصله هذا الطريق الى منصب رئيس التحرير .. بينما اذا شق طريقه الطبيعى فلن يصل قبل ١٥ سنة .. أو ١٠ سنوات على الأقل هذه العيوب حولت التأميم من حل لمتاعب الصحافة الى كارثة عليها .

وانا بصراحة ارى ان التأميم هو الحل الطبيعى لبلد اشتراكى له حزبه الواحد ومؤمم كل الصناعة .. لكن بلد فيه قطاع خاص واحزاب متعددة .. لا افهم ان تظل الصحف فيه مؤممة .. نكون امام صحافة لا تلائم مجتمعها ..

صحافة الشواربى :

ف : هل تؤيد ان تعود الصحافة للملكية الخاصة ؟!

ص : لا اتصور ان يسمح لى بملكية مصنع نسيج ولا يسمح لى بملكية صحيفة .. لان مصنع النسيج هو سلطة في يد صاحبه ولا بد لى انا أيضا من سلطة في يدى لمواجهته .. ورقة اطبعها وارد بها عليه ؟!

ع : لكن الذى ستتاح له فرصة شراء الصحف هم تجار الشواربى ووكالة البلح .. تاجر النسيج نفسه الذى تتحدث عنه وتريد نفوذا يواجه نفوذه .. سنكون امام بديل اسوأ من الحكومة بصراحة .

ص : لكن الصحيفة الصغيرة التى لا تحتاج الى فلوس كثيرة والتى اكتبها على يدى سيكون لها هذا النفوذ .. اذا كانت كل الصحف في يد الاحتكارات الرأسمالية الضخمة ولا تعبر عن الناس فصحيفتى الصغيرة هذه والتى تعبر عن الناس سوف توزع وتكبر وتنمو هى الاخرى .

المسألة هى اذا اعطيت فردا سلاحا فاعط نفس السلاح لباقى الافراد .

ف : انك تتحدث عن الصحف الجديدة .. ما رأيك اذن في الصحف القائمة .. الصحف القومية .. ماذا نفعل بها بعد ان مات صاحبها : الاتحاد الاشتراكى ؟!

ص : احب اميز بين مشكلة الصحف الحالية بتاعة الاتحاد الاشتراكى وبين قضية الصحافة المصرية عموما . الصحف المصرية النهاردة مشكلتها كلها مشكلة اثبات نسب .. جرائد كانت ملك اصحابها اخذها الاتحاد الاشتراكى .. الغى الاتحاد الاشتراكى اصبحت يتيمة بدون اب ولا يعرفوا يعملوا بيها ايه .. ولا يودوها فـين زى اللى عنده جثة ومش عارف يتخلص منها .

ما يحدث الآن لصحفنا حالة خاصة جدا .. مجتمع صحافته لا تلائم نظامه الجديد .. مجتمع ليبرالى .. انفتاح واحزاب .. ثم لا يسمح بالملكية الفردية والخاصة لصحفه .. الحكومة .. تريد المحافظة على قدرتها في

التوجيه العام .. وهذا يوقعها في تناقض .. تناقض بين النظام الذى إرتضاه المجتمع والنظام الذى تريده للصحافة .

ف : والحل ؟!

ص : الحل المناسب هو الملكية التعاونية .. تتحول صحفنا الى جمعيات تعاونية .. تقدم لها الدولة اعانة كالتى تقدمها للأحزاب ولرغيف الخبز .. لتصل الجريدة بسعر ملائم للمستهلك .. وهذا الدعم غير مرهون بشروط .. وان كان من حق الدولة ان تحصل على قدر من المشاركة والتوجيه يساوى قدر اعانتها ودعمها .

ع : لكن من المجنون الذى يرمى فلوسه في اسهم مؤسسات خاسرة تحتاج سنوات طويلة حتى تربح وتحقق له عائدا ؟!

ص : بلاش اسهم من برة .. رأسمال الصحف الحالية يكفي .. وتستطيع الصحف ان تحقق ارباحا .. وتدخل في مشاريع متعددة للنشر .

ف : حرية التعبير ستخلق قارئا يضمن توزيعا مناسبا ومرتفعا للصحيفة يحقق لها مكاسب مالية تجعل استمرارها افضل .

ص : والحل التعاونى افضل صيغة في مجتمع ليس راسماليا تماما ولااشتراكيا تماما .. وفي مهنة متعددة الاطراف مثل الصحافة لا ينفع معها مثل الحل التعاونى كما نجح مع مهنة متعددة الاطراف والاعتبارات مثل صناعة الاثاث وهو لحسن الحظ يتيح اكبر قدر من حرية التعبير .

ع : لكن الملكية ليست المشكلة الوحيدة امام صحافتنا القومية .

ص : في صحافتنا ازمتان يجب الانتباه لهما .. ازمتها كصناعة وازمتها كمنبر ورسالة . الأولى تلام عليها الدولة التى لم تمنح الصحف فرصة التطور في أجهزة الطباعة وتجمدنا عند الستينيات تقريبا .. والتطور الجزئى الذى حدث في بعض الصحف كان مثل الزائدة الدودية .. ليس تطورا في نظام العمل .. تخلفنا عن التطور التكنولوجى والآلى .. في حين اصغر جورنال في ابو ظبى او قطر يطبع بالاوفست والالوان ويتلقى الصور باللاسلكى ومبسوط ٢٤ قيراطا رغم انها جرائد لا يقرؤها احد ولا تؤثر في احد .

واذا كان للصحافة المصرية من نفوذ في البلاد العربية فانه بالدرجة الأولى يعود الى الورقة والقلم دون اضافات حرفية اخرى ٠

اما مشكلتها كمنبر ورسالة فهى مشكلة حريتها ومشكلة توجيهها ٠٠ والتوجيه لم يكن سياسيا وانما توجيه بيروقراطى ٠٠ تعليمات من موظف لا يقبل المناقشة ولا يفهم في السياسة ولا في الصحافة ؟!

ضمير المجتمع :

ع : هناك قضية هامة في الحوار نغفل مناقشتها ٠٠ وهى النقابة التى اقترحت ان تصبح المجلس الاعلى للصحافة ٠٠ بصراحة لم تفعل النقابة اى شىء للصحافيين وهى مجرد كافتيريا رديئة لا اكثر ولا اقل ٠

ص : انا فكرتى هى ان اى سلطة للصحافة تكون منا ٠٠ اذا كنا نحن ناس سيئين ٠٠ تبقى مهنتنا سيئة ٠٠ ومستقبلنا سىء ٠٠ والنقابة مضافة اليها فئات المجتمع والرأى العام يكونون سلطة معنوية على الصحافة ٠٠ انا عايز ضمير المجتمع يشترك معنا في المجلس الاعلى ٠٠ النقابة وضمير المجتمع من كل الفئات ٠٠ هذا يعطينا وضعا نموذجيا ٠٠ فرض سلطة معنوية تجعلنا اكثر تحفظا واكثر دقة في الكتابة وهى سلطة اخطر من سلطة الحبس ٠٠ لان ادانة وزارة الداخلية لا تتعبنى بل وتجعلنى بطلا ٠٠ لأن الداخلية مش ضمير المجتمع ٠

وهذا الوضع سيكون حماية لنا ٠٠ لأنه اذا كان رأى الصحافة يخالف رأى الحكومة ٠٠ فالمجلس الذى يمثل المجتمع سيكون معنا في المجلس وسيحمينا ٠٠ وهذه هى السلطة الرابعة في اعتقادى ٠

ولا بد من اعطاء حاجتين للصحفى : حصانة ملائمة لعمله ٠٠ ليست كحصانة مجلس الشعب ٠٠ وانما حصانة تعطيه حق القبض عليه من خلال النقابة ٠٠ وحصانة تحميه في حملاته التى يقوم بها ويتصدى فيها لمصالح قوى لها نفوذ توديه في داهية ٠٠ وايضا حقه في الاطلاع على الوثائق والاخبار والبيانات ٠٠ وحق سؤال المصدر والرجوع اليه ٠٠ بدلا من ان يكون

مصدره الساعى وعامل الاسانسير .. وبدلا من التكذيب المضحك الذى يقول للصحفى بضرورة الرجوع للمصدر والتحقيق من المعلومات قبل النشر .. والمصدر اصلا لا يقابله والمعلومات الحقيقية اصلا غير متاحة .

ع : الا يؤثر ذلك على المنافسة الصحفية ؟!

ص : جرى ايه يا عادل بقى المنافسة الصحفية هدف في حد ذاته .. مباراة يعنى .. ثم ان المنافسة خارج هذه الاخبار الحكومية على قفا من يشيل .. وقبل هذا الاختلاف في تناول المعلومات المتاحة .

ف : هذا يكفي .. شكرا استاذ صلاح .

ع : خاصة وان عندنا موعدا .. اخر مع مصدر آخر نناقشه في نفس الموضوع .. شكرا استاذ صلاح .

ص : العفو .

الفصل السابع

حافظ محمود: الصحافة.. ومراكز القوى



●● على صبرى وأنصاره لعبد الناصر : يا احنا .. يا نقيب الصحافيين .

●● قوة النقابة جاءت من مجدها القديم .. وضعفها سببه الماضى القريب .

●● سحب سلطة التأديب من النقابة ، هدم لها .. ومخالفة دستورية .

●● المجلس الأعلى يرعى شئون الصحافة ، والنقابة ترعى شئون الصحافيين .

حافظ محمود هو شيخ الصحافيين !
يحمل البطاقة الصحفية رقم واحد في نقابة الصحافيين .
كان نقيبا للصحافيين .. كان رئيسا لتحرير أكثر من جريدة .. ولايزال كاتبا له اسلوبه في جريدة الجمهورية .
ولايزال حافظ محمود التاريخ قادرا على ان يقدم حافظ محمود المستقبل .
لايزال حافظ محمود يملك موهبته القديمة في الدفاع عن الصحافة والصحافيين ، وفي تصور مستقبلهم !
بل ان حافظ محمود كان من اهم الاسباب المباشرة لنجاح هذه الحملة ، وتحويل كل ما قيل فيها من اراء تخالف اراء الحكومة ، الى قرار في صالح الصحافيين .
عندما التقى الرئيس السادات بقيادات الصحافيين في الاسكندرية « اغسطس ١٩٧٩ » .. كان حافظ محمود هو اشجع المتحدثين امامه .. وكان اكثرهم لباقة وشجاعة في عرض وجهة نظرهم :
ـ سيدى الرئيس .. عزيز مصر انور السادات .. هناك شيء لا استطيع ان اتجاوز عنه .. ان الصحافة بكل سيئاتها في الماضى القريب والبعيد لم تخل يوماواحدا قبل ٢٣ يوليو من ضحايا وشهداء وسجناء ، وانت تعلم هذا جيدا .
سيدى الرئيس ، انت تعلم اكثر من هذا ، واسمح لى ان اذيع سرا لم تذعه انت من قبل .. ان أكبر حملة صحفية مهدت لثورة يوليو ، حملة الاسلحة الفاسدة ، انت كنت وراءها .
انور السادات هو الذى كان وراء هذه الحملة .

انا قدمت لك في مارس سنة ١٩٥٣ دفتر الزيارات في نقابة الصحافيين ورجوتك ان تكتب فيه كلمة ، وتفضلت وكتبت ، « لقد كانت الصحافة سلاحا قبل الثورة والى قيام الثورة ، وحينما يمضي الآن ربع قرن ثم تصور الصورة وكأن الصحافة لم تعد سلاحا من اسلحة الثورة ، كيف هذا ؟

انما هناك . اخطاء نتيجة اشياء انت تعلمها جيدا ، وانت ذكرتها بكل صراحة مشكورا في عهد مراكز القوى .

اننا نريد من هذا الحوار قرارا يصدر في هذه الساعة .. وهو ان تشكل فورا لجنة صحفية قليلة العدد جدا ، وليكن في عداد اعضائها رئيس هيئة الاستعلامات لانه يشارك معنا في العمل .. اساتذة الصحافة جايز ، لكن اشخاصا اخرين لا .. ربما نحتاج لبعض المستشارين القضائيين .. هذه اللجنة الصغيرة العدد جدا توضع امامها جميع التصورات .. وجميع المشروعات ، وهى التى تضع التصور للسلطة الرابعة .. ثم هى التى ستتولى عرض الامر وليست الحكومة .. وتتولى عرض الامر على المؤسسات الصحفية ابتداء من مجلس نقابة الصحافيين الى القاعدة الصحفية العريضة ، حتى يكون واضحا للعالم كله ان هذا المشروع نابع عن الصحافيين ، وليس نابعا عن الحكومة وان كنا نحن مع الحكومة ، حكومة السادات ومعك دائما .

ووافق الرئيس السادات على الاقتراح .. « وعلى ذلك انا باخذ باقتراح اخونا حافظ والوزير منصور حسن يشكل لجنة بس انا باضيف على اللى قاله حافظ لازم واحد بتاع تاريخ ، يحط لنا التاريخ كله ومنين ، من مجاميع الصحف ، انا مش حا خرج بره ، ومش عايز حد يكتب لى تعليق من عنده .. لا .. هاتوا من الجرائد ، ومش حا شتغل اللى على الجرائد اظن بعد كده نبقى .. وايه يا حافظ .. ولنا لقاء آخر وكل سنة وانتم طيبين » .

كانت كلمة حافظ محمود آخر كلمات اللقاء ، وكان اقتراحه اجرأ اقتراح !

قبل ٤٨ ساعة فقط من لقاء المعمورة ، كنا في بيت حافظ محمود بجاردن سيتى .. كان بيننا وبينه جهاز كاسيت وعدد من الشرائط .. وكان الحوار بيننا ممتدا من بعد الفطور الى ما قبل السحور .

لم نكن نعرف بالطبع ان بطل حوارنا سيكون بطل حوار المعمورة .

وكانت صدفة صحفية رائعة ان ينشر حديثه في روز اليوسف ، على صفحات الحملة ، بعد ايام قليلة من الاخذ باقتراحه ، وبدا الحديث المنشور وكأن سببه ما قاله حافظ محمود بالمعمورة .. خاصة واننا قدمنا الحوار بعبارة واحدة :

« حافظ محمود : تاريخ لا نقاطعه » !

ثم سحبنا اسئلتنا من النشر وتركنا عجوز الصحافة وشيخها يسرد ذكرياته ويسترسل فيها .

وهذا هو نص ما نشر .

هذه هى ذكريات حافظ محمود المنسية كما رواها لنا .

اسمعوا شيخ الصحافيين :

نقابة الصحافيين انشئت في ٣١ مارس ١٩٤١ .. دخلت النقابة ممثلا للصحافيين تحت التمرين في أول مجالسها .. صدر تشكيل المجلس بمرسوم .. وفي آخر السنة أجريت الانتخابات .. كنت أول سكرتير في تاريخ النقابة . السكرتير الأول .. لمدة ٢٦ سنة متصلة كنت عضوا بالمجلس منها ١٠ سنوات وكيلا للنقابة .. انتخبت نقيبا عام ١٩٦٤ .. تكرر انتخابى كنقيب ٣ مرات .. القانون لا يسمح بمرة رابعة .. لكن لم يكن هذا سر خروجى من النقابة ابدا .. مراكز القوة اصدرت قرارا بحل المجلس في

منتصف مارس ١٩٦٧ .. حمدت ربنا لأنه بعد ذلك جاءت النكسة .. الغريب انهم طردونى لسبب يكاد أن يكون من أسباب النكسة .. دعوت لمؤتمر للصحافيين العرب .. جدول أعماله نقطة واحدة .. البترول العربى .. جاءت الوفود الصحفية العربية وجهزت أبحاث المؤتمر الأول من نوعه .. كان ذلك في فبراير ٦٧ .. وأحس فتحى الديب أمين الشئون العربية بالاتحاد الاشتراكى بأننا نتجاهله .. وبنفوذه حرض كل وسائل الاعلام على مقاطعة المؤتمر .. ولم أجد مفرا لمواجهة هذه الفضيحة سوى الاتصال بعبد الناصر شخصيا .. فاذا به يقول :

ـ بيقولوا ان المؤتمر ده كلام فارغ .. وان دعوتك لم يستجب لها أحد .. وهذه هى الفضيحة .

ـ يا افندم الوفود في اللوكاندات وتقدر تتأكد بنفسك .

وبعث عبد الناصر بهيكل ليتأكد من وجود الوفود العربية .. وعاد هيكل ليقول له :

ـ حافظ عنده حق .

قال لى عبد الناصر :

ـ التليفزيون يصور جلسة الافتتاح واذا شفت انها مهمة .. سأحضر المؤتمر .

وبعد أن شاهد عبد الناصر الجلسة في التليفزيون قال لى تليفونيا :

ـ أنا سأحضر الجلسة الختامية وقد اعطيت أوامرى بأن تكون في قاعة اللجنة المركزية .

وجاء عبد الناصر معه الرئيس العراقى عبد السلام عارف .. وطلب منى صلاح الشاهد كبير الامناء امام على صبرى والآخرين .. ان أقدم للرئيس ولضيفه أعضاء الوفود .. هذا أغاظهم .. خرجوا وهم في حالة غضب شديد .. واعتكفوا في بيوتهم حوالى ١٤ واحدا من الاقطاب ابتداء من على صبرى حتى فتحى الديب قعدوا في بيوتهم .. يحاول عبد الناصر ارضاءهم .. مفيش فايدة كان شرطهم الوحيد للعودة .. طرد حافظ محمود ومجلسه بره .. طردنا يعنى .

محمد فايق وزير الارشاد .. الوزير المختص .. ابلغني بالقرار .. طلبت التأجيل حتى تنتهي أعمال المؤتمر وتسافر الوفود .. وحصل لم استسلم للقرار .. طلبت عقد جمعية عمومية .. وأعدت ترشيح نفسي وترشيح المجلس وفي الخامسة صباحا .. يوم الانعقاد .. قبل الموعد القانوني بخمس ساعات اجتمعت الجمعية وحصلنا على اصوات مضاعفة .. كانت روح الصحافيين عالية وقوية جدا .. احسوا بالتآمر على النقابة فتصدوا له .. وفشل الزميل حسين فهمي رئيس الجلسة في صرف الاعضاء .. أخذ يمط في الوقت حتى ينصرفوا .. لكنهم قابلوه بمظاهرة عنيفة .. جاءوا بأمينة السعيد في نص الليل وقالوا لها بالأمر رشحي نفسك .. النهاية .. نجحت .
جمال عبد الناصر لم يكن يتدخل بنفسه .. كان يحرض القوى المختلفة على الصراع فيما بينها .. جاء رجل من عنده ليقول لي : اضرب في الشيوعيين .. واكتشفت انه قال نفس الشيء لهم .. اضربوا في حافظ !

وقبل كده .. في فبراير ١٩٦٥ .. كان في اسوان وكانت الجمعية العمومية منعقدة لانتخاب المجلس والنقيب كلمني عبد الناصر باللاسلكي من اسوان ليطمئن على انتخابي اكثر من مرة اتصل بي .. وبعد ان نجحت بشهور قرأت في محضر سري للجنة المركزية عتابا منه الى علي صبري .. سأله : وليه سبتم حافظ ينجح في الانتخابات ؟!
أنا ذهلت .. وكدت ان افقد صوابي .

لكن ما رد اعتبارنا جميعا .. روح الصحافيين وصمودهم .. والواقع أن هذه الروح كانت من قوة دفع الماضي .. والمواقف القديمة للنقابة والصحافيين .. احنا في الماضي .. في عام ١٩٥١ عقدنا جمعية عمومية ضد الملك وقررنا الا تصدر الصحف كلها يوم ٢٠ يوليو ١٩٥١ احتجاجا على القوانين التي كان سيفرضها الملك ضد الصحافة .. ورغم أن كريم ثابت مستشار الملك الصحفي اتصل بي وابلغني الرجوع عن القوانين على أن نرجع عن قرارنا .. رفضت .. ورفضت النقابة .. اردنا ان نسجل موقفنا ..
ما حدث في الستينيات كان من قوة دفع الماضي .. الذي نراه الآن هو

بسبب ما حدث في الماضى القريب .. الذى كسرت فيه كل أجنحة الصحافيين .. وكسرت فيه مجاديفهم .

اسمعوا شيخ الصحافيين

في مايو ١٩٦٠ نظمت الصحافة بقوانين التأميم ونقلت ملكيتها الى الحزب الحاكم .

اذا قرأت القانون لا تجد فيه أكثر من هذا الاجراء .. ما يترتب عليه .. مفيش .. ما هو وضع الصحافيين ؟! وضع المؤسسات ؟! اختصاص رئيس مجلس الادارة ؟ مفيش !!

منذ اسابيع في اجتماع حضره منصور حسن سألت رؤساء مجالس الادارات ، حد فيكم يقول لى اختصاصه ايه ؟!

مفيش

اللى كان يهم الحكومة أيامها هو سحب المؤسسات من أصحابها خوفا من ان يلعبوا بذيولهم .. انما بعد كده ايه ؟! ينفلق اصحاب المهنة .

في ١٩٦٤ عندما جئت نقيبا وضعت قانونا للصحافة وقدمه لمجلس الامة ثلاثة من الصحافيين كانوا نوابا .. محمود سليمة ومحمد الغلبان واحمد حرك .. فاذا برئاسة المجلس تتهمهم بالجنون ... لأنهم على حد قولها .. تكلموا في المقدسات .. واسحب يا جدع المشروع ، كنت اريد من هذا القانون .. ومازلت .. وضع القواعد التى تنظم عملنا .. التعامل بين المحرر ورئيس تحريره .. لا يوجد رئيس تحرير مش تعبان مع المحررين ولا يوجد محررين مش تعبانين مع رئيس مجلس الادارة .. وقانون المطبوعات الذى يحكم الصحافة كما يحكم في نفس الوقت طبع « كارت » أو « اعلان عن حلاوة طحينية » .. والملكية التى يقال اننا نملك منها ٤٩ ٪ ما هى صورتها وما هى علاقتها المباشرة بنا ؟!

هذه الأوضاع غير المحددة .. خلقت وضعا غير مستقر .. نقابة ضعيفة .. وصحافة ضعيفة .. وصحافيين موظفين .

منذ ١٢ سنة لم تجتمع الجمعية العمومية للنقابة من اول مرة .. اهتز ايمان الصحافيين بالنقابة .. رغم انها جزء من المهنة .. مثل باقى المهن .. المحامين .. الاطباء .. المهندسين .. المحامى مثلا النقابة جزء من عمله اليومى .. لأنها تحدد اتعابه ونموه .. وكانت نقابة الصحافيين نفس الشىء .. حتى وقع التأميم .. ووقعت متاعب الصحافة .

بعد سنوات من التأميم .. في عام ١٩٦٦ طرد بعض الصحافيين من جرائدهم .. خاصة من جريدة الجمهورية .. كمال الحناوى رتب الطرد وأصبح وزيرا .. حلمى سلام نفذ الطرد وأصبح رئيسا لمجلس الادارة .. وعندما ذهبت لعلى صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكى أسأله عن مصيرهم .. قال : المشير .. أنا حاعمل ايه .. كل حاجة تجيبوها على دماغى .

المشير عامر كان بالفعل مسيطرا على معظم الأمور الداخلية حتى حركة تسيير الاتوبيسات .. لكن قطعا كان للآخرين دور خفى في كل هذه القرارات .

على صبرى قال لى الجرائد التى طردت الصحفيين مأزومة ولا تحتاج اليهم !

قلت له : انا مستعد اطلع بيهم جورنال لو وفرتم الورق والمطبعة .

وعرضت عليه ١٩ حلا لمشكلتهم .. منها حل لا ادرى لماذا لا نطبقه حتى الآن .. انشاء مكاتب صحفية في كل هيئة او مؤسسة في الدولة تستوعب الأفواج الصحفية التى تخرج كل عام وتتبع النقابة .

قال على صبرى : اكتب الكلام اللى بتقوله . أيضا هناك نص في القانون ينص على ضرورة تشكيل لجنة لفض المنازعات يكون فيها مندوب عن الاتحاد الاشتراكى بصفته مالكا للصحف .

قلت لعلى صبرى : عين لى واحدا يبقى مندوبك في اللجنة .

قال : ليه ؟!

قلت : القانون !

قال : ابحث الامر مع المستشار القانونى .

واقترح المستشار القانونى ان اطلب من وزير العمل انور سلامة ان

يرشح لى واحدا من عنده . رحت للوزير .. قال لى .. انا لا استطيع ان افعل اى شىء الا بالأمر.. هات جواب من على صبرى وعرفت اننى في حارة سد .

اسمعوا شيخ الصحافيين :

الشكل المطروح الآن لاعادة تنظيم وتقنين الصحافة .. ليس جديدا .

تعبير « السلطة الرابعة » استخدم أول مرة أيام الثورة الفرنسية .. كانت هناك سلطة النبلاء وسلطة الكنيسة وسلطة الشارع .. ثم سلطة الصحافة .. الذى اعطاها هذه الصفة .. الشعب .. أراد تعزيز موقفه في مواجهة النبلاء والكنيسة .. هى اذن ليست من سلطات الدولة .. هى سلطة شعبية بطبيعتها !!

بعد الغاء الاتحاد الاشتراكى ظهرت مشكلة الملكية .. وهى مشكلة شائكة .. لأنها متصلة مباشرة بالنظام السياسى في المجتمع .. واذا لم يكن من شأنى تعديل نظام المجتمع .. فلابد أن أبحث عن شكل يلائمنى ويلائمه .. داخل نسيجه .. في داخله .. لذلك .. انا لا أوافق على ما قاله كبار الصحافيين في روز اليوسف .. من رفضهم بداية لكل ما يقال .. لابد أن يكون لنا ظهر نستند اليه .. لاننا لا يمكن ان نرجع للوراء .

في اجتماع مع منصور حسن طلبت أن نناقش ما يطرح لمستقبل الصحافة بواسطة لجنة من الحكماء .. وبلاش حكاية القاعدة الشعبية لأن مفيش قانون يوضع في العتبة الخضراء .. وبعد ان نضع التصور الأولى نرجع للقاعدة الشعبية .

القانون الذى اتصوره .. متعدد الجوانب :

أتصور قانونا يعطى حصانة للصحفى .. تعطى له ضمانات وهو يمارس مهنته .

أتصور قانونا ينظم العلاقة بين الصحفى ورئيس التحرير .. ورئيس التحرير والحكومة ..

أتصور قانونا يجعلنا لا نخشى الحكومة .. ويفرض على الصحفى قوة من ممارسته لمهنته .. لا من علاقاته مع الكبار .

أتصور قانونا يعيدنا من خانة الموظفين الى خانة الفنانين والأدباء .

الكلام النظرى حلو .. المهم الواقع .. مفيش دستور في العالم لا ينص على اطلاق حرية الصحافة .. لكن هل توجد فعلا حرية صحافة .. النص الدستورى لا يهم .. ومادام الاتجاه الآن لاعادة تنظيم الصحافة .. علينا ان نضع كل مواجعنا على ترابيزة الحكومة .. ونناقشها بحرية كما يحدث الآن .. كفاية بطولات وهمية .

اسمعوا شيخ الصحافيين :

هناك قصة شهيرة في تاريخ الصحافة .. جاء محرر لصاحب جريدة التايمز وطلب منه مبلغا من المال حتى يكتب مقالته .. رئيس التحرير وصاحب الجريدة قال له : لقد أخذت كل فلوسك .. الصحفى طلب مبلغا اضافيا .. وافق صاحب الجريدة .. وبعد يوم فوجىء بالصحفى يعود بالمقال وبالفلوس التى اخذها .. وعندما تعجب صاحب الجريدة من تصرفه قال له : اردت أن أطمئن .. لا اتصور كاتبا يمكنه ان يبدع في عمله وهو قلق على مستقبله .

هل توحى هذه القصة الشهيرة بشىء لكم ؟

هل أوحت لكم بما أوحت لى ؟

ثم .. وبدون حاجة للايحاءات .. كل القوانين التى تنظم الصحافة المصرية في تاريخها الطويل .. كانت ضد الصحفى فقط .. تعاقبه اذا أخطأ هو فقط .. اما اذا اخطأت الحكومة فلا أحد يحاسبها .. المسئولية في أى قانون يجب أن تشمل كل الاطراف وجود مجلس اعلى للصحافة .. ضرورة .. لأنه موجود في أعتى الدول ديمقراطية .. بريطانيا .

المهم تشكيله واختصاصاته :

أطالب بأن يكون مجلسا من الصحافيين فقط .. وبالانتخاب .

ولا أتصور ما يقال حول نقل سلطة التأديب من النقابة اليه ..
بيقولوا ، مجلس النقابة لا يحاسب من يخرج عن قواعد المهنة وقواعد الاخلاق الاجتماعية والسياسية لأن اعضاءه يضعون الانتخابات امام عيونهم كأهم وأول اعتبار ينظرون اليه .. نقل التأديب من النقابة اجراء غير قانونى وغير دستورى لأن النقابات في العالم وظيفتها الأولى .. الجدول .. ومازاد على ذلك مكاسب حسب اجتهاد كل نقابة .. والجدول هو مصب أى نقابة .. وعليه يتوقف كل عملها وكل حقوق أعضائها .. فاذا نقل التأديب الى المجلس الاعلى .. هدم الجدول .. وهدم الجدول معناه هدم النقابة .. وهذا وضع غير دستورى .

وفي جميع النقابات القيد والتأديب في لجنة واحدة .. واذا اردنا احداث التوازن .. نعيد الى لجنة القيد القاضى الذى كان بها قبل ان يرفع شعار النقابة سيدة جدولها .. وجود هذا القاضى ميزان لحماية الصحافيين واطمئنان للحكومة .

اختصاصات المجلس الأعلى كثيرة جدا .. جدا .. لأنه سيكون ممثل الملكية .. وصاحب المؤسسات .. سيكون عليه حل كل مشاكل المؤسسات ومشاكل المهنة .. مش التأديب .

والمسألة سهلة ومحلولة بالألفاظ .. مجلس اعلى للصحافة يرعى شئون الصحافة .. نقابة الصحافيين خاصة بشئون الصحفيين .. المجلس للمهنة والنقابة لأعضائها .

اسمعوا شيخ الصحافيين :

أن يكون للأفراد حق اصدار الصحف .. اقتراح وجيه .. لكن الصحافة اليوم لم تعد مهنـة الأفـراد . أصبحت مهنة الملايين .. زمان كان بعض أصحاب الصحف من الأميين .. وكان أى واحد يشترى « رزمة » ورق بـ ١٥٠ قرشا ويدفع عربونا للمطبعة ١٥٠ قرشا ويطبع جريدة .. وأى واحد معاه رخصة يبيعها ويؤجرها ويسترزق منها .

النهاردة اصدار صحيفة حتى لو سمحت به الحكومة عمل صعب .. يحتاج الى توافر شروط اجتماعية صعبة .. فأى جريدة صغيرة تحتاج الى ٢٠ محررا على الاقل .. يحتاجون الى أجور وعلاوات كبيرة .. ورأسمال محترم .. وتأمينات اجتماعية وضرائب .. شروط صعبة لا يقدر عليها الافراد .

الافضل ان ننتبه للمؤسسات القائمة .. لابد أن نطبق قاعدة المنفعة الشخصية على عملنا في مؤسساتنا .. العامل والمحرر والادارى لابد أن يجد كل منهم مصلحته في استمرار مؤسسته .. ولا يمكن ان يتحقق هذا الشعور لو لم تتوافر الوسائل القانونية التى تثبت ملكيتهم لهذه المؤسسات .. وعندما ننجح في ذلك سنفعل البدع ليرتفع التوزيع ويزيد الاعلان .. وتقل الخسائر .. القيادة الجماعية .. الملكية الجماعية .. ثم نرتبط بسنترال المصلحة العامة مع المجلس الأعلى للصحافة .

الفصل الثامن

نقيب الصحافيين الراحل :

أوافق على تحويل النقابة إلى ناد !



●● مجلس النقابة يمكن أن يتحول الى لجنة تابعة للمجلس الأعلى مهمتها القيد والتأديب ..

●● لا أوافق على التشكيل المقترح للمجلس الاعلى ، لأنه لا يمثل كل المؤسسات .

●● دليلى على حرية الصحافة : نشر بريد القراء .

كان غريبا أن يوافق نقيب الصحافيين الراحل علي حمدي الجمال على تحويل النقابة الى ناد .. وكان الأغرب أن يجاهر بهذا الرأي ويعلنه .

قال لنا علي حمدي الجمال هذا الكلام ، فصنعنا منه مانشت موضوعه في الحملة ، وكان في نفس الوقت مانشت روز اليوسف .

وقلب هذا المانشت الدنيا رأسا علي عقب ، غضب الصحافيون ، وغضب مجلس النقابة . وغضبت صحف المعارضة .

أرسل الينا الصحافيون ردودا طويلة علي نقيبهم ، واجتمع مجلس النقابة ليصدر بيانا ضد رئيسه ، ونشرت صحف المعارضة رفضها لهذا الكلام .. ولم نتردد كعادتنا في نشر كل هذه الردود .. لكن .. وقعت مفاجأة لم تكن في الحسبان ، منعتنا من نشرها .. مات علي حمدي الجمال بعد أيام من نشر الحديث ، فاجأته أزمة قلبية في واشنطن ، ولم يعد هناك مبرر للرد عليه .

كان هذا الحوار مع علي حمدي الجمال هو آخر حوار معه .

واختار له القدر ، وهو الهادىء دائما ، الصامت دائما ، أن ينهي حياته بخناقة ومعركة .

لكن القدر الذي وضعه في هذا المأزق ، عاد فأنقذه منه ، وكتب له الموت نهايته في الوقت المناسب .

وعلي حمدي الجمال تخرج من كلية الزراعة ، لكنه فضل

العمل في الصحافة ، ولم يستفد من دراسته حتي في كتابة الموضوعات الزراعية ، وكان عمله الصحفي محصورا داخل مطبخ الجريدة نفسها .. وتطور داخل المطبخ ، حتي أصبح مديرا لتحرير الأهرام ، ثم رئيسا لتحريرها بعد مصرع يوسف السباعي ، وقبل وفاته كان رئيسا لمجلس ادارتها أيضا .

اختير نقيبا للصحافيين أكثر من مرة .

لكنه رفض في آخر مرة أن يجدد ترشيحه وترك الصراع لعبد الرحمن الشرقاوي وكامل زهيري !!

لم يفجر علي حمدي الجمال أية معركة صحفية في حياته ، ولكنه فجر معركة نقابية ، بموافقته علي تحويل النقابة الى ناد .. وكانت أول وآخر معركة يدخلها في حياته .

وعندما نشرنا حوار النقيب ، ووجدنا انه لا يعبر تماما عن رأي النقابة ، فتحنا حوارا اضافيا وسريعا مع وكيلها محمود المراغي .. نشر الى جانب حديث الجمال وخلق بعض التوازن .

وفيما يلي نص الحديث ـ المفاجأة للنقيب الراحل علي حمدي الجمال ، كما نشرناه في عدد روز اليوسف الصادر يوم ٢٧ أغسطس ١٩٧٩ .. وكلام محمود المراغي .. وتعليق جريدة الشعب .

● لا أري ضررا في تحويل النقابة الى ناد ● النقابة يمكن أن تصبح لجنة القيد والتأديب للمجلس الأعلي ● علينا أن نحاكم الصحفي مهنيا قبل أن يحاكمه القانون العام جنائيا ● السلطة الرابعة تعني سلطة الصحفي في الحصول علي المعلومات والأخبار الصحيحة ● المشكلة التي تعذب صحافتنا ، التوفيق بين رغبات الصحفي وأهواء رئيس التحرير ● المجلس الأعلي القديم لم يمارس مهمته ● نحيت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي بالقانون ●

علي حمدي الجمال
نقيب الصحافيين

روزا : لا نتصور أن نفتح صفحاتنا أسبوعيا لمناقشة تنظيم الصحافة ومستقبلها ، دون أن نسمع رأي نقيب الصحافيين !!

النقيب : أنا مستعد للحوار .

المجلس والنقابة :

روزا : هل توافق علي أن يحل المجلس الأعلي للصحافة محل نقابة الصحافيين ؟!

النقيب : ممكن .. لو كفل للمجلس السلطات الكاملة التي يستطيع بها أن يشرف علي الصحافة .. وكان تمثيل الصحافيين فيه يمثل الأغلبية .. هنا يستطيع المجلس أن يحل محل مجلس النقابة .

روزا : لكن هذا الرأي فيه مخالفة دستورية .. لدستور ١٩٧١ .. ألم ينص هذا الدستور علي أن النقابة هي سيدة مهنتها ؟!

النقيب : ممكن جدا مجلس النقابة يتحول الى لجنة منبثقة أو تابعة للمجلس الأعلي للصحافة .. لجنة تملك سلطات القيد والتأديب .. ويكون المجلس الأعلي بمثابة الجهة التي يلجأ اليها أي متضرر من قرار النقابة - اللجنة .. فالصحفي الذي تحكم عليه النقابة بأي قرار تأديبي يمكن أن يعترض علي الحكم لدي المجلس الأعلي .. نوع من أنواع الاستئناف للحكم الصادر في مجلس النقابة .. يستطيع مجلس النقابة أن يتعاون مع المجلس الأعلي في مهمة الحفاظ علي الأخلاقيات الصحفية .. نقطة ضعف مجلس النقابة انه لم يستطع أن يملي رغباته علي دور الصحف .. قراراته التي يصدرها غير ملزمة .. ليس هناك من سلطة نقابية تفرض علي رئيس التحرير تنفيذ أي قرار .. لو أننا كفلنا السلطة للمجلس الأعلي أن يكون له القوة في تنفيذ قرارات مجلس النقابة .. يكون هناك تعاون بين المجلس والنقابة في الحفاظ علي أخلاقيات المهنة .

أساسا .. وكما قلت من قبل .. نحن لا بد وأن نحدد أخلاقيات المهنة .. حقوق الصحفي وواجباته .. صحيح هناك ميثاق شرف صحفي .. لكنه ليس

متكاملا .. وليس ملزما .. الحقوق والواجبات هي القواعد المهنية التي يتعرض من يخرج عليها للمساءلة والحساب أمام المجلس الأعلي والنقابة ·

الأخلاقيات الصحفية هي ما نبحث عنه الآن .. نحن نبحث الآن عن كيفية حماية أخلاقيات المهنة ·

حماية المهنة تبدأ بتحديد واضح للحقوق والواجبات ·

روزا : الكلام الذي تقوله ليس جديدا عليك .. سبق أن قلته في لقاء الرئيس السادات بالصحافيين .. وعبرت به عن كلمة النقابة التي تمثلها .. ولكنه كلام ليس واضحا .. ولا واقعيا .. ولا نعرف بالضبط كيف نحوله الى قانون ولوائح واجراءات .. انه كلام أقرب للنصائح والأمثال .. يحتاج الى أن تضعه بين أيدينا ·

الحقوق والواجبات :

النقيب : حقوق الصحفي في ضمان وظيفته .. لا ينقل الى وظيفة غير صحفية.. وحقوقه في المعاش والعلاوات .. حقوقه كبني آدم في جريدته .. الا يتعرض للاضطهاد من رئيس تحريره ولا من رؤسائه المباشرين .. كافة الضمانات التي تجعله يعمل في مكان سليم وتجعله يؤمن بالعمل والانتاج بصفة مستمرة ·

واجباته أيضا من السهل تحديدها ·

الأخبار التي يقدمها لا بد أن تكون صادقة · الموضوعات التي يكتبها تبتعد عن التشهير .. أراؤه الشخصية لا يستغلها في الكتابة .. لا ينشر ولا ينتقد ولا يهاجم الا اذا كان متأكدا من بياناته وتحت يده الوثائق المؤكدة ·

هنا .. شطح صحفي عن هذه القواعد .. ونشر وقائع غير صحيحة .. أو اتهم شخصا بالرشوة أو السرقة دون دليل .. ماذا يكون موقفنا ؟!

علي طول لا بد أن يخضع لقانون الشرف الصحفي .. أو قانون أخلاقيات المهنة .. ولا بد أن أعاقبه بتهمة اساءة

استخـــدام الحـــريـة اســاءة استخـــدام القـلــم الــذى يحمـــله ..
اذا نحـــن استــطعـنا أن نضـــع علــى الــورق نصوصا واضحة ومحددة
تحدد أخلاقيات الصحافة .. حقوق الصحفي .. واجباته .. عقابه .. يصبح
من السهل علي المجلس الأعلي أو النقابة أن تحاسب أي صحفي يخطيء ..
مالناش دعوة بالقانون العام .. أنا أتكلم عن قانون المهنة .. القانون العام
يحتاج اجراءات وسنوات حتي يحصل المواطن علي حقه من الصحفي ..
الصحفي مسئول مهنيا قبل أن يكون مسئولا أمام القانون العادي مسئولية
جنائية ٠

روزا : اذا كنت مصرا علي وضع القواعد الأخلاقية في قانون يحولها الى
قواعد مهنية فلماذا تأخرت النقابة في مناقشة قضية « السلطة الرابعة » ؟!
لماذا سبقتها نقابات أخري مثل نقابة المحامين في مناقشة موضوع يخصها ؟!

النقيب : أول ما طرحت فكرة « السلطة الرابعة » .. عملنا ترتيباتنا
لمناقشتها .. واستطلاع رأي الصحافيين فيها .. طلبنا من دور الصحف المختلفة
مناقشتها في اجتماعات داخلية بحضور مندوب من مجلس النقابة ... وأعتقد
أن حصيلة المناقشات والآراء المجمعة لدينا الآن ستكفي حاجة لجنة تنظيم
الصحافة التي شكلت في الأسبوع الماضي .. النقابة لم تتهاون أبدا في قضية
مصيرية كهذه تهم مستقبل المهنة التي ندافع عنها ٠

روزا : عموما النقابة ضعيفة .. ولا تلعب دورها كما ينبغي !!

النقيب : لانها لا تملك سلطة فرض أي قرار علي الصحف .. ونحن
نستخدم العلاقات الشخصية في حل مشاكل الصحافيين مع صحفهم .. ليس
لدينا قانون في النقابة يسمح لنا بفرض سلطاننا علي الصحف ٠

لكن فيه مشاكل قطعا لا نستطيع حلها .. خلاف شخصي بين صحفي
ورئيس تحريره .. فيه عدم استلطاف بينهما .. كيف نحل هذه المشكلة ٠

هنا يقف مجلس النقابة عاجزا عن التصرف والحل .. وأقصي ما يمكن
أن يفعله هو أن يجمد المشكلة .. وكل ما نحاول الوصول اليه هو ضمان
حقوق الصحفي المادية .. أما مشاكل الكتابة والنشر فهي مسئولية رئيس
التحرير ولا نستطيع أن نتدخل في مسئوليته ٠

لكن ·· لو نجح المجلس الأعلي في وضع أخلاقيات عملية للمهنة ·· كل هذه المشاكل سيكون من السهل حلها ·· ساعتها ممكن أن نحمي الصحفي من الاضطهاد ·

السلطة والبيانات :

روزا : هل تري التشكيل المقترح أخيرا للمجلس الأعلي مناسبا ؟!

النقيب : لا ·· لأن التشكيل المقترح لا يمثل كل المؤسسات الصحفية ·· لا أستطيع الاكتفاء بمؤسسة أو مؤسستين ·· وبس ·· لأنه أولا ·· اذا كان المجلس سيكون مالكا للصحف ·· فكيف يمكن أن تنفذ مؤسسة قرارا يمسها دون أن تكون ممثلة في المجلس ·· ودون أن يتاح لها مناقشة هذا القرار ؟!

ولأنه ·· ثانيا ·· اذا تقدم صحفي يشكو مؤسسته للمجلس ·· دون أن يكون لها ممثل فيه ·· كيف يتخذ قرارا يمس المؤسسة دون أن يسمع وجهة نظرها ؟! دون أن يكون لها مندوب عضو بالمجلس يشرح وجهة نظرها ؟!

روزا : وكيف يري نقيب الصحافيين معني السلطة الرابعة ؟!

النقيب : كلمة « السلطة » هي اللي مش مفهومة ·· لاننا لا نملك اصدار القرارات مثل باقي السلطات ·· السلطة هنا تمثل « كيان » ·· الصحافة كمهنة تمثل « كيانا » معينا له صفة الاستقلالية مثل القضاء والبرلمان ·· وله حق أن يعرف ·

أحيانا يصدر قرار من وزير يمنع دخول الصحافيين ·· أو يعاقب موظفا عنده لانه أعطي لصحفي البيانات التي يطلبها ·· احنا يوم ما نبقي سلطة ·· لا تستطيع أي جهة أو هيئة أو وزارة أن تمنعنا من الدخول ولا تمنعنا من الحصول علي البيانات لاننا نعكس ما يدور في الدولة للرأي العام ·· ومن حقنا أن توضع أمامنا كل الحقائق ·· وهي ميزة افتقدناها زمنا طويلا ·

وكما قلت من قبل ·· الصحافيون الخائفون من تحويل النقابة الى ناد ·· هم أصلا خائفون من وجود سلطة أخري تشرف علي جدولهم وشئونهم ·· اذا

احنا نجحنا في أن يكون المجلس الأعلي كله من الصحافيين ... واذا كان القانون متفقا مع كافة القوانين التي مشيت عليها النقابة فانني لا أرى ضررا في ان تتحول النقابة الى ناد وفي أن يكون مجلس النقابة لجنة تابعة للمجلس الأعلى .

الصحافة والمتاعب :

روزا : لماذا ضعف مستوي الصحافة المصرية الآن ؟!

النقيب : بالعكس .. زاد مستواها .. بدليل مضاعفة أرقام التوزيع بعد الغاء الرقابة .. منذ ٢٠ سنة فشلنا في أن يكون في صحفنا أبواب لبريد القراء .. لأن الرقابة كانت تمنع نشر الشكاوي والنقد والصراخ .. النهاردة تمتليء صحفنا بأبواب البريد وهي ساخنة جدا . بعد خمس سنوات من الغاء الرقابة تعودنا علي الحرية الصحفية .. أمر طبيعي أن ينفجر الكبت من داخلنا بمجرد حصولنا علي حرية الكتابة .. وكان طبيعيا أن نلجأ الى الاثارة والعنف في الكتابة بعد أن حرمنا من الحرية لسنوات طويلة .

روزا : لكن رئيس التحرير أصبح رقيبا بدلا من الرقيب القديم .

النقيب : رئيس التحرير هو المسئول عن كل ما ينشر في جريدته .. وهو ليس رقيبا لكنه لا يريد أن يعرض نفسه للمسئولية .. وهذا هو سر الخلاف بينه وبين من يعملون معه .. كل من يكتب مقالا يتصور أنه كتب ابداعا يستحق النشر .. واذا اعترض رئيس التحرير يتهمه بأنه رقيب جديد .

المشكلة التي اعتقد أنها تعذب صحافتنا .. هي العلاقة بين الصحفي ورئيس التحرير .. ولا أتصور أن يوجد رئيس تحرير واحد يرفض أن ينشر مقالة تزيد من أهمية جريدته .

لابد أن نجد الصيغة الملائمة للتوفيق في العمل بين رغبات رئيس التحرير ورغبات المحررين .

لو وضعنا في كل جريدة الضمانات التي تحمي الصحف من أهواء رئيس

التحرير .. كل جريدة ستمشي في الطريق السليم .. والى الأحسن .

يمكن أن نقوي مجالس التحرير ونجعلها حكما لحسم الخلاف .. أقصد مجالس التحرير التي أقرها المجلس الأعلي القديم للصحافة .. وان كان لا بد من الاعتراف بأن المجلس القديم أقام تنظيمات لم ينفذها .. وأخذ مهام لم يمارسها .. وهذا علي كل حال التحدي الكبير الذي سوف يواجه المجلس الجديد .. أن يمارس سلطاته ونفوذه .. الضمان الوحيد لهذا المجلس .. سلامة تشكيله .. وسلامة القوانين واللوائح التي ستحكم عمله .

روزا : كلامك علي وجاهته .. لا يتناسب مع تصرفاتك داخل مؤسسة « الأهرام » التي ترأسها .. لا تغضب .. لاننا نقصد بالتفصيل ما قيل حول تصرفك العنيف مع رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي د . لطفي عبد العظيم .. والذي انتهي بطرده من منصبه واغلاق مكتبه .. وضاعف من سخط الصحفيين عليك .. أنك نقيب الصحافيين أيضا .. ومن المفروض أن يلجأ اليك كنقيب ليشكو منك كرئيس له .

النقيب : أنا اختلفت مع رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي لأسباب معروفة عرضتها علي مجلس الادارة .. نشر موضوعا في مجلته .. طلبت المستندات التي استند اليها .. غضب .. وتحول الحوار الى سب علني .. تركت لمجلس الادارة حرية الاختيار والقرار .. قرر المجلس فصله نهائيا .. القانون كان معي في فصله .. لكني اكتفيت بتنحيته وتوليت العمل الى أن نجد من يحل محله .. وهو في موقع اخر بالاهرام الآن .

لو كنت افتريت علية لكنت الآن أمام المحكمة .. كان قد لجأ الى المجلس الأعلي أو الى القضاء .. لكن تصرفي كان قانونيا مائة بالمائة .

روزا : أخيرا .. كيف تري حرية الصحافة ؟!

النقيب : أن أقول ما أومن به .. أن أقول الصدق .. والحق .. لكنها حرية مسئولة .. ليست حرية الهدم .. أو التكسير ، حرية الصحافة ليست مزاجا خاصا للصحافيين .. وهم الذين يفرضونها ويصيغون كلماتها .

روزا : هذا يكفي .. سيدي النقيب .. شكرا .

النقيب : أتمني أن يكون كلامنا مفيدا .. عفوا .

محمود المراغي :
نجحت النقابة في حماية الصحافيين
وفشـــلت في حمـــاية الصـــحافة

انتهى حوار علي حمدي الجمال :

لكن لم تنته بعد مهمتنا في التعرف علي وجهة نظر النقابة ومناقشتها .

هل تقف نقابة الصحافيين علي نفس مستوي الحدث الذي تعيشه صحافتنا اليوم ؟!

النقابة التي لم توجه اللوم لرئيس مجلس الادارة الذي طرد الصحافيين من جريدتهم وحولهم الى شركات اللحوم والأحذية ..

النقابة التي لم تنصف صحفيا واحدا لجأ اليها .. النقابة التي فرضت علي أعضائها .. عدم دخولها الا مع الانتخابات .. النقابة التي لم تلعب دورها في تطوير المهنة وتدريب الأجيال الجديدة .. هل لا تزال تلعب نفس الدور وقضية اعادة تنظيم الصحافة مطروحة وساخنة !

السؤال هام .. وعلي لسان معظم الصحافيين .. والاجابة عليه من مصدر يملك القدرة المهنية والنقابية التي تجعلنا نطمئن الى اجابته .

يقول محمود المراغي وكيل النقابة وعضو لجنة تنظيم الصحافة :

ـ لقد عقدت ثلاث جلسات استماع للصحافيين لمناقشة كل ما تثيره قضية « السلطة الرابعة » .. في النقابة .. في الأهرام و في روز اليوسف .. كانت مشكلة هذه الجلسات عدم وجود ورقة عمل للمناقشة .. وقد توقفت لسبب هام جدا .. هو عدم تحمس الصحافيين .. في جلسة النقابة لم يحضر سوي ٢٠٠ صحفي وفي جلسة روز اليوسف حضر ٢٥ فقط .. وفي جلسة الأهرام حضر ٣٠ صحفيا .

بعد أن وضح تصور الحكومة للسلطة الرابعة قمنا بالرد علي رئيس مجلس الشعب الذي طالب بتحويل النقابة الى ناد .. وقمنا بمناقشة هادئة توصلنا فيها لأفكار محددة .. كنا نؤمن بأنه لا يكفي تسجيل الاعتراض ولا يكفي طرح الأفكار والانطباعات وانما يجب أمام مشكلة حقيقية وضع شيء ايجابي ومتعمق . علي عكس ما تصور الناس من ضرورة البت فورا في الموضوع .. كان لابد من التمهل والبحث .. خاصة اذا كان عندنا الوقت الكافي ! أمامنا شهر أغسطس لتجميع البيانات والآراء واعداد الدراسات اللازمة وطرح ورقة مناقشة من مجلس النقابة .. واعداد وطبع وتوزيع استمارة الاستقصاء علي الأعضاء .. وأمامنا شهر سبتمبر لتحليل البيانات وتشكيل لجنة تحضيرية تعد للمؤتمر الثاني للصحافيين المصريين .. يعرض عليه مشروع القانون الجديد .. وفي نفس الوقت سنكون مجموعات خاصة للقاءات مع المسئولين .. واللقاءات النوعية مع رجال القانون والمهتمين بمناقشة قضايا الحريات .

لكن قبل الدخول في كل هذه المسائل الاجرائية .. لابد من أن نجيب علي هذا السؤال .

ماذا نريد بالضبط من التنظيم الجديد للصحافة ؟!

الاجابة علي هذا السؤال متعددة .. ومتنوعة .. لا تعلنها الأطراف المتعددة والتي يهمها الاجابة عليه .

هل السبب في اعادة التنظيم الغاء الاتحاد الاشتراكي !؟ هل السبب مزيد من الحرية ؟! هل هو مزيد من سيطرة الدولة ؟! التصور الصحيح هو أننا ننتقل من النظام الشمولى الى نظام تعدد الأحزاب .. ولابد وأن تتلاءم صورة الصحافة الجديدة مع صورة المجتمع الجديد .. لابد من اطلاق حرية اصدار الصحف وحرية التعبير وتقليل قيود التدخل وحصره في حل مشاكل الصحافة الاقتصادية فقط .

المطروح الآن ينقسم قسمين :

١ ـ التعديل الدستوري في اتجاه الحرية .

٢ ـ التصريحات والتشريعات تحت الاعداد في اتجاه القيد .

فهي تري ضرورة الحفاظ علي الصحافة القومية ومزيد من الهيمنة على الصحف واستمرار وضع الشروط لاصدار الصحف الحزبية .

وتري أن تكون سلطة التأديب في يد لجنة القيم والتشكيل المقترح لها صورة لم تحدث في العالم كله : تضم رؤساء الهيئات القضائية في مصر ورئيس المحكمة الدستورية العليا ونقيب الصحافيين وشخصية صحفية عامة .. هذه اللجنة تحاسب الصحافيين علي خروجهم عن الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .. وأحكامها نهائية .. والأحكام النهائية هي عودة الى الفصل التعسفي . وهذا يخالف دستور ١٩٧١ الذي يري ضرورة اللجوء للقضاء وحق التظلم وحق الاستئناف .

هل نحتاج الى هذه المحكمة ؟! هل نحتاج لسلطة استثنائية تحاسب الصحافيين ؟! هل لعملهم طابع خاص لا ينبغي الفصل فيه لدي القضاء العادي ؟!

الصحفي يحاسب في مؤسسته .. وفي النقابة .. ولأول مرة منذ عام ١٩٥٢ يقدم صحافيون الى النيابة العامة .. ثم هناك القوانين السياسية .. هناك ٤ مواد في قانون حماية الجبهة الداخلية .. وهناك قوانين الطواريء .. والمدعي العام الاشتراكي .. بخلاف القوانين الجنائية العادية .

المشكلة هي كثرة القوانين التي تعرض الصحفي للمساءلة وليس قلتها .. وكثرة القوانين ضد الابداع الصحفي .. الخوف منها ومن وجودها يحرم الصحفي من ابداعه .

ثم انه ليست هناك ضرورة سياسية الآن لكل هذه القوانين .. علي العكس نحتاج لتخفيفها لتعويض توزيع الصحف المنهار بسبب عدم تصديرها للبلاد العربية .. ولتقف كعادتها في معركتنا السياسية والتاريخية التي نعيشها الآن .

اننا في مصر أقدم صحافة وأقدم نقابة .. والصحفي المصري هو الذي أنشأ كل الصحف العربية .. ومصر حضاريا غير باقي البلاد العربية .. وليس من مصلحة أحد أن نفقد تفوقنا عليهم .. اننا في حاجة الى أن تتألق الصحافة .. ليس العكس .

هل الحرية ضد المصلحة القومية .. حتي اذا أسيء استخدامها ؟!

الحرية تعالج بالحرية .. اذا سف الصحفي .. قطعا سيجد من يرد عليه .

وليس صحيحا أن النقابة وقفت عاجزة وضعيفة أمام ما يحدث للمهنة .. لكن ماذا نتوقع من نقابة ليست تنظيما سياسيا وبالتالى لا يمكن أن تنجز بمفردها قضية حرية الصحافة .. وهي أصلا قضية التنظيمات السياسية ..

النقابة دافعت عن حقوق الصحفي .. وعندما فصل الصحافيون في عام ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢ كانت النقابة وراء عودتهم .. ودافعت عن حقوقهم المادية .. لائحة أجور لأول مرة .

حتي القوانين التي تنظم النقابة تطورت .. من قانون ٥٥ الى قانون ٧٠ وكل قانون كان يعطي ميزة عن السابق له .

والقانون الأخير هو الذي فرض عدم جواز نقل الصحفي الى عمل غير صحفي وفرض شهر مكافأة عن كل سنة خدمة .. ووضع قواعد الأجازات وشروط العمل .

وفي تأديب الصحفي وضعت له الضمانات اللازمة له .

نستطيع أن نقول بمنتهي الصراحة .. أن النقابة نجحت في حماية الأفراد ولم تنجح في حماية المهنة .

حماية المهنة في ترقيتها والدفاع عنها .. وترقيتها كانت تتم في فترات غير منتظمة .. في دورات لتعليم فن التصوير وفن التحرير الصحفي وتعليم اللغات الأجنبية .. ونحاول الآن التعاقد مع البنك الدولى لقيام مركز معلومات الصحافة الاقتصادية وسيسد حاجة أساسية تعاني منها كل الصحف المصرية ..

لكن هناك مشاكل متعددة تقف في وجه النقابة : عدم تفرغ أعضاء المجلس .. المتاعب الاقتصادية .. الخ .

ملحوظة : علي مزاجي !

بعد نشر حوار علي حمدي الجمال توالت ردود الفعل .

نختار من بين ما نشر ردا علي النقيب الراحل ، ما كتبه سعيد اسماعيل في بابه « علي مزاجي » بجريدة الشعب يوم الثلاثاء ٢٨ أغسطس ١٩٧٩ .

أما باقي التعليقات ، فقد رفضنا اعادة نشرها ، عملا بالمبدأ الشهير : اذكروا محاسن موتاكم !

كتب سعيد اسماعيل يقول :

« لا أعرف لماذا يتعمد البعض هدم نفسه وتشويه صورته وهو عند الناس صاحب مركز ومكانه .

علي حمدي الجمال نقيب الصحافيين ـ فعل ذلك عندما انضم الى الرأي الذي يطالب بتحويل نقابة الصحافيين الى ناد ، في الحديث الذي أدلى به الى مجلة روز اليوسف هذا الأسبوع .

نقيب الصحافيين يندفع ـ دون مبرر ـ للمشاركة في هدم نقابة الصحافيين ، في الوقت نفسه الذي يدافع فيه نقيب الأطباء ونقيب المحامين عن الصحافيين ونقابتهم !!

هل هذا معقول !

الغريب أن علي حمدي الجمال ـ في نفس الحديث ـ يعترف بأنه لا يفهم معني « السلطة الرابعة » التي يراد تحويل الصحافة اليها .. ثم يجتهد ويضع تفسيرا من عنده :

ولست أدري لماذا تحدث الجمال وهو الذي قضي عمره ساكتا .. حتي عندما يكتب ؟!

ولست أفهم لماذا ـ بعد كل هذا العمر ـ يشارك الجمال في هدم الصرح الذي كافح وناضل صحفيون شرفاء في بنائه ؟!

يا نقيب الصحافيين ..

سكت دهرا .. و

سامحك الله !



الفصل التاسع

مفاجأة الحملة : الشرقاوى وزهيرى

كانت « حرب » الانتخابات بينهما شديدة السخونة على « موقع » النقيب .. نقيب الصحافيين .

وقف عبد الرحمن الشرقاوى وكامل زهيرى وجها لوجه ..

شهور طويلة والحرب بينهما على أشد ما تكون .. والأسلحة المستخدمة بين الصحافيين .. مواجهات حادة .. اشاعات واشاعات مضادة .. منشورات وشعارات ملتهبة .. مؤتمرات ولقاءات .. وجرائد صدرت خصيصا لأخبار الحرب ..

فجأة .. هدأت الحرب .. وسكتت مدافعها .. وتقلصت أخبارها .. وعادت الجيوش المتحاربة الى الثكنات ..

لم تحسم الحرب ولم يفز أحد بعد بموقع النقيب .. لا الشرقاوى ولا كامل زهيرى !!

وقعت مفاجأة جديدة .. برزت قضية « السلطة الرابعة » .. وفرضت نفسها على الصحافة والصحافيين .. ووضعت الجميع فى سلة واحدة .. مركب واحدة .. مصير واحد ..

كلاهما قال كلاما بهذا المعنى .. وتمنى أن يصل كلامه الى الطرف الآخر .



وجهاً لوجه

وأمام هذا الاتفاق ـ الهدنة .. وجدنا فرصتنا الذهبية فى أن نناقش كلا منهما على حدة .. بمنتهى الحياد والموضوعية .. نفس الأسئلة .. نفس المساحة .. نفس البنط .. نفس الاهتمام .. وعندما وقعنا فى مأزق ترتيب النشر .. لم نجد سوى ترتيب الحروف الأبجدية للأسماء ليخرجنا من هذا الحرج ..

وما كدنا ننشر هذه المواجهة بين الشرقاوى وزهيرى حتى وقعت مفاجأة أخرى .

انسحب عبد الرحمن الشرقاوى من الانتخابات ، وفاز كامل زهيرى ، بعد ذلك ، بموقع النقيب ، بسهولة ..

لقد صادفت « حملة السلطة الرابعة » معركة الانتخابات على موقع النقيب .. وكانت فرصتنا أن نضرب عصفورين بحجر واحد :

نقدم أهم المرشحين لجمهور الصحافيين ، ونقدم اراءهم فى أخطر قضية تواجه الصحافة ، وتصادف موعد تفجيرها ، مع موعد انتخابات النقابة ..

أخذنا موقف الحياد الكامل ، ونشرنا نص المواجهة ، التى جرت على طريقة مباحثات « الفندق » ، كل في مكان مختلف . حتى انسحب الشرقاوى وفاز كامل زهيرى !!

عبدالرحمن الشرقاوى :
الصحافة فقدت هيبتها !

●● عانيت بعد الثورة بالرغم من اننى كنت مؤيدا لها ، ومنعت رواية « الأرض » بقرار من رئيس الجمهورية « محمد نجيب » !

●● لا يعتقل الصحفى اذا اختلف مع الحكومة ، لكن ، يعتقل قلمه وفكره .

●● الخلاف بين الصحفى ومؤسسته محصورا بين النشر والعلاوات .

●● اذا سلمنا بمجلس أعلى للصحافة ، لا نسلم بمجلس أعلى للأطباء !

عبد الرحمن الشرقاوى هو « الأرض » و « الشوارع الخلفية » و « ثأر الله » !!

عبد الرحمن الشرقاوى هو صاحب العبارة الشهيرة : « شرف الانسان كلمة ، وشرف الله كلمة » !!

عبد الرحمن الشرقاوى هو الكاتب الصحفى الجرىء الذى خاض عشرات المعارك الصحفية ، والتى كان آخرها معركته مع شيخ الأزهر الراحل الشيخ « عبد الحليم محمود » عندما كان رئيسا لمجلس ادارة روز اليوسف ، آخر منصب رسمى تولاه .

تخرج الشرقاوى من كلية الحقوق ، ترك الوظيفة الحكومية ، واحترف العمل الصحفى ، كتب القصة والرواية والشعر والمسرحية والمقالة ، وتمتع فى كل ما كتبه باحترام الصحافيين والمثقفين والرأى العام فى الشارع ..

وهو الآن كاتب متفرغ بجريدة الأهرام ..

فى قضية الصحافة والسلطة الرابعة ، ماذا قال الشرقاوى ؟

حرية الصحافة :

س : كيف ترى حرية الصحافة ؟

ج : نحن مجتمع له طبيعته الخاصة .. ليس نظاما شموليا .. ليس نظاما ديمقراطيا على الطريقة الغربية .. فى مجتمع على هذا النحو يجب أن

تتاح فرصة التعبير عن جميع الآراء .. ليس صحيحا أن الطبقات أزيلت .. ولا الفروق بينها ذابت .. زادت الفروق حدة .. وحدث خلل اجتماعى لأن الثروة ليست فى يد من يستحقها .. ولأن الثروة لا تأتى من الانتاج والعرق وانما نتيجة ضربات حظ وأعمال طفيلية غير مفيدة للناس جميعا .. بينما أصحاب الانتاج الذين يضيفون للمجتمع هم أقل الناس حظا من الدخل وأكثرهم أداء للواجب الضريبى .. الصحافة فى مجتمع بهذه الصورة يجب أن تعبر عن جميع الناس .. خاصة العنصر الفعال بينهم .. وتدعو الى كل ما هو ايجابى .. أساس حرية الصحافة هو ضمان الفرص لكل الآراء .. اطلاق كل الآراء للتعبير عن نفسها .ومن خلال المعارك الفكرية يصل المجتمع الى أفضل صيغة لنموه وتطوره..

متاعب الصحافيين :

س : حدد لنا المتاعب التى يعيشها رجال الصحافة الآن ؟!

ج : متاعب الصحافة بدأت فى مصر مع بداية الصحافة .. وهى تكمن أساسا فى التناقض بين الحرية ومصلحة الحكومة .. ليس صحيحا أنها بدأت مع الثورة كما يتصور البعض .. أو بعد الثورة .. قد تكون زادت بعد الثورة ، لأن الثورة اتخذت الاجراءات الاستثنائية لحماية نفسها .. لكن متاعب الصحافة بدأت قبل الثورة .. وأنا هنا على الأقل أحكى من خلال تجربتى .. قبل الثورة فصلت من مجلة « المصور » وتنقلت بسبب الفصل بين جرائد متعددة .. رغم اننى كنت أكتب أدبا لا سياسة .. معى كان هناك عدد كبير من الكتاب والصحافيين الوطنيين .. كنا نقدم بتهمة الرأي وكانت توجد نيابة خاصة بالصحافة .. بعد الثورة حدث نفس الشيء .. الاعتقال والمنع من الكتابة .. أنا عانيت بعد الثورة رغم انني كنت مؤيدا لها .. ومنعت رواية « الأرض » بقرار من رئيس الجمهورية محمد نجيب رغم أنها تؤيد الثورة .. مجرد أن رأى صورة بريشة الفنان حسن فؤاد لقوات الهجانة وهم يضربون الفلاحين أصر على اعتقالى وأرسل لى

عبد الناصر من يخبرني بالقرار ويطلب منى الاختفاء قبل القبض علىّ ..

هذا الأسلوب العام استمر .. لكن من الأنصاف الآن أن نعترف بأن الصحفى لا يعتقل اذا اختلف مع الحكومة .. ولا يعتقل قلمه وفكره .. المفروض أن تؤمن للصحافة حريتها بحيث يكون الرد على الفكر بالفكر .. وصراع الأفكار يأخذ المشكل الطبيعى له .. الرد لا يكون بالقهر المادى أو الأدبى .. من الأنصاف أن نعترف .. بعد مايو ١٩٧١ لم يعتقل صحفي ولم يفصل صحفي .. ولكن منع بعضهم من العمل وامتنع البعض الآخر .. ومهما يكن المسئول .. الحكومة أو رئيس التحرير .. فهذا وضع ناقض للحرية ..

عانيت في كل العصور من عذاب المنع من الكتابة !!

أنا الآن لست ممنوعا من الكتابة .. لكن ليس كل ما أكتبه ينشر .. اعتبارات يراها رئيس التحرير .. وهذه مشكلة كبرى .. أن يتحمل رئيس التحرير مسئولية منع الصحفي من العمل .. وأول مصلحة للصحفى هى الكتابة !! ولا يجوز أن يحتج علينا بأن أوضاعنا أفضل بين باقى دول العالم النامى أو الأنظمة العربية الأخرى .. فنحن نريد صحافة على المستوى الذى يليق بنا . لا بغيرنا . ويصلح لظروفنا لا لظروفهم ..

هبوط الأجور والدخول من متاعب الصحافيين الآن أيضا ..

هذه مسألة يجب أن تواجه بصراحة وشجاعة .. هبوط الأجور .. على عكس ما يشاع .. الحد الأقصى لا يصل اليه الصحفى الا بعد عشرات السنين .. وفى كل مؤسسة لا يزيد عدد الذين يحصلون عليه عن خمسة .. وهو أصلا لا يكفى لمواجهة أعبائهم وأعباء مهنتهم .. أما المستوى العام لأجور الصحافيين فضعيف جدا .. الصحفى الشاب الذى يعمل بعد كدح سنوات الدراسة الطويلة .. يواجه نفقات باهظة للمهنة والحياة لا يقدر عليها .. مرتبه وهو رجل مثقف وله دور قيادى فى المجتمع لا يساوى أجر ٣ أيام لسباك أو عامل بناء أو ميكانيكى .. ولا يساوى دخل أى طفيلى فى ساعة .. الخ ..

في نفس الوقت لا يجد الصحفى من يهتم بتأهيله مهنيا .. فان الصحفى يعتمد على نفسه ليتطور وهى متروكة لكل صحفى حسب اجتهاده .. وبجانب المتاعب المادية .. متاعب نفسية .. ضرب الصحافيين ببعضهم البعض .. وافساد لجو الاخوة وجو المصلحة النقابية الواحدة .. ثم والأهم المساس بهيبة الصحافة ..

الصحافة فى كل بلاد العالم كانت القيادة الموجهة .. هناك أخطاء .. مبالغات .. اثارة .. عدوان على بعض المواطنين بالتشهير .. جرائم نشر .. نحن لا ننكر هذا .. لكنها أخطاء لا تبرر الهجوم الدائم على الصحافيين .. لأن هذا الهجوم الدائم علي .. الصحافيين .. أضاع هيبتهم وضاعف حجم الاستخفاف بهم .. فى يوم من أيام ما قبل الثورة أهان

سكرتير عام حزب الوفد صحفيا فى جريدة « المصرى » .. رفضت الجريدة نشر أخباره حتى جاء الرجل واعتذر للصحفى فى مكتبه .. يجب أن تستعيد الصحافة هيبتها .. بعودة هيبة الصحافيين .. واذا كان هناك صحفى يسيء استخدام وضعه .. صحفى منحرف .. فلا يجوز أخذ كل الصحافيين بجريرته وجريمته .. لأن وجود مهندس منحرف لا يفرض علينا اعتبار كل المهندسين منحرفين ..

يجب أن تستعيد الصحافة هيبتها .. أن تخلق علاقة احترام متبادل بين الصحفى والحكومة .. وهى علاقة تبدأ أصلا داخل المؤسسة الصحفية بين الصحفى ورئيس التحرير .. صحيح أن رئيس التحرير يملك حق النشر .. لكن لا يجب اساءة استخدام هذا الحق .. وقواعد النشر يعرفها أصغر صحفي مبتديء .. ولا خلاف عليها .. وجود لائحة وجهة تحكيم في أي خلاف داخل المؤسسة ضرورة .. مجلس الادارة قادر علي فض أي نزاع داخلي علي أساس موضوعي وبدون مزايدات .. اذا فشل ينقل الخلاف الى النقابة .. والخلاف بين الصحفي ومؤسسته محصور أصلا في مشكلتين : النشر والعلاوات ..

الصحفى أمام مؤسسته ضعيف ولا بد من الدفاع عنه .. وهى مهمة أحلم

بأن يتولاها كبار الصحافيين داخل المؤسسة والمتفق عليهم أخلاقيا ومهنيا من جميع الأطراف .. لأن المفروض أن رئيس المؤسسة يمثل الصحفى ويحميه .. وليس العكس .. ليسوا أعداء .. لأن رئيس المؤسسة يمثل مصلحة الصحفى ومصلحة المؤسسة ولا تناقض بين المصلحتين .. لكن اذا لم يحدث هذا لا بد من خلق لجنة من كبار الصحافيين فى المؤسسة تتولى فض المنازعات .. اذا فشلت نلجأ للنقابة .. بيت الصحافيين الذي يحميهم ويدافع عنهم ..

ضعف النقابة :

س : ما هى أسباب ضعف نقابة الصحافيين الآن ؟

ج : مفروض أن النقابة .. كما قلت قلعة للصحافيين تحميهم وتدافع عنهم .. ومفروض أن تكون فى عمل نقابى مستمر .. وأن تكون على اتصال دائم بالصحافة العالمية .. لكن المفروض شىء والواقع شىء آخر .. ضعف النقابة سببه تصورنا نحن للنقابة .. الصحفيون لا يذهبون اليها الا للانتخابات فقط وهذا شىء سىء ..

والمسألة حلقة مفرغة .. هجر النقابة أدى الى مزيد من الهجر . وضعفها أدى الى مزيد من الضعف ..

واحياء النقابة سهل .. وكان فى تاريخها لزمان طويل ليال مضيئة ونشاط دائم .. أحياء النقابة يكون بأن تلعب دورها الطبيعى لحماية مصالح الصحافيين وأن تكون ناديا اجتماعيا لهم ..

ولا يمكن احياء دور النقابة بدون استعادة هيبتها .. واستعادة هيبتها فى أن يكون لها القدرة على تنفيذ قراراتها .. وأن يكون رأيها نهائيا ..

ما قاله د . صوفى أبو طالب .. اعتقد أنه قاله بحسن نية .. لأنه متصور أن نادى القضاة هو أعلى هيئة للقضاة .. فيكون نادى الصحافيين هو أعلى هيئة للصحافيين .. والفرق أن القضاة ليست لهم نقابة .. النادى هو نقابتهم .. لكن المهن الأخرى ومنها الصحافة .. جميعا لهم نقابات ..

والنقابات لها كيانها ووجودها ووظيفتها التى تختلف تماما عن وظيفة النادى .. نقابة الصحافيين هى نقابة وناد فى نفس الوقت !!

ولا يجوز سحب أى اختصاص منها .. خاصة اختصاصها الأساسى وهو حماية مصالح أعضائها ..

السلطة والمجلس الأعلى :

س : ما هو رأيك فيما هو مطروح الآن بخصوص السلطة الرابعة والمجلس الأعلى ؟!

ج : فى رأيى أن المجلس الأعلى لا داعى له أساسا .. وأنا عندى تجربة فى المجلس الأعلى .. انه لم يضع شيئا سوى محاكمة روز اليوسف عندما كنت رئيسا لها وعضوا فى المجلس الأعلى .. ومحاكمة أحد محررى جريدة الأخبار على خبر نشره .. المجلس قام مشكورا باصدار لائحة الأجور للصحافيين .. لكن هذه اللائحة كان من الممكن أن تصدرها النقابة .. لو لم يكن المجلس موجودا كانت النقابة تولت اصدارها ..

هذه تجربتى مع المجلس الأعلى للصحافة ..

قد يقال أن المجلس ينظم مهنة الصحافة .. هذا دور النقابة .. دور كل النقابات المهنية .. كل مهنة تنظم من خلال نقابتها .. لذلك لا يوجد مجلس أعلى للأطباء .. للمهندسين .. للزراعيين .. للتجاريين .. ولا لأى مهنة أخرى .. النقابة يجب أن تتولى تنظيم شئون المهنة ..

وحتى مناقشة أن يكون أعضاء المجلس صحافيين أو غير صحافيين لا يضيف جديدا ..

اذا كان أعضاء المجلس من الصحافيين يكون تكرارا للنقابة ..

واذا كانوا غير صحافيين فهم غير مختصين وليس لهم حق الدخول من هذا الباب ..

تبقى مسألة الملكية .. من يحل محل الاتحاد الاشتراكى بعد حله كمالك للصحف القومية ؟!

أرى أن الملكية التعاونية فى الصحف للعاملين بها أفضل اقتراح .. على أن تنظم صورة هذه الملكية بالقانون !!

وان كنت أساسا أرجو أن تطرح كل تصورات ومقترحات الحكومة فى نوع من الاستطلاع على الصحافيين بالاسم .. واحد واحد .. لأن مناقشة الأمور في الاجتماعات العامة والمؤسسات وحتى فى النقابة يؤدى الى أن تتغلب أصوات على أصوات وتؤثر فيها المناورات والمزايدات ولا نضمن سماع كل الأصوات .. ثم تجمع الاستمارات أمام لجنة من الصحافيين .. تتولى تحديد الصورة النهائية كما يراها الجميع ..

فالحكومة لها تصور للسلطة الرابعة .. اختلفت عليه الآراء .. من يؤيد .. من يعارض .. من يقول أنه أضاف للصحافة .. من يقول انه قيد عليها .. آراء متعددة .. لا نستطيع أن نعرف حجم كل رأى فيها .. ولا ثقله .. الاستفتاء الذى اقترحه سيضع الحقيقة واضحة .. وبالأرقام ..

وعندما يوضع دستور حقيقى فى التعامل بين الصحافة والحكومة وبين الصحافيين فيما بينهم .. وبينهم وبين القراء وعندما تسترد الصحافة هيبتها وحريتها المفترضة ونفوذها كقائد للرأى العام وكناقد لكل السلطات .. ستكون الصحافة سلطة فعلية .. سلطة أخرى دون الحاجة للنص على ذلك ..

الصحافة كانت دائما سلطة دون حاجة للنص على ذلك .. كانت دائما سلطة معنوية .. والسلطة المعنوية أخطر أنواع السلطات وأقواها ..

كامل زهيرى:

المثلث الذهبى لحرية الصحافة!

- ●● تعاظم سلطة الدولة اقتصاديا واداريا ، صحبه تعاظم في سلطتها الاعلامية .
- ●● بعد رفع الرقابة عن الصحف .. كان من الصعب علينا الخروج من قالبها الجبس .
- ●● الثورات الثلاث التى وقعت في مصر لم تعالج حرية الصحافة .
- ●● أزمتنا أزمة مبان وليست أزمة معان .

لكامل زهيري شهرته في الكتابة وفي النقابة !

تربى في روز اليوسف حتي اصبح رئيسا لمجلس ادارتها .. عمل في مؤسسة دار الهلال وانجز خلال تلك الفترة « موسوعة الجيب الاشتراكية » .. وانتقل اخيرا الى جريدة الجمهورية كاتبا متفرغا .. لكنه لا يكتب لخلاف بينه وبين رئيس تحريرها محسن محمد .

له مؤلفات سياسية متنوعة !

اما تاريخه النقابي فطويل .

كان نقيبا للصحافيين ورئيسا لاتحاد الصحافيين العرب أكثر من مرة . في عهده النقابي صدر قانون تنظيمها . وهو الآن متفرغ لمنصبه الاخير : نقيب الصحافيين !

ماذا قال كامل زهيري في حملتنا عن مستقبل السلطة الرابعة ؟

حرية الصحافة :

س : كيف تري حرية الصحافة ؟!

ج : حرية الصحافة في نظري تشبه المثلث الذهبي .. مثلث له ثلاثة أضلاع .. الأول يتصل بالملكية .. الثاني بالانتاج .. والثالث بالاستهلاك .. نخطيء كثيرا لو اقتصرنا في بحثنا على ضلع واحد .

بالنسبة للملكية هناك أنواع : الملكية الفردية .. الملكية العامة .. والملكية التعاونية .. لكل نوع مميزاته وعيوبه .. الملكية الفردية ميزتها

اطلاق حق انشاء الصحف بلاقيد أو ترخيص .. الصورة المثلى للنظرية الليبرالية لحرية الصحافة ان ينص في انوانين على حق المواطن في اصدار صحيفة أو مجلة .. مخاطر الملكية الفردية متعددة .. تركيز الملكية الذي يؤدي الى الاحتكار .. الملكيات الكبيرة التي حولت الصحافة الى صناعة ثقيلة أو كالثقيلة في التمويل والادارة والتوزيع .. ضرورة الاعلان للجريدة الحديثة . حتي أننا نقول أن صاحب الجريدة يبيعها مرتين .. مرة للمعلن ومرة للقارىء .. وهذا يعطي تأثيرا ضخما جدا للاعلان .. ثم خطر التمويل الخارجي .. هذه عيوب في مواجهة حرية الاصدار .. القدرة على الابتكار .. والولاء للقاريء بالدرجة الأولى .

الملكية العامة .. متنوعة .. ملكية الدولة .. حزب .. تنظيم سياسي .. اشكال مختلفة .. وهي ملكية توحي بالتخلص من عيوب الملكية الفردية ولكنها في الحقيقة تقع في مخاطر أكبر .. أن تصبح ملكية بيروقراطية .. قد تؤدي الى احتكار الرأي .. فرض الرأي الواحد .. وتحريم الرأي الآخر .. ونصل في النهاية الى الطريق المسدود للاحتكار الرأسمالى في منع القاريء من الوصول الى الرأي الآخر . نحن جربنا النوعين .

وأري أن نأخذ بفكرة الملكية التعاونية في الصحف القائمة مع وجود صحف الأحزاب واطلاق حق اصدار الصحف للافراد .

الضلع الثاني ، الانتاج .. أو الصحافيون .. وهنا تتحقق حرية الصحافة بألا تفرض رقابة سابقة عليهم وأن ينص على تحريم الرقابة دستوريا ما عدا الأخبار العسكرية .. ويكون الصحفي حرا في الكتابة على مسئوليته .. ويحاسب بعد الكتابة اذا أساء استخدام حرية الرأي .. ووصل الى مرحلة السب أو الى أي مرحلة يعاقب عليها القانون .

الضلع الثالث ،الاستهلاك .. أو القاريء .. ودائما نتجاهل القاريء في كلامنا عن حرية الصحافة .. رغم ان هناك حقا جديدا هو حق المواطن في الاعلام .. حقه في نصيب معقول من الأخبار والأفكار يساعده على الاختيار وتبني موقف يؤدي به الى المشاركة في العمل السياسي .. أحد مقومات الانسان .

اننا نعيش في حالة تخلل اعلامي .. على المستوي العالمي ٥ وكالات تحتكر ٩٥ ٪ من أنباء العالم .. اختلال اعلامي بجانب اختلال اقتصادي .. الدول القوية ليست قوية باقتصادها فقط .. قوية أيضا باعلامها .. ويضاعف من هذه القوة احتكارها للتكنولوجية الاعلامية .. الجمع الالكتروني .. الصور بالتليفون .. الأقمار الصناعية .. كل هذا يؤدي الى احتكارها للمعلومات واضعاف النشاط السياسي والديمقراطي للمواطن ..

تعاظم سلطة الدولة اقتصاديا .. واداريا .. صحبه تعاظم فى سلطتها الاعلامية .. وسلطتها في احتكار وحجب المعلومات .. وشغل الناس بأخبار فرعية .. وبهذا ينتقل الاعلام الى دعاية وتوجيه ضار بالمواطنين .. ويصبح الاعلام بهذا السلطان في نفس قوة وخطورة الجيش والبوليس ٠

لذلك فان مناقشة موضوع حرية الصحافة هي مناقشة لموضوع حساس .. لأنه من الصعب ايجاد حلول جديدة لهذه المشكلة القديمة التي تتضخم كل يوم ..

المرحلة الحالية تتميز بأكثر من عامل : تجربة الأحزاب التي تعني تعدد الآراء .. الأغلبية التي تصنع القرار لا يمكن أن تقنع الأقلية بهذا القرار الا بالحوار والذي يسمى في أوروبا : « فضيلة الحوار » .. ان نفرق بين الدولة والحكومة .. الدولة هي النظام والحكومة هي الاشخاص الحكومة قابلة للتغيير ، هذه قواعد اللعبة السياسية في النظام الديمقراطي .. وبالتالى لا بد من وجود صحافة تعبر عن كل الآراء ٠

متاعب الصحافيين :

س : هل تحدد لنا المتاعب التي يعيشها رجال الصحافة الآن ؟!

ج : عندما رفعت الرقابة عام ١٩٧٤ .. أتذكر ما قاله وزير اعلام سابق : « أنا مندهش ان الجرايد طالعة شبه بعضها » .. قعدنا سنوات طويلة في الجبس .. لم نتعود أن نقول رأيا يقابله رأي أخر .. كان من الصعب علينا الخروج من قالب الجبس القديم .. خصوصا وان انتقال كاتب من جريدة تابعة للحكومة الى جريدة حزبية معارضة يعرضه لمخاطر

شديدة ·· لأن القوانين المقيدة مثل قوانين المطبوعات والعقوبات لا تطبق الا على الرأي المعارض ·· الانتماء الى غير الحكومة فيه مخاطرة ·· وبرزت ترسانة القوانين بظهور جرائد الأحزاب ·· عدد كبير من الصحافيين لم يسمع عن تعطيل جريدة ومصادرة أعدادها وتقديمها للقضاء الا بعد ظهور جرائد الأحزاب ·

ومن الملاحظ أيضا ·· ان الثلاث ثورات التي وقعت في مصر لم تعالج حرية الصحافة ·· ثورة عرابي ، ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ·· كل اللى عملته الثورة انها أبقت على القوانين المقيدة للحريات غير معمول بها ·· ولم تظهرها الا في وقت احتياجها لها ·

لذلك ·· نحن محتاجون لمناقشة وتعديل هذه القوانين ·· الدستور ·· قانون العقوبات ·· وقانون المطبوعات ·

أتصور ان النقابة والمجلس الأعلى يتوليان اعداد الدراسات اللازمة للتعديل مع لجنة من كبار القانونيين والصحافيين ·· تقوم بمسح شامل لكل هذه القوانين وتقدم الاقتراحات لتناقش ·

حتى الآن تصدر القوانين دون مناقشات ولا دراسات ·· تصدر كالفرمانات ·

هناك رأي مثل الذي قاله زكي عبد القادر يري أي القانون الطبيعي أفضل من التشريعات المكتوبة ·· القانون الطبيعي يري أن أفضل قانون عدم وجود قانون ·· لكن لأننا دخلنا في مصر مرحلة الدستور المكتوب منذ ١٨٧٩ وعشنا نصوص تقنين وتقييد الحريات ··فلا بد من وجود نص دستوري صريح في الموضوع ·

ثم نأتي الى الشق الثاني ، الغاء قانون ١٩٣٦ للمطبوعات ·· فما زال معمولا به رغم صدوره في حكومة على ماهر ·· والقيود التي جاء بها هي نفس قيود قانون ١٨٨١ ·· تقييد حق اصدار الصحف ·· الخ ·· نقابة الصحافيين عليها أن تتقدم بمشروع قانون جديد للمطبوعات وهذا تأكيد للمادة ٥٦ من دستور ١٩٧١ والتي تري ان النقابات تمثل ديمقراطيا العاملين فيها ·

والشق الثالث : قوانين العقوبات .. أنا أري ضرورة انشاء لجنة لمراجعة قانون العقوبات وبالذات جرائم الرأي .. لأن القانون المصري .. ينفرد بعقوبات جسيمة بالنسبة لحرية الرأي .. مثلا .. الجرائم الغامضة مثل ازدراء الحكومة .. والحض على كراهيتها .. وهي جرائم غريبة حتي ان المحاكم لا تأخذ بها .. مثلا .. الأخبار الكاذبة .. المشرع المصري حذف احتمال سوء النية في نشرها .. ومثلا .. العقوبات المكملة .. المشرع المصري يأخذ بفكرة العقوبة التكميلية .. بمعني حقه في ان يمتد العقاب على جريمة فردية الى حد الغاء الجريدة أو تعطيلها .. أي تطبيق مبدأ عقاب القبيلة على جريمة واحد منها .

س : هل تحل المشكلة بتعديل القوانين ؟!

ج : أبدا .. بعد تعديل هذه القوانين يظل البناء .. بناء المؤسسات أو الهيئات التي تنفذها .. ويتوقف هذا على الشد والجذب بينها .. تطبيق القانون هو أزمتنا ازمة معاني وأزمة مباني .. ليس هناك توازن لأن الحكومة تملك الصحف .. تملك حق المنح والمنع . مبدأ تدخل الدولة شرعي في أي مجال .. لكن نحن نعتبر تدخل الدولة حقا مطلقا .. وليس مسئولية عليها .. وبالتالى هناك علاقة ود مفقودة .. أو رغبة تخويف الصحفي .. أو ان يعيش في جو من الخوف .. خوفه من أن يفصل .. ينقل .. يجمد .. وهذا يؤدي الى نضوب الاجتهاد والابتكار .. فكرة الجو العام .. تجريم الرأي الآخر .. رغم ان الصحافيين أول من يهرع الى الوطن عندما يتعرض الى خطر أو محنة .. وتختفى الآراء والانقسامات .. الكل يواجه الخطر في نفس الصف وبنفس الدرجة .

صاحب العمل زمان كان هو المسئول عن الابتكار والابداع وتنمية المواهب .. بعد شهرين من دخولى روز اليوسف اهتم بي احسان . نفس الشيء حدث في أخبار اليوم على يد مصطفى أمين للصحافيين من جيلى ..

لكننا عندما أصبحنا نحن رؤساء مجالس ادارات للصحف كنا مخنوقين بالأعباء الادارية التي لم تعطنا نفس الفرصة لرعاية الأجيال الجديدة ..

والمؤسسات كبرت .. المشاكل زادت .. واختفى جانب الخلق والابتكار .. كنت أتصور ان تلعب النقابة هذا الدور .

ضعف النقابة :

س : ما هي أسباب ضعف نقابة الصحفيين الآن ؟!

ج : أسباب اقتصادية .. وأسباب تتعلق بالخمول النقابي .

نقابة مستقلة تعني الاعتماد على مواردك الخاصة .. لكنها تأخذ اعانة من الحكومة تصل الى ٦٠ الف جنيه .. ولا تجعلها شريكا متكافئا في الحوار معها .. الأعباء النقابية زادت .. ومتأخر للنقابة ٤٥٠ ألف جنيه من حصيلة ال ١٪ التي تدفع من اعلانات الصحف .. التوازن الاقتصادي بين الايرادات والنفقات غير قائم .. والحكومة تمسك « الحنفية » لأنها تدفع اعانة للنقابة .

الخمول النقابي صورته متعددة الملامح : نصوص في قانون النقابة معطلة .. مثل لجنة تسوية المنازعات التي لم تتشكل حتي الآن ولا أعرف لماذا .. الحكومة تطلب الحوار وتحتاجه والنقابة لا تتكلم .. مثلا حين تقدمت الحكومة السابقة بمشروع قانون المطبوعات بما يحمله من تعديلات خطيرة بالنسبة للمهنة فشل الصحفيون في عقد اجتماع جمعية عمومية لمناقشة القانون .. بينما عقدت نقابة المحامين ندوة حول مشروع القانون .. ولكن يبدو هذه المرة ان المجلس يحاول محاولة نرجو أن يوفق فيها .

السلطة والمجلس الأعلى :

س : مارايك فيما هو مطروح الآن بخصوص السلطة الرابعة والمجلس الأعلى ؟!

ج : كلمة سلطة تفهم على معنيين . الاختصاص والقوة .. او

سلطة أدبية .. التسمية لا تهم .. العبرة بالمعاني وليست بالمباني .. العبرة في النصوص التي تحكم والمباني التي تقام عليها .. اذا أخذنا بفكرة تعديل الدستور وقانون المطبوعات والعقوبات واصدار بيان يسمي بيان ٧٩ عن حقوق الانسان المصري يؤكد حرية التعبير وحرية الصحافة وحق المواطن المصرى في الاعلام نعتبره مقدمة للدستور .. نكون الزمنا أنفسنا والأجيال القادمة .. ونبنى على هذا ونحقق به مكسبا كبيرا .

بصراحة المشروع الذي نشر في ٣ يوليو الماضي ثم تعدل وعرض في البرلمان مخيب للامال لانه أقل من دستور ٧١ ومتناقض معه وأقل من الآمال التي تستحقها مصر والصحافة المصرية !

هل مصر تستحق هذا الاسراع .. لجنة مش معروف اعضاؤها ولا نعرف كيف اعدت المشروع .. ولماذا نعامله كأنه قرار وزاري ؟! النقابة ايضا على ضعفها المفروض لها دور .. المؤسسات الصحفية وحدها لا تكفي .. النقابة حتسمع كل الاراء الصحفية حتي للصحافيين الذين يعملون خارج هذه المؤسسات .. والا ستكون الحكومة في موقف تفاوض مع الحكومة .

أنا لست ضد المجلس الأعلى للصحافة اذا تحددت اختصاصاته .. نبعد حكاية تأديب الصحافيين .. خير للمجلس الأعلى أن يترك هذا الموضوع حتي يكون له دور طيب .. مجلس الصحافة في انجلترا جاء نابعا عن رغبة للصحافيين، عندما أحسوا ان الاحزاب موافقة على تدخل الحكومة في شئونها .. المسألة معكوسة هنا .

المجلس الأعلى كما أراه : غير حكومي ومن الصحافيين .. لمنع تدخل الحكومة .. تدخله شخصيات عامة نابهة على مستوي أدبي رفيع وله سلطة معنوية قاسية من خلال تقرير سنوي ينشره يحتوي على ملاحظاته حول ما نشر في كل صحفنا .. عقاب من الرأي العام يؤثر في الرأي العام .. أليست هذه سلطة أقوي وأكثر قدرة على التأثير ؟!

الفصل العاشر

عبدالله عبدالباري :
حرية الاقتصاد بجانب حرية الكلمة !



●● زادت مصاريف اصدار الصحف ، فرأت الحكومة الغاء دعم الورق .

●● الضرائب عقاب للمؤسسات الصحفية الناجحة وتشجيع للمؤسسات الصحفية الخاسرة .

●● نحلم بالمعاملة بالمثل مع شركات الانفتاح والاستثمار ولو الى حين .

●● كل التوصيات لن تحول الى قانون ، والأمر فيها متروك للوزير المختص .

عبد الله عبد البارى هو رئيس مجلس ادارة الأهرام .
كان قبل توليه هذا المنصب مديرا للاعلانات بها ..

وهو رئيس مجلس الادارة الوحيد ، بين رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية ، الغير صحفى .
أختير عضوا فى اللجنة الاقتصادية والادارية التابعة للجنة تقنين الصحافة ..
عبد الله عبد البارى لا يتحدث الا فى متاعب الصحافة الاقتصادية وأفضل الطرق لحلها.. فهو يؤمن بحرية الاقتصاد بجانب حرية الكلمة .. ويؤمن أنه بدونهما ، وبدون أحداهما لا تحلق حرية الصحافة فى الأفق البعيد .
كل الآراء السابقة كانت تتناول شق حرية الكلمة ..
وما يقوله عبد الله عبد البارى يتناول الشق الآخر : حرية الاستقلال المالى والادارى لصحافتنا ..
ماذا يقول بالضبط ؟

ـ لم يكن أمامنا فى اللجنة الاقتصادية سوى أن نبدأ ، دون أن تكون هناك أمور أو تصورات مسبقة ، مفروضة علينا ، أو أن هناك اطارا محددا لعملنا ، أكثر من ذلك ، وبالرغم من التعديلات الدستورية التى وافق عليها الشعب بالاجماع ومنها أن الصحافة سلطة ، فانه رغبة فى تمكيننا من كل الحرية الفكرية ، لم نلزم فى البداية ، حتى بهذه التعديلات ، وانه اذا رئـى اضافة أى شىء اليها ، فلا مانع .

كان هدف اللجنة الاقتصادية والادارية بحث النواحى المتعلقة بشئون الصحافة المالية والادارية ٠

اللجنة الاقتصادية كانت تضم أعضاء يمثلون الادارات فى الصحف ، وأعضاء من لجان أخرى ، لجنة الصياغة ، ولجنة الحقوق والواجبات ومن لجنة الحريات ، ومن اللجنة القانونية والتاريخية ٠٠

فى اجتماعات اللجنة استعرضنا تاريخ الادارة وأشكال الملكية والمشاكل المالية والاقتصادية بها ٠

ركزنا على بحث المشاكل ، مشكلة مشكلة ، تمهيدا لتحويلها الى توصيات ، ثم اصدارها كبنود فى القانون الجديد ٠٠

عقدنا ١٦ جلسة عمل ٠

الجلسة الواحدة كانت تستمر ٥ ساعات ٠٠

استعرضنا كل ما يحدث فى الداخل والخارج ، ولم نترك صغيرة ولا كبيرة الا ووضعنا أيدينا عليها ٠

● بعيدا عما دار فى اللجنة ، هل تحدد لنا أهم مشاكل المؤسسات الصحفية من الناحية الادارية والمالية ؟

ــ مشكلة الورق ٠٠ أهم المشاكل ٠٠ بدون الورق لا تصدر الصحف ولا المجلات ٠ أسعار الورق فى السوق العالمى تتضاعف كل عام وترهق ميزانية اصدار الجريدة أو المجلة بأهم عناصر تكلفتها ٠٠ وفى نفس الوقت هناك قرار سيادى يحدد بيع النسخة الواحدة ٠٠ ولا يجوز للمؤسسات الصحفية أن ترفع أسعارها خارج نطاق هذا القرار السيادى ٠٠ وأيضا هناك حق المواطن فى المعرفة وفى الحصول على نسخة من جريدته بسعر مناسب ٠٠

ماذا نفعل اذن ؟

● قبل الاجابة على هذا السؤال ، هل صحيح أن الورق أهم عناصر التكلفة ؟ ٠٠

ــ فعلا ٠٠ وهناك بجانب الورق الحبر ومصاريف الطباعة ومستلزمات الانتاج والمصاريف العمومية ومصاريف التحرير ٠٠ هذه هى عناصر

التكلفة · يطرح منها فقط ثمن التوزيع وقيمة الاعلان ·· وقطعا هناك فارق كبير بين التكلفة والايرادات ·· هذا الفرق حتى نغطيه علينا أما أن نرفع السعر وأما أن نزيد حجم الاعلان وفى الحالتين هذه الحلول ضد القارىء وضد المواطن وضد حق الانسان في معرفة ما يدور حوله ·

لا يمكن رفع السعر ، لأن سعر الجريدة (٣ قروش) وسعر المجلة (١٥ قرشاً) الآن يعتبر سعرا في غير متناول الناس الا الخاصة ، ومعنى ذلك أن من نريد أن تصل اليهم الجريدة ، لا يعرفون عنها شيئا ·

وفى نفس الوقت نجد أن الورق ارتفع ثمن الطن فيه من ١٠٠ جنيه الى ٥٥٠ جنيها ، وهو بالفعل العنصر الأساسى فى التكلفة ، فاذا كانت مصاريف الورق يمكن تغطيتها من ايرادات التوزيع ، ومصاريف التحرير يمكن تغطيتها من ايرادات الاعلان ، لظلت عندى مصاريف اضافية أخرى لا أجد مصدرا لتغطيتها ··

على أنه في الواقع لا تغطى ايرادات التوزيع ربع ثمن الورق ··
هذه أول مشكلة ضخمة واجهت المؤسسات الصحفية ··

وكانت الحكومة تلتزم بدعم الورق ، على أساس أن الجريدة تباع بقرشين والمجلة بعشرة قروش، كان الدعم للورق وليس للصحافة كما كان يقال ، دعم للقارىء مثل دعم رغيف العيش وليس اعانة للصحف كما كان يقال ، وكان هذا الدعم يعطى للصحف حق التدخل فى تحديد سعر البيع للجمهور ··

كان الدعم حتى ميزانية العام الماضى يبلغ ٥ ملايين جنيه ··

وكان المفروض أن يزيد الرقم بزيادة أسعار الورق · لكن ما حدث هو العكس ··

فى العام الماضى فوجئنا ، بعد رفع الأسعار للصحف والمجلات ، بقرار يصدر من وزير المالية ، تأسيسا على قرار من رئيس الحكومة فى ذلك الوقت ، بالغاء دعم الورق نهائيا ··

كان بدء الالغاء هو أننا رفعنا سعر الجريدة قرشا والمجلة خمسة قروش ··

ولم يكن المبرر منطقيا ، ولا معقولا ، ولا مقبولا ، اذا ما قورنت ايرادات زيادة السعر بفروق أسعار الورق بمفرده ..

كانت مشكلة دعم الورق ، والدعم عموما ، أهم مشاكلنا ..

ولا تزال !!

● والمشكلة الأخرى ؟

ـ انه فى الوقت الذى ارتفعت فيه المصاريف ، ضاعت موارد عديدة على الصحافة ، خصوصا المجلات ، بسبب اغلاق الأسواق العربية ، خاصة دول الرفض وذلك فى محاولة من محاولاتهم لعقاب مصر ..

توزيع المجلات كان توزيعا كبيرا فى البلاد العربية ، وكان يشكل موردا ماليا مناسبا لهذه المجلات .. وكان من موارد العملات الصعبة أيضا .. وكذلك فقدت الصحف والمجلات مورد الاعلانات التى كانت تأتى من هذه البلاد ..

● .. وأيضا !!

ـ كانت هناك مشكلة فريدة من نوعها تعيش فيها الادارات الصحفية ، مشكلة عدم تحديد الهوية الوظيفية لمؤسساتنا .. هل هى قطاع عام أم قطاع خاص .. أم أنها حكومة ؟

نظرنا للمشكلة من زاوية جديدة ، زاوية التكلفة الاضافية التى تترتب على عدم التحديد .. بمعنى أن القرارات التى تصدر لصالح القطاع العام أو الخاص أو الحكومة يستفيد منها العاملون فى المؤسسات الصحفية ، خاصة اذا كانت تشريعات وقوانين سيادية ، يضاف اليها اللائحة الخاصة بالأجور وأعباء المهنة وبدل طبيعة العمل ، كل هذا يحملنا مصاريف وأجورا لا طاقة لنا بها .. ولا تقابل بعمل يناسبها ..

● هل مشكلة زيادة الأسعار تنطبق على الورق فقط ؟

ـ لا .. بالطبع .. زادت أسعار الخامات الأخرى ، مثل الحبر والزنك وأفلام التصوير الميكانيكى ، وكان السبب كما نعرف هو البترول ، كذلك قطع الغيار وبدلات السفر وتذاكر الطائرات وسعر الفائدة فى البنوك ..

كل هذا يظهر خطورة الكارثة الاقتصادية التى تعيشها المؤسسات الصحفية ..

● ألا تعتقد أن الدعم المطلوب لا يؤثر على حرية الصحافة ؟

ـ سؤال مهم جدا ، لم يغب عن بالنا ، وكان كـل همنا أن نصل الى الحرية والاستقلال معا .. كان المهم أن نرفع يد السلطة التنفيذية ، بكافة صورها ، عن الصحافة بكافة أشكالها القومية ، والحزبية ، والخاصة ، لا تكون تحت رحمة أحد .. وعلى الرغم من أننا قلنا أن الصحافة سلطة رابعة ، أو سلطة شعبية ، فاننا قلنا بضرورة أن نضمن لها حريتها ..

كيف نستطيع أن نحقق حرية الصحافة واستقلالها ؟

كان هذا السؤال هو السؤال الهام والأساسى الذى كان علينا الاجابة عليه ..

وكان من وجهة نظرنا أنه من غير استقلال اقتصادى لن يتوافر للصحافة حريتها .. لن توجد حرية الصحافة .. وحتى يتحقق ذلك ، كان علينا ألا نترك ثغرات ادارية واقتصادية ومالية فى القانون الجديد يمكن النفاذ منها لحرية الكلمة .. وكان علينا أن نصل الى حقنا فى الدعم ، بصورة دائمة ، دون أن يستخدم كسلاح يوجه الى صدور صحافتنا ..

فقررنا الأخذ بفكرة صندوق الدعم .. وهى فكرة ترى أن الحكومة تواجه المجلس الأعلى للصحافة فى كل ما يطلب من دعم ويناقشون بعضا بعيدا عن المؤسسات الصحفية ، والمجلس الأعلى يأخذ الأموال المطلوبة للدعم ويوزعها على مستحقيها حسب ما يرى .

ووضعنا القواعد التى على أساسها يمكن توزيع الدعم ..

● كانت هناك أيضا متاعب ناقشتها اللجنة للصحافة مع الجمارك والضرائب ؟

ـ هذا صحيح !!

● هل نتعرض لها ؟

ـ نبدأ بالجمارك .. الجمارك مشكلة كبرى تواجهها المؤسسات الصحفية ، فمعظم مستلزمات الانتاج غير معفاة من الجمارك ، حتى الورق

ندفع عليه رسوماما بين ٩ ٪ و ١٣ ٪ ، وهى نسبة تبدو بسيطة ، لكن مع الكميات الكبيرة المستوردة من الورق ترتفع قيمة ما ندفعه ٠

نحن نستورد ١٠٠ ألف طن ورق بسعر الطن ٥٥٠ جنيها ، ولو حسبت نسبة الرسوم البسيطة لوصلت الى ٧٠ مليون جنيه ٠

هذا فى الوقت اللى فيه شركات وهيئات أخرى معفاه تماما من الضرائب ، والجمارك ٠٠

باقى بنود مسلتزمات الانتاج ، حبر ، زنك ، أفلام ، ندفع عنها البند الجمركى كاملا ٠٠

ملايين الجنيهات ندفعها للجمارك تضاعف الحمل على كاهلنا ٠٠

وبعدين ، يا تدفع ، يا البضاعة ما تخرجش من الجمارك ٠ واذا أفرج عنها افراجا مؤقتا ، فهذا يعنى سيلا من الرجاء والتلغرافات واعملوا معروف ٠٠ الخ ٠

كان علينا أن نحول هذا الاستجداء والرجاء الى حق ، وتعفى المؤسسات الصحفية من الجمارك ، وحددنا الاعفاء بمستلزمات الانتاج فقط ، حتى لا يساء استخدام هذا الحق فى أشياء أخرى ٠٠ مستلزمات الانتاج المتعلقة باصدار الصحف ، حتى نخفف من الأعباء وحتى نبيع الجريدة بسعر فى متناول الناس ٠٠

● والضرائب !!

ـ أيضا المؤسسات الصحفية غير معفاه من الضرائب ٠

نحن نؤدى رسالة ، وقانون الصحافة الصادر فى مايو ١٩٦٠ يؤكد على أن الصحافة لا تبغى الكسب ولا الربح ، ومع ذلك أنا مفروض على ضرائب باهظة للأرباح التجارية والصناعية ٠٠

واللى بيحصل أن فيه مؤسسات صحفية بتكسب وتحقق ارباحا وتدفع ضرائب ، وأخرى بتخسر وتنجو من دفع الضرائب ، وكأننى بالفعل أعاقب من يعمل وأكافىء من لا يعمل ٠٠

هل هذا كلام !!

ثم افترض اننى أكسب ، فلماذا أدفع ضرائب ؟ لماذا لا أعامل مثل وزارة الثقافة التى تصدر كتبا ويمكن أن تحقق من ورائها أرباحا ولا تدفع عنها الضرائب اللازمة ؟

واذا كان القانون يفرض توزيع نصف الأرباح واستخدام النصف الآخر على التجديدات ، فهل يكفى نصف الأرباح فى الصيانة والاحلال وملاحقة العصر تكنولوجيا ؟

أبدا !!

لأن الأرباح اصلا ، اذا تحققت تكون ضعيفة ، ولأن الضرائب التى ندفعها تكون مرتفعة ..

لا يكفى نصف الأرباح لتغيير أسانسير واحد فى الأهرام ..

وحدث أن أعفت الحكومة عام ١٩٦٩ المؤسسات الصحفية من متأخرات الضرائب التى عليها .. لكن كان فيه مؤسسات دفعت فعلا وراح ما دفعت عليها .. وهذا المبدأ جعل المؤسسات الصحفية كلها الآن تكسل فى دفع

الضرائب على أمل أن يصدر قرار جديد من الحكومة بفتح صفحة جديدة واعفائها مرة أخرى ·

وهناك عنصر اضافى هام ، وهو عنصر السيولة !

المؤسسات الصحفية فى مصر ، حتى تنطلق ، وتواكب العصر ، مضطرة للدخول فى مشروعات جديدة ، تدفع فيها كل ما تملكه من سيولة وتسحب بسببها من البنوك على المكشوف ··

وهذه مسألة لا علاقة لها بالأرباح والخسائر ·

وتأتى الضرائب تطالب بمستحقاتها ولا تجد السيولة اللازمة ، وتقوم بتوقيع الحجز علينا وفاء لديونها ··

تهددنا الضرائب باستمرار ، أما الدفع وأما الحجز ··

اذن استحقاقات الضرائب ، عن سنوات سابقة وسنوات قادمة ، حتكون استحقاقات على الورق ، لأن ما عنديش سيولة لتأديتها ، وطالما ان المسألة ورق فى ورق فلماذا لا أعامل المؤسسات الصحفية ، مثل شركات الاستثمار وجهات أخرى ، اعفيها من الضرائب نهائيا ، أو لفترة محدودة حتى تصلح من حالها ··

● هل هناك متاعب أخرى تود ذكرها ؟

ـ الاقتراض من البنوك ·· نطالب بتشريع يعاملنا مثل الجمعيات التعاونية وتنظيمات أخرى ، فى الاقتراض من البنوك بسعر فائدة مناسبه، ٣ ٪ مثلا ·

● تتحدث عن زيادة المصروفات ، ألم تزد أيضا الايرادات ؟

ـ زيادة التوزيع خسارة وليس مكسبا ، الجريدة تتكلف ٦ قروش وتباع بنصف ثمنها ، المجلة تتكلف ٤٠ قرشا وتباع بثلث تكلفتها ·· هنا زيادة التوزيع تعنى زيادة الخسارة ، ولا أستطيع بحكم رسالتى ، وبحكم طبيعة مهنة الصحافة ، أن لا يزيد التوزيع ··

اذن من غير المعقول أن نستمر ·

كذلك الموارد الاعلانية انخفضت ·· انخفضت اعلانات الحكومة والقطاع العام بنسبة ٥٠ ٪ بقرار من وزير المالية ، صحيح أن الانفتاح الاقتصادى

خلق فرصا جديدة للاعلان .. لكن ، الصحيح أيضا ، أنها فرصة لا تعوض نقص اعلانات الحكومة والقطاع العام ، ثم أنها ليست فرصة متكافئة للمؤسسات المختلفة ..

● والنتيجة !!

ـ توصيات ، لم يؤخذ بها كلها ، وترك أغلبها ، خارج القانون ، للتفاوض فيها مع الوزراء المختصين ..

الفصل الحادى عشر

شارع الصحافة

اليمين واليسار فى حجرة واحدة يناقشان قضية الصحافة !



●● صحافتنا لم تستعد بعد للمواجهة الحضارية مع اسرائيل .

●● مطلوب معنى واضح لتعبير الصحافة القومية .

●● من البلاهة الا نتمسك بنسبة الـ ٤٩٪ المقررة لنا في الملكية .

بدون مكياج فوق الكلمات .. بدون صنعة في الصياغة .. بدون منشتات مثيرة .. بدون بوزات .. قال الشارع الصحفى رأيه في قضية الصحافة !!

فى قاعة مكيفة من قاعات مبنى جريدة « الاهرام » قال عدد لا بأس به من الصحافيين .. من داخل الاهرام وخارجه .. من اليمين واليسار .. من العجائز والشبان .. اراءهم المتنوعة .. المثيرة في قضية مصيرهم ومستقبل مهنتهم . كانت ندوة خاصة لمناقشة قضية السلطة الرابعة .

ولم يكن احد من المشتركين يتصور ان ما يقوله سيأخذ طريقه للنشر .. وان حصيلة المناقشات التي امتدت لساعات طويلة واستهلكت ثلاثة شرائط تسجيل .. ستتحول الى موضوع تنفرد بنشره « روز اليوسف » .. وتمد بهذا النشر حملتها الصحفية عن الصحافة اسبوعا تاسعا .

لذلك جاءت الاراء معبرة بصدق عن اصحابها .

جاءت الاراء فورية .. بدون تزويق . وفيما يلى تلخيص امين لوقائع الندوة التي نري انها تعبر عن عينات غير متجانسة من الشارع الصحفى .. على ان يظل بابنا مفتوحا لأي رأي صحفى آخر .. لم يجد متنفسا له بطريقة أو أخري .

القضية الاساسية :

محمود المراغي : القضية الأساسية التي أثارها معظم الزملاء من قبل .. قضية حرية الصحافة .. قالوا .. سلطة رابعة .. مجلس اعلى أو عدم وجود مجلس أعلى .. القضية الأساسية بالنسبة لنا هي قضية حرية الصحافة .. ومدى وجود ضمانات لحرية الصحافة .

جمال حمدي : القضية الاساسية .. مستقبل الصحافة ككل .. الزملاء في لجنة الاعلام .. الحزب الوطني .. رفضوا وضع اي تصور .. قالوا احنا مش اوصياء على الصحافة ومن ثم لا بد من طرح القضية على الصحافيين .. ودور النقابة مهم في تبنى هذه القضية .. النقطة الأخري .. نحن نتصور ان حرية الصحافة تختلف باختلاف شكل الملكية .. ونحن نرفض الملكية الفردية لانها تعني حرية المالك وحده .. واذا كنا بنرفض ملكية الدولة وبنطالب بملكية الشعب .. فكيف نجد صيغة حقيقية تمثل فعلا ملكية الشعب للصحافة ؟!

صوت من القاعة : بنشكر الحزب الوطني لاهتمامه بالقضية .. لكننا اتفقنا في النقابة ان يكون النقاش في اطار غير حزبي .. النقابة عليها ان تبلور وجهة نظرها وترفعها بنفسها الى مجلس الشعب .

صوت متحدثة : جمال حمدي يتساءل عن ملكية الشعب ممكن العاملين يبقوا الملاك .. لان الصحافيين هم اقدر الناس على الدفاع عن الصحافة . (تداخل في الاصوات يصل الى عدم الوضوح)

متحدث اعلى صوتا : يا جماعة .. يا جماعة الموضوع مطروح للمناقشة .. وحكاية ملكية الشعب تحتاج لتحديد أكثر .. ما هو لما انتقلت ملكية الصحافة الى الاتحاد الاشتراكن قيل انها اصبحت ملك الشعب .. وبعد الغاء الاتحاد الاشتراكي مازالت الكلمة تستخدم .. مطلوب تحديد : واقعي وحقيقي لعبارة ملكية الشعب .

متحدث آخر : يوم ما قيل وسائل الانتاج تبقي ملك الشعب كان بيديرها القطاع العام والقطاع العام جزء من الحكومة .

بهيرة مختار : انا مش ضد ان يوجد رأي عام وان يجتهد كل واحد في رأيه .. لكن انا اخشي ان نصل الى صورة مبعثرة .. يعني انا ومش مكسوفة اقول .. عضو مجلس نقابة وصحفية من مدة طويلة .. ولكن من ساعة التأميم مش فاهمة الحكاية ماشية ازاي .. أبسط سؤال : الجرنال ده بتاع مين ؟!

واذا كان فيه لجان لمناقشة الموضوع .. واذا كنت مهتمة بموضوع الملكية .. ولكي انضم الى لجنة الملكية مثلا .. لابد ان يكون أمامي ورقة عمل توضح لى اصل الحكاية .. وياحبذا لو كان معنا خبراء قانونيون حناخد وقت طويل والوقت مش في مصلحتنا .. الشكل التنظيمي الذي اطرحه لا يعني ان محدش يتكلم .. ابدا .. معناه الكلام على اصول .. وثبت فعلا ان القاعدة الصحفية عندما تتعرض لقضية هامة تعنيها لا تقول هى عايزة ايه .. أو نتصرف ازاى .. على طول تهاجم وتشتم .

مثلا لو كانت الفكرة المطروحة ان يأتي رئيس مجلس الادارة بالانتخاب .. لازم قبل ما نهاجم الفكرة أو نوافق عليها يبقي عندنا المعلومات الكافية عنها .. اللى حصل من قبل .. واللى بيحصل في العالم من حولنا .. تجارب الآخرين في الفكرة المطروحة علينا .. المسائل لا بد ان تناقش بهذا الاسلوب .. وممكن ترحل وتدخل المركز القومي للبحوث .. الصحافيين الكبار يقولوا رأيهم .. الاحزاب اللى في البلد تناقش .. لازم تبقي فيه لجان ويبقي فيه ناس تقتنع اللى انا بأقوله .

نعم .. لا :

صوت معارض : مطلوب نعرف كل حاجة من باب العلم بالشيء .. لكن لابد ان نفرق بين ما يجري في النقابة وما يجري في الاحزاب .. لأن انا لو سبت المسألة لحزب التجمع حايحط التصور اللى يخدم الصحافة المعارضة .. ولوسبتها للحزب الوطني حيحط التصور اللى يخدم الصحافة المؤيدة .. افضل تصور هو التصور المهني .. لجنة تضم صحافيين معظمهم لا ينتمي الى حزب ولا يعمل بالسياسة بصورة مباشرة .. دا تصوري وقد يكون اكثر صحة ونضجا .. ونحن عندما نناقش موضوع الملكية لا يعني الملكية الان فقط .. بل وفي المستقبل أيضا .. احنا بنناقش ما هو قائم وما هو محتمل ان يقوم .

صوت مؤيد : ليست هناك قرارات فوقية .. انا باتكلم من موقعي الحزبي .. مفيش تصور مسبق او قرارات فوقية بالنسبة لمستقبل الصحافة توضع الآن على اعتبار ان المناقشة دي بتدور وفي النهاية بتيجي لنا صور محطوطة جاهزة .. لا .. الحرية مطلقة في مناقشة القضية ككل .

(تداخل في الكلام يصل الى حد عدم الفهم) .

مديحة النحراوي : اقترح وجود لجنة تحدد الشكل العام لحقوق الصحفى وواجباته .

صوت من القاعة : دلوقت ملكية الاتحاد الاشتراكي انتهت .. وامامنا الآن أكثر من احتمال للملكية .. ان تتحول المؤسسات القائمة الى قطاع عام دون ارتباط بوزارة الاعلام او بمصلحة الاستعلامات وبتشريعات تضمن لها قدرا من الحريات .. التصور الثاني : ملكية العاملين مثل تجربة الاهرام .. الشكل الثالث : توزع الجرائد والمجلات المختلفة على هيئات ومنظمات البلد .. الحزب الوطني ياخذ جورنال الحكومة تأخذ جورنال .. حزب التجمع .. اتحاد العمال .. الاتحادات المهنية الأخرى .. اللى معاه فلوس يقدر يشتري جورنال يشتري .. البديل الرابع .. طرح الاسهم في السوق

ونبقي شركات مساهمة مع وجود حد أعلى لملكية الاسهم ·· التصور الخامس وهو تقريبا غير مطروح الا من ·· اصوات ضعيفة للغاية ·· جمال بيقول هناك تصور اخر ·

جمال : اقصد الملكية الشعبية ·· اتحادات العمال والفلاحين وشركات القطاع العام تمتلك جزءا من اسهم المؤسسات الصحفية الحالية والمجلس الأعلى للصحافة هو الذي يمثل الملاك ·· وهنا نسأل : هل الصحافة بتكسب والا ما بتكسبش وهل مهنة الرأي مثل المصانع اللى بتكسب ·· مش ممكن ·· وبالتالى يرفض الافراد شراء اسهمها ·· مفيش حافز ·· خاصة وان كل المؤسسات النهاردة مثقلة ومتورطة بديون وبلاوي وحاجات كثيرة جدا ·· وعشان نخلص من المأزق ده ·· نعيد تقييم المؤسسات وتطرح للبيع على المؤسسات والاتحادات العامة ·

مصطفى البرادعى : اتصور ان يمتلك العاملون في الصحف ما لا يقل عن ٥١٪ حتي يكون لهم سلطة التحكم والباقي يطرح كأسهم على الجماهير ·· واقترح أيضا ان يكون هناك ملكية تعاونية بمعني ان تكون الاسهم دائرية بحيث اللى يطلع على المعاش بيسلمها وياخذ قيمتها ·· اما بالنسبة للانتخابات فمجلس الادارة ينتخب من الجمعية العمومية ومجلس الادارة ينتخب رئيسه ورئيس التحرير ·· والمجلس الاعلى يكون مجرد مجلس مهني وليس له دخل بالاعضاء من الناحية التأديبية او المحاكمات وهناك نقابة الصحافيين هي صاحبة الامر في هذا الموضوع وقانونها ينص على هذا ·

محمود المراغى : الكلام ده مش عملى ·· يعنى لما تيجى تقيم الاهرام حتلاقيه فوق عشرة مليون ·

مصطفى البرادعى : انا لا اقيم الاهرام او غيره ·· انا بأقول اسهم ب ٢ مليون جنيه للاهرام ومليون ونصف للجمهورية وهذه الاسهم بتطرح على العاملين بنسبة كذا وللمواطنين بنسبة كذا ·· انا هنا باضيف رأسمال على رأسمال المؤسسة الموجودة ·

العربة والحصان :

اسامة غيث ، قبل ما نناقش شكل الملكية لابد ان نناقش القضية الاساسية .. كيف تكون الصحافة قومية هل فعلا عملية الثقافة دي عملية مرتبطة بالاسهم والسوق والعرض والطلب او هي عملية مرتبطة بالواقع القومي .. من وجهة نظري .. واقع الصحافة مرتبط بعدة امور يجب تحديدها بمنتهي الصراحة .. العاملين في الصحف انا باقسمهم فئتين .. مصالح العاملين كعمال وادارة ثم هناك المحررين اللى همه المهنيين أو الصحافيين اللى بيرتبط عملهم بمفهوم الحرية .. وبيرتبط عملهم بالمفهوم القومي .. وبعدين فيه جانب الادارة وجانب التنظيم وجانب العلاقات مع اجهزة الدولة والقوي السياسية المختلفة .. ولذلك يجب ان نحدد كيف تكون الصحافة قومية .

احنا متفقين على استحالة فصل شكل الملكية عن التعبير .. والملكية مش قضية ربح لأن اللى عاوز يربح يروح البنك أو يروح البورصة .. القضية الأساسية اذا كنا عاوزين صحافة قومية فلا نقابات العمال ولا النقابات المهنية ولا اي نقابة من النقابات تستطيع ان تمتلك الصحف بأي شكل من الاشكال ولا يستطيع المواطنون كافراد ان يمتلكوا أيضا لأننا نريد صحافة في النهاية تعبر عن مجموع المواطنين المصريين .

ولما نحدد أهداف الصحافة القومية وكيف نعطيها صبغة قومية حانجد انه من السهولة بمكان انها بتاعة الدولة .. لأن احنا هنا بنتبع الدولة .. الكيان المعنوي الكبير جدا .. اللى مالهش دعوة بالقطاع العام ولا القطاع الخاص ولا مجلس الشعب ولا حاجة .. هي جهاز له كيانه بيقوم بدور محدد في المجتمع .

لطفى الخولى ، باقول الحقيقة ان هناك عدة مفاهيم يخيل لى ان لازم نبدأ فيها وطبعا انا شايف اهتمام بالمناقشة .. الصحافة وما يدور حول مستقبلها من نقاش في العالم كله .. انه حسب الاحصاءات اللى قدموها ..

لا نجد في العالم ضمانات للصحافة ولا لحريتها ولا لحرية اعطاء الناس الحقيقة ·· الصحافة كصناعة ليست رابحة ·· واذا الصحيفة اخذت من ٣٥٪ الي ٤٠٪ اعلانات لاتستطيع ان تغطي اكثرمن ٦٥٪ ـ ٧٢٪من تكلفتها ·· فكرة ان الصحافة صناعة رابحة ليست حقيقية في العالم كله وهذه نقطة في غاية الأهمية ·· لما نتكلم على الناس اللي ممكن يشاركوا ويستفيدوا ويأخذوا اسهم وانما تغطي هذا من انها تعمل اعمالا لها طابع تجاري ·· النيويورك تايمز بتخسر ليه ·· لأن مهمتها في المجال الاول ان تبيع اراء المجموعة الاقتصادية والاهداف السياسية في المجتمع الامريكي وتدي تقديرها للراي العام وبالتالى القضية الرئيسية في الصحافة . ماهي القوة الرئيسية التي توجه الصحيفة في اتجاهات سياسية وفكرية وطريقة نشر الاخبار ·· الخ ؟!

فيالنظام الرأسمالي من حق اي واحد ولو كان أجنبي ان يصدر جرنال ·· كل واحد لازم يعبر عن رأيه فرديا أو بجماعات ·· لما تطور الموقف بعد الحرب العالمية الثانية في اوروبا ظهر ما يسمي بالملكية التعاونية ·· زي تجربة الموند الفرنسية .

النظام الاشتراكي مختلف وهو ان الجرائد تصدر معبرة عن هيئات سياسية أو نقابية او ثقافية ·· وفي البلاد الاشتراكية اللى فيها جبهة كل حزب له حق الاصدار وبتبقي جريدته والجبهة ككل بها جريدة .

احنا ·· اما جينا ننظم الصحافة ·· قال لك دي تروح الاتحاد الاشتراكى ·· أن السلبيات اللى في الاتحاد الاشتراكى انعكست على الصحافة وانتهي الأمر الى ان الاثنين في الحقيقة في ايد الحكومة ·· يبقي احنا دلوقتي ما بنتحركش في فراغ . بنتحرك من واقع ان الصحافة تابعة للحكومة ·· وليست في الدنيا حكومة تترك الحبل على الغارب للصحافة كما يطلبها الصحافيون ·· والقضية كما اتصورها هي كيف نخدم حرية الصحافة النسبية بما يخدم الصحافيين وفي نفس الوقت بما يخدم المجتمع ككل !!

وبالنسبة للملكية احنا عندنا ٤٩٪ الان لا اعتقد اننا بلهاء لكي نتنازل عنها ·· ولا بد ان نمثل في الادارة ·· بيحصل التمثيل بتاع انتخاب اعضاء

مجالس الادارات لكن احنا عارفين ان دا أمر شكلى .. اللى مطلوب الان هو تغيير الملكية .

الاسرة الصحفية تمتلك ماهو قائم من جرائد ولكن على اساس ان لنا ٤٩٪ ومن حقنا الاشتراك في تعيين المديرين . ودي مش عاوزة توزيع اسهم طالما انا بقيت عضو في الجورنال .. وفي هذه الحالة الدخول الى الصحيفة يجب ان يقوم من خلال عقد عمل جماعي وهنا من الممكن ان تدخل نقابة الصحفيين .. جميع الصحافيين والمسجلين في النقابة تبقي لهم ملكية الثلث في جميع المؤسسات الصحفية .. ويبقي الكلام عن ضمانات الصحفى كلام حقيقى .. الباقي يبقي ملك العاملين في كل مؤسسة والدولة لها حق التصرف في الثلث .. من خلال تدخلها في الادارة وليس في التحرير .

حرية الصحافة مش حاتيجي الا بالممارسة الحقيقية ومالم تقو نقابة الصحافيين وتصبح ليست مجرد بيت للتجمع المهني وانما يحس رجل الشارع ان النقابة مش نقابة لصالح الصحافيين وانما هي أساسا لخدمة المجتمع .. وساعتها لو اقترحت النقابة شيء تلاقي له واقع واحترام .

صلاح جلال : لابد ان ندرك قبل الدخول في التفاصيل اننا سندخل في مواجهة حضارية مع اسرائيل .. ولابد ان نضع هذه الملاحظة العامة امامنا قبل ان نناقش أي شيء .. خاصة وان صحافتنا لم تأخذ بالشكل العلمي الذي يهيئها لهذه المواجهة .

عقل مصر :

خميس البكري : احنا الان بنعيش حياة حزبية وهذا شيء سليم لكنني اتساءل ازاي الانسان الحزبي اللى داخل جريدته يسلخ نفسه من اتجاهه الحزبي ويفكر بشكل قومي .. هل ده ممكن ولا .. لا ؟! خصوصا وان هناك الخوف من ان تعبر الصحف القومية عن حزب الأغلبية دائما .

ولقد لاحظت اهتماما كبيرا بمسائل الربح والتجارة ونسوا ان الصحافة يمكن ان تمثل ما نسميه بعقل مصر . وعقل مصر في الحقيقة لا يمكن ان تشكله الصحافة وحدها .. على هذا الاساس اقترح شكلا ما يجمع ما بين النقابات المهنية والمثقفين من جميع طوائف الشعب يمكن ان يكون عقلا لمصر مع الصحافيين من خلال مجلس قومي للصحافة أو للرأي العام ، ومن خلال مجلس صحافة يكون فيه جناح للمثقفين .

صوت من بعيد : انا اللى باتصوره ان المجلس الأعلى للصحافة لازم يضم مجموعة من الذين لهم وضعية خاصة في المجتمع أو مجموعة من كبار الادباء والمفكرين .. وان يكونوا اعضاء في المجلس .. المجتمع يشارك عن طريق قياداته الفكرية في متابعة العمل الصحفى وفي المشاركة في وضع نوع من الأفكار والأهداف العامة وفي تحمل المسئولية .. يجب ان نشرك المجتمع بصورة ما حتي يعبر عن نفسه وحتي نضمن ان نستمر في التعبير عنه .. لازم يكون فيه تمثيل من المجتمع لوضع استراتيجيه للعمل الصحفى والاعلام من ناحية زى مجلس الصحافة البريطاني ما بيعمل .. لا نريد سلطات ولكن هو نوع من الحوار ونوع من تعبئة الرأي العام فيجب ان يكون المجتمع كله ممثلا بشكل ما في ادارة الحوار المباشر والمتصل بالصحافة وبصورة منظمة .

انتهي الشريط الثالث .

أنتهي الحوار .

الفصل الثانى عشر

العالم والسلطة الرابعة :
ماتت الصحافة.. ولا عزاء للسيدات!



●● في بريطانيا يصفونها بالمرأة سيئة السمعة التى ذبحها سفاح مهووس دينيا .

●● في أمريكا : الصحافة تكذب .. والأمريكيون يدفعون الثمن .

●● فرنسا : أقدم من عرف الصحافة الصفراء تقترح حلا نادرا للصحافة الحرة .

●● لا مفر أمام الصحافة : الحكومة أمامها .. ورأس المال وراءها .

أصبح العالم ، عالمنا الذي نعيش فيه ، قرية صغيرة .

قربت الاقمار الصناعية المسافات الشاسعة .. وفرضت وسائل الاتصال الحديثة على الناس في بقعة معينة ، أخبار واسرار الناس في باقي البقاع .

بعد الحرب العالمية الثانية ولدت غوريلا عملاقة اسمها التليفزيون ، اخذت تلتهم كل ما يصادفها ، ووضعت يدها على عنق الصحافة . ليست الصحافة مشكلة في مصر وحدها .. وانما في العالم كله ايضا .. وليست متاعب الصحافة مع الحرية في مصر وحدها .. وانما في العالم كله ايضا .. فهي تختنق من التدخل الحزبي في العالم الاشتراكي .. وتختنق من تدخل الاعلام في العالم الغربي .. لا حرية الصحافة موجودة في ارض الاشتراكية ولا هي موجودة في ارض الديمقراطية .

وكل يوم جديد تأتي اخبار اغلاق مجلات وجرائد شهيرة وعتيقة في العالم .. مرة بسبب وقوف نقابات العمل في وجه تطورها التكنولوجي وعشرات المرات بسبب خسائرها .

ولم يكن هناك مفر من ان ينتبه العالم الى هذه الكارثة . وان يضع هذه المشكلة وغيرها على مائدة البحث والمؤتمرات المتخصصة . فالامر لا يقتصر على حق الصحف في الحياة وانما امتد الى حق المواطن في معرفة الحقائق .

ورغم عنف الثورة الاعلامية التي يعيشها الناس في أربعة انحاء الكرة الارضية ، فان المسافة تضاعفت بين الانسان والحقيقة ، ولم يعد احد يعرف بدقة ماذا يجري في العالم .

وعرف العالم تعبيرا اضافيا لخص به هذه الحقيقة . وهو تعبير « التلوث الاعلامي » .

وعرف العالم وسائل اضافية للمعرفة والاعلام ، لم يلتفت الى اهميتها احد ، واطلق عليها « وسائل الاعلام السرية » .. منها شريط الكاسيت الذي كان وراء نجاح الثورة في ايران .. ومنها المساجد والكنائس ومجلات الحائط .

وتضاعفت هموم الصحافة في العالم .

وانعكس ذلك عليها في مصر .

ولم يكن ممكنا ان نعزل الصحافة المصرية عن صحافة العالم ، ولا ان نتصور اننا نعيش في جزيرة مهجورة بعيدا عن الآخرين ، لم يكن ممكنا ان نغفل ما يجري لصحافة العالم ونحن نناقش ما يجري للصحافة المصرية .

اخترنا ثلاثة نماذج لثلاث دول مختلفة ، تعيش ثلاث تجارب متنوعة .

بريطانيا : البحث عن الحرية .

فرنسا : كلام في الملكية .

امريكا : مأزق التليفزيون .

والموضوع على طرافته مثير .. وبقدر خطورته بقدر مايمكن الاستمتاع بقراءته .

فلو رأت صحافتنا المصرية .. الحرب الذرية الشرسة التي يعلنها عالم الغرب الديمقراطي ضد صحافته .. لهان عليها النقد الطيب الذي تواجهه .. وطلقات الرصاص المتفرقة التي تتعرض لها ..الآن .

فى بريطانيا .. اقدم بلاد الديمقراطيات .. يصفون الصحافة بفتاة الرصيف .. سيئة السمعة التي ذبحها سفاح مهووس دينيا .. ويؤكدون انها لفظت آخر انفاسها .. وجار اتمام مراسم الدفن .. ولا عزاء للسيدات .

فى امريكا .. اشهر بلاد الحريات .. يتهمونها بتمزيق العلاقات الانسانية بين الافراد .. وبتدمير العلاقات السياسية بين الشعوب .. ويحملونها مسئولية الحرب الباردة وحرب فيتنام والفضائح القذرة .. وتوجيه مصالح البلاد لمدة ثلاثين عاما في اتجاه خاطيء .

وفي فرنسا .. اكبر بلاد الذوق والادب والفنون .. يلخصون موقفهم من الصحافة بعبارة واحدة : صحافتنا منحرفة . ولا يجوز ونحن نفتش عن صورة جديدة لمستقبل صحافتنا في مصر .. ان نهمل ما تعانيه صحافة الآخرين .. وما يعانيه الآخرون من صحافتهم .. خاصة اذا كنا نحلم بالوصول اليهم وبأن نغير دفة المجتمع الى حرية السوق وحرية الاحزاب .

وحتي لو لم نكن نحلم بهم ولا بالوصول الى ما وصلوا ليه .. ما المانع ونحن نناقش امور صحافتنا .. حريتها .. تنظيمها مسئوليتها .. وصناعتها .. ان نري ما يحدث لصحافة الآخرين ؟!

على الاقل من باب العلم بالشيء :

(١) بريطانيا :
الجنازة حارة والميت أيضا :

بعد قرون طويلة .. مارست فيها الصحافة البريطانية حريتها .. بدون دستور ولا حتي قانون .. ووضعت خلالها اصول المهنة وقواعدها .. وصدرتها للعالم كله .. عادت بريطانيا اليوم تتساءل ، هل صحيح ان صحافتنا حرة !

والطريف ان المجتمع البريطاني اطلق سؤاله عن حرية الصحافة بمنتهي الحرية .. وبكافة وسائلها .. المسرح .. التليفزيون .. افلام الرسوم المتحركة .. الاذاعة .. الخطابة في حدائق الهايد بارك .. وأيضا في الصحافة .

فأشهر وافضل مسرحية يشاهدها جمهور المسرح الانجليزي العتيق تدور حول حرية الصحافة وتسخر من فهم الصحافيين لها .. المسرحية اسمها « ليل نهار » .. للكاتب المسرحي الشاب « توم ستوبارد » .. وتلعب بطولتها « ماجي سميث » .. وتحكي بتهكم وسخرية ماتفعله الصحافة البريطانية من اجل التغطية المثيرة لحادث انقلاب يقع في دولة افريقية .. فالصحفى هنا لا يهمه ان ينقل بأمانة تفاصيل الحدث بقدر ما يهمه السبق والانفراد الصحفى .. حتي لو اضطر الى التملق والنفاق وتغيير مواقفه

السياسية الاجتماعية بتغير الاحداث التي يتابعها او يغطي أنباءها ·

وعلى لسان بطلة المسرحية «ماجىسميث» تأتي جملة الحوار ـ القنبلة :

ـ لقد أصبحت الصحافة مكشوفة ·· حتي ان ابني الذي لا يزيد عمره عن الثماني سنوات كان يشكو لى بالأمس من ان الصحافة البريطانية اصبحت لا تخدم سوي الأغراض التجارية لأصحابها دون مراعاة الصالح العام ·

وفيلم « الكارتون » الذي اثار اعجاب الانجليز في هذا الموسم السينمائي وفاز صاحبه باكثر من جائزة فنية محلية ·· كان عن الصحافة ·· انه باختصار يصور رؤساء تحرير كل الصحف البريطانية في صورة واحدة ·· ملامح واحدة ··وتصرفات واحدة ·· وسياسة صحفية واحدة ·· والفكرة على بساطتها تقول الكثير ·· فالحرية الصحفية تنعدم اذا تشابه رؤساء تحرير الصحف المختلفة ·· وكأن بريطانيا تعيش صحافة الرأي الواحد ·

والتليفزيون البريطاني بقنواته الثلاث وبرامجه المتعدده يساهم بقوة في محاكمة الصحافة ·· والتهمة الاساسية التي وجهت الي رجالها من خلال برنامجى « بانوراما » « حال الأمة » لماذا تسعي الصحافة البريطانية لتغطية أصغر وابسط الأحداث التي تقع في العالم ·· علي بعد الاف الكيلو مترات ·· وتغفل تغطية الأحداث المحلية التي تقع علي بعد خطوات من مطابعها ؟!

قطعا هناك مصلحة لاصحاب الصحف تفرض علي محرريها الابتعاد عن الأحداث المحلية ·· وممارسة حريتهم في نقد الاحداث العالمية · علي أن أعنف وأشرس هجوم علي الصحافة البريطانية ·· جاء من الصحافيين أنفسهم ·· أنهم الذين يضعون أيديهم في النار ·· ويتحملون سخافة وهجوم جميع الاطراف ، الذين يصدرون الصحف والذين يشترونها ·

وربما كان نقد الصحفيين لأنفسهم من باب الدفاع عن النفس ·· أو من باب التطهر والغفران ·

ولعل أهم نقد ذاتي للصحافة البريطانية .. ما جاء في كتاب الصحفي « سيمون جينكينز » والذي أصدره تحت عنوان : « الصحافة : القوة والنقود » .

الكتاب صدر منذ شهور قليلة .. وزع خلالها حوالي نصف مليون نسخة .. علي الرغم من ارتفاع ثمنه نسبيا عن الثمن الذي تباع في حدوده أغلب الكتب البريطانية .. ويتوقع ناشرد « فيبر بيبر باكس » أن يصل رقم توزيعه الي العشرة ملايين نسخة . لأنه يري أن الكتاب يناقش قضية الساعة في بلاده .. ولأنه اختار وقت نزوله السوق في عز أزمة جريدة التايمز . « سيمون كينكينز » . مؤلف الكتاب .. صحفي منذ ٣٥ سنة .. كان حتي وقت قريب من نجوم صحيفة « ايفننج ستاندرد » وهو الآن الكاتب والمعلق السياسي الأول لمجلة « الايكونوميست » .

يقول « جينكينز » في بداية كتابه المثير :

ـ « يعبر الكتاب في الحقيقة عن صناعة الصحف والرجال الذين يديرونها .. والرجال الذين يعملون فيها .. وقد تصادف وأنا أقوم باعداده .. تعرض الصناعة في انجلترا الى سلسلة عنيفة من الاضرابات .. امتدت لباقي الصناعات الأخري والخدمات والمرافق العامة . وانتهت باغلاق جريدة التايمز .. الجريدة الانجليزية الوحيدة المحترمة في بريطانيا ..

الجريدة الانجليزية الوحيدة التي كان لها رأي مستقل .. ماتت الجريدة الوحيدة المحترمة في بريطانيا .. وماتت معها صحافتنا .. وان كان الميت لم يدفن بعد .. والكارثة .. أن جميع الاصوات التي ارتفعت في انجلترا تتساءل عن السر الحقيقي لاغلاق التايمز .. لم تجد من يرد عليها .. وقوبلت بالصمت الشديد .. حتي خطابات القراء التي أرسلت لباقي الصحف حول نفس الموضوع .. لم تنشر .. وكأن الجميع يخشون مافيا رهيبة تهددهم وتفرض عليهم الصمت المطبق .

ثم يستمر المؤلف في رحلته عبر ١٣٠ صفحة من القطع المتوسط . وهو يتوقف طويلا ليفسر ما حدث بالذات لصحافته خلال العامين السابقين :

فخلال العامين السابقين انفجرت كل متاعب وأمراض الصحافة البريطانية .. صحف تختفي .. وصحف تتأخر في الصدور .. وملايين النسخ لا تباع .. والغرق في الديون والصراع الحاد بين أصحاب الصحف ونقابات العمال القوية حول ادخال معدات الجمع والطباعة الالكترونية لتوفير النفقات وتوفير العمال .. وفوز النقابات والخلاف القديم المتجدد بين الادارة والتحرير .. وتغيير نوعية ملاك الصحف .. من أصحاب فلوس يفهمون طبيعة المهنة ورسالتها ... الي أغنياء جدد يستخدمونها في تحقيق مصالحهم التجارية الخاصة وفي تحقيق وجاهتهم الاجتماعية .. وكسب درجه اكبر من الغطرسة .. وفوز التليفزيون بنصيب الأسد من الاعلانات .. أهم مصادر التمويل الصحفى .

وهكذا تجمعت كل الظروف ضد الصحافة البريطانية .

لكن أخطر العوامل تأثيرا وخطرا عليها كصحافة حديثة متطورة هي قوة عمال الطباعة ... فالعامل في حرفة الطباعة يعتبر نفسه من أقدم الخبرات العمالية .. والبشرية .. ومستوي أدائه الفني يجب الاحتفاظ به بعيدا عن الكومبيوتر ومعدات الطباعة الحديثة .

وفي نفس الوقت تجد صاحب الجريدة متأرجحا بين كلامه ومواقفه .. بين ما يعلنه وما يفعله .. فكلهم يقولون ما يقوله اللورد بيفر بروك ويوافقونه على ان الصحافه ليست كغيرها من أنواع التجارة وانها جزء من المدنية والمجتمع الديمقراطي ولها تأثيرها الهام على حركة صعود وهبوط شخصيات المجتمع وانها ليست مصدرا للربح .. لكنهم عند أول خسارة مالية تجلبها عليهم صحفهم ينهارون ويلحسون كلامهم المعسول ويبيعون أنفسهم لأول شيطان يقابلهم .

وعندما تعتمد الصحافة على الأعمال التجارية أو تبحث عن المال والقوة .. فهي في الواقع تدق أول مسمار في نعشها .. وستنتهي حتما .

فالديلي اكسبريس جريدة اللورد بيفر بروك اشتراها فيكتور ماثيو مقاول المباني الذي أصبح من رجال الصحافة البارزين ليرضى نزعاته

النرجسية وشهوة الحديث بلغة الكبار التي تسيطر على العصاميين من امثاله .. وليصبح نجما من نجوم المجتمع والتليفزيون ..

ومن الملاك الجدد ايضا « جورج توبينص » الذي يدفع سنويا آلاف الجنيهات لتعويض خسارة جريدة « ويستمنستر جازيت » مقابل ان يسجل في بطاقته الصغيرة انه مالكها .

بخلاف دسته من الصحف الصباحية والمسائية التي تزدهر فقط بأموال ملاكها الذين يسعون الى تحقيق السلطة والجاه والنفوذ السياسي والاجتماعي وهم في مواقع عملهم الاصلية .

جريدة التايمز الوحيدة التي قرر أصحابها من عائلة وولتر ان تكون مشروعا صحفيا تجاريا مستقلا .. يعتمد على نفسه ماديا .. ويدار بواسطة توماس برانز وجون ديلان وهما من أقوي رؤساء التحرير !!

والغريب ان « التايمز » التي أغلقها العمال .. كانت في منتصف القرن التاسع عشر مملوكة أصلا للعمال ورجال الطباعة .. وكان اصحابها مغرمين بتطوير مطابعها وادخال كل تكنولوجيا جديدة .. أكثر من اهتمامهم بالكتابة والتحرير والفن الصحفى .

لكن ..

الآية انعكست .. ووقف العمال الذين طوروها في القرن الماضي .. ضد تطورها في القرن الحالى .. ولم يتزحزح العمال عن موقفهم حتى أغلقوها .. أغلقوا صحيفة الرأي الوحيدة في بريطانيا .. والدليل الوحيد على وجود صحافة بريطانية تصدر لوجه الله .. ولوجه الصحافة .. وباغلاقها ماتت الصحافة البريطانية .. وفقدت آخر صور مجدها القديم .. واذا كانت هناك صحف بريطانية أخري لاتزال تصدر .. فان صدورها من باب حلاوة الروح .. ومن باب اتمام باقي اجراءات الدفن .. وبالمناسبة .. لا عزاء للسيدات .

« ٢ » أمريكا :
العالم في غرفة نومك :

يضع التليفزيون الأمريكي (٢٣ محطة عملاقة) صحافة بلاده في أصعب وأحرج مأزق وجدت نفسها فيه منذ اليوم الأول لصدورها ·· فهو يسرق منها فرصة السبق في اذاعة الأنباء ساعة وقوعها ·· وهو يغطي هذه الانباء بالصوت وبالصورة ومن مواقعها بطريقة حية تعجز الصحافة الأمريكية بكل امكانياتها عن مجاراته فيها ·

فماذا يمكن ان تكتب الصحافة الأمريكية عن حادث اغتيال الرئيس كنيدي والناس شاهدوه على شاشة التليفزيون وهو يقتل ويقع أمامهم ؟!

وماذا يمكن ان يقرأ الناس في الصحف عن حرب فيتنام والتليفزيون ينقلها على الهواء مباشرة ·· المعارك ·· القتلى ·· الاسري ·· وحياة الجنود الخاصة ؟!

لقد سرق التليفزيون ·· ذلك الجهاز الساحر الذي ينقل العالم الى غرفة نومك ·· زبون الصحف الأمريكية ·· ومصدر تمويلها رقم « واحد » : الاعلانات ·· ووضعها في مطب يصعب الخروج منه ويهددها بالدفن هي الأخري فيه · وتحاول الصحافة الأمريكية ·· خروجا من هذا المأزق ·· ان تكون اكثر اثارة ·· وان تزيد من مساحة الجرائم والمغامرات والفضائح العامة والخاصة ·· وان تترك الواقع للتليفزيون يصوره كما يشاء الى المستقبل تتخيله كما تشاء ·· وهرب اغلب كتابها الى كتابه الروايات السياسية أو ما يسمي بالأدب السياسي ·· وهو نوع من الادب يعتمد على تحويل العلاقات السياسية الى علاقات درامية ويحول ابطال السياسة الذين نعرفهم الى ابطال روايات ·

وما كادت الصحافة الامريكية تتصور انها تستطيع الخروج من مأزق التليفزيون بواسطة هذه الألاعيب المختلفة ·· حتي وجدت نفسها في مطب اكثر صعوبة ·· واكثر عمقا ·· مطب الرأي العام ·· ·· زبونها الاساسي ··

فالرأي العام الامريكي هائج على صحافته ·· ويتهمها بالكذب والافتراء والعمل ضد مصالح الوطن ·· من أجل ارضاء العقد النفسية لأصحابها ·· شهوة السلطة ·· وشهوة قيادة المجتمع على مزاجهم الخاص ·

والرأي العام الامريكي لم يخترع هذا الكلام من عنده ·· وانما جاء به من رجال الصحافة انفسهم ·· والذي ينهال في صورة كتب تحوي اعترافاتهم الشخصية وأسرار سنوات عملهم في المهنة ·

ولعل أخطر هذه الكتب ·· التي بلغت ٩٠ كتابا في عام ونصف ·· كتاب الصحفى والكاتب الامريكي المعروف « تيودور هوايت » والذي سجل فيه بصراحة وجرأة اعترافاته الصحفية والسياسية والشخصية في ٤٠ عاما ·

لقد بدأ هوايت حياته الصحفية مراسلالمجلة « التايم » في بداية الاربعينيات ·· في الصين ·· في اوج سنوات الصراع بين ماوتسي تونج وشيانج كاي تشيك عل السلطة ·· وكان رئيس تحرير « التايم » هو « هنري لويس » الذي اسسها وامتلكها مع مجلتي « لايف » و « فورتشن » ·· وهو امريكي ·· ولد في الصين اثناء عمل ابيه هناك كمبشر للمسيحية ·· وبسبب موقف ابيه المعارض لماوتسي تونج ·· اخذ هنري لويس موقفا منه ·· وايد بكل قوته شيانج كاي تشيك ·· واعتمد في موقفه المتعصب على لوي الاخبار والموضوعات التي كان يرسلها له هوايت من المنطقة ·· « لقد ساهم لويس بأكبر قدر في دفع سياسة أمريكا في الشرق الاقصي في الاتجاه الخاطيء ·· وكانت النتيجة ان امريكا لكي تصلح مواقفها وتغير طريقها ·· احتاجت الى الانتظار ٣٠ سنة ودخلت في عدة حروب وفقدت الآف الضحايا » ·

ويقول تيودور هوايت :

« لقد كان لويس مدركا لقوة الصحافة التي في يده ·· لقد صنع رجالا وحطم رجالا ·· حول مجهولين الى مشهورين ·· ودمر مشهورين وحملهم الي ظلام النسيان والمجهول ·· كان فهمه للصحافة ·· ان يبعث مراسلوه بكل مايعرفونه من معلومات وحقائق يحولها في مقر اقامته في نيويورك الى

مايخذم اراءه ومعتقداته الشخصية ·· حرية الصحافة عنده ·· ان رجاله احرار في ارسال مايجدونه وهو حر في نشر ما يريد »

وبالرغم من الثمن الفادح الذي دفعته امريكا ·· مالا ورجالا ·· بسبب تعنت مؤسس مجموعة صحف الـ « التايم » ·· فانه كان احد كبار عمالقة الصحافة الأمريكية ·· انه من جيل ويليام راندولف هيرست صاحب ورئيس تحرير مجموعة الصحف المعروفة بنفس الاسم ·· مجموعة هيرست ·· الذي كان تليفونه اكبر اجهزة التحكم في صنع القرار الأمريكي ·· لقد حقق اموالا طائله من وراء صحافته الناجحة ·· لكن نفوده كان اكبر ·· وعندما مات ·· مات وحيدا ·· حتي ان اورسون ويلز المخرج والمنتج السينمائي المعروف حول المفارقة بين حياته الصارخة وموته الوحيد الى فيلم سينمائي ·· ضاعف من سخط الراي العام الأمريكي على الصحافة ورجالها ·

وبعد ان كادت الصحافة الأمريكية تخرج بمعجزة وفهلوة وخفه يد من المأزق الذي وضعها فيه التليفزيون ·· وجدت نفسها في حفرة أخري ·· أعمق وأخطر ·· ومن صنعها هي ·· ومن ناتج حفرها ·

لقد حفرت الصحافة الأمريكية لمجتمعها حفرة ·· ووقعت فيها ·

لكن المجتمع الذي لا يستطيع ان يستغني عن الصحافة · قطعا سيحاول مساعدتها واخراجها من الحفرة ·· ولكن بشروط اخري ·· يفكر هو الآخر فيها الآن ·

(٣) فرنسا :
النبش في القبور القديمة :

اغرب مفاجأة في تاريخ صحافة العالم ضد الصحافة الفرنسية !!

فالصحافة الفرنسية التي تشتهر الآن بالدقة والهدوء هي اقدم صحافة عرفت الاثارة والفضائح الشخصية وقصص الجاسوسية ·· واول صحيفة

« صفراء » عرفها العالم من هذا النوع كان يصدرها ناشر فرنسي يدعي مار بنيوني وكان يسمي صحيفته « الجورنال الصغير » ·· وقد نجح مار بنيوني بسبب الفضائح والاثارة اللتين تمتلىء بهما صحيفته ان يبيع في باريس ٦٥٠ الف نسخة ·· عام ١٨٨٠ وهو رقم خرافي في وقت لم يكن افضل « جورنال » محترم يبيع ربع هذه الكمية ·· واصبح مار بنيوني مثار حسد باقي اصحاب الصحف في العالم ·· حتي نافسه جورج نيروليفتي في بريطانيا بمجلة لها نفس المواصفات ·· واسمها « التبت » ·· قفز بتوزيعها الى ٧٠٠ الف نسخة اسبوعيا ·· وبعد « التبت » اصبحت الصحافة الصفراء علامة من علامات الصحافة في الغرب ·

بعد حوالى مائة عام عادت الصحافة الفرنسية تحاكم نفسها ·· وتؤكد على ان الدور الحقيقي الذي يجب ان تلعبه ·· لا تلعبه !!

وفي بحث بعنوان « الصحافة والسلطة والمال » قدمه « جان شوبيل » للندوة الدولية لحقوق الانسان ·· يتساءل الصحفى الفرنسي الكبير ، كيف يمكننا ان نحقق للاعلام المستوى المنشود ؟ وهل يمكن تحقيق استقلال الاعلام في الوقت الذي ترتكز فيه وسائله على دعائم صناعية وتجارية تتطلب استثمارات عامه وخاصة هائلة ؟!

وهو يجيب على نفسه قائلا ، اننا لا نستطيع الاجابة على هذين السؤالين بطريقة قاطعة دون ان يشترك في ادارة وسائل الاعلام المختلفة ·· الصحافيون الذين يضطلعون بالمسئولية الفكرية والمعنوية داخل هذه المؤسسة الاعلامية ·· ولا يمكن بطبيعة الحال ان يكون هناك اعلام مستقل دون ان يكون هناك رجال اعلام مستقلون ·· غير ان هذا الاستقلال لا يمكن ان ينشأ الا من خلال تنظيمات تمكن الصحافيين من التخلص من التبعية للسلطة الحاكمة او لرأس المال ·

ان صحافتنا التجارية عادت لعصرها القديم ·· الفضائح الشخصية والاعلانات ·· ولم تكن هذه الصحافة في يوم من الايام على المستوى اللائق ·· حتي في ايام الاحتلال النازي ·· استسلمت الصحافة صباح اليوم التالى للاحتلال ·· وخذلت بموقفها هذا رجال المقاومة في عهد التحرير

والذين كانوا يحلمون بصحافة لا ترتكز الا على ضمير الصحافيين وجمهور القراء · وبعد الاستقلال كان انشاء صحيفة الموند « ديسمبر ١٩٤٤ » يرضي تطلعات الجنرال ديجول الذي كان يحلم بان يكون لفرنسا صحيفة قوية تساندها في سياستها الخارجية وتعضدها ·· وقد اسند تحرير الموند الي صحفى لامع يتمتع بنزعة فكرية عرفت باستقلالها التام ·· هو « بوف ـ ميري » المراسل السابق لصحيفة « التان » في براغ ·

الا انه سرعان ما اثار اسلوب الصحيفة الوليدة ومواقفها التحرريه حيال بعض المشاكل المعاصرة قلق الحكومة فتدخل اصحاب راس المال للضغط ·· وهدد بوف ـ ميري بالاستقالة ·· الا ان مجموعة من المحررين قاموا بشراء اسهم في حدود ٢٨٪ لصالح جمعية المحررين الاحرار في الصحيفة ·· وتم ابقاء بوف ـ ميري في منصبه ·

لكن هذا الحادث الصحفى فجر اكثر من قنبلة ،

الصحيفة تخضع لسيطرة مالكها ·· ولأهدافه ومصالحه ·· سواء كان المالك رأس المال الفردي او الحكومة ·· كلاهما مرفوض حرية الصحافة والراي العام ·

حرية الصحافة في حرية محرريها ·· وحرية محرريها في ملكيتهم لجرائدهم ·· وظهور مؤسسات اعلامية لها طابع تجاري نشط وتقدم خدمة اعلامية مستقلة !!

وفى ظل الاوضاع المنهارة التي وصلت اليها صحافتنا ·· لم يعد هناك حل افضل من الذي توصل اليه الصحفيون في الموند ·· تكوين جمعيات للصحافيين تمتلك الصحف التي يعملون بها ·

وباختصار فان تعدد جمعيات المحررين كان هو النتيجة التي ابرزتها رغبة الصحافيين في تحمل مسئولياتهم . وفي التمتع بالحقوق والامكانيات التي اتاحتها لهم الثورة المتصلة في عالم الفنون والطباعة والنشر ·· وبطبيعة الحال فان هذه الجمعيات تستهدف المشاركة في الخدمات العامة التي ينبغي ان يسهم فيها الاعلام بدوره بغض النظر عن الصفة القانونية التي

تأخذها هذه المؤسسات الصحفية .. سواء أكانت مملوكة للدولة ام خاضعة لاشرافها ام كانت مؤسسة تجارية .

والحل الذي توصل اليه الفرنسيون هو قطعا أفضل الحلول للتخلص من عيوب الصحافة ومتاعبها .. وهو حل يستحق ان نفكر فيه في مصر ونحن نبحث عن تنظيم جديد لصحافتنا .. بعد أن جربنا نار الاتحاد الاشتراكي ونار القطاع الخاص .. علينا ان نجرب تسيير امورنا بانفسنا .. العالم كله يلجأ لهذا الحل .. بعد ان جرب كل الحلول الممكنة ودفع الثمن غاليا .. فلماذا لا نستفيد من تجارب الآخرين .. ونختصر طريقا طويلا جربه الاخرون ؟! صحيح .. لماذا لا نختصر الطريق ؟!

الفصل الثالث عشر

رسالة في البريد:

لا علاقة بين الملكية.. والوطنية!



●● للقضاء دور قانونى ، وللنقابة دور مهنى ، والمجلس الأعلى يحدد دور الصحافة .

●● الالتزام بالدستور والقانون يلغى الخوف من تنوع أشكال الصحافة .

●● نشأت الصحافة المصرية في أحضان الحكومة ، ومع ذلك كان لها دور في تغييرها .

لا نعرف كاتب هذا الموضوع شخصيا !
كل ما نعرفه عنه ، هو ان اسمه « رمزى ميخائيل جيد » ، وان وظيفته هى « كبير الباحثين بالهيئة العامة للكتاب » .
وحتى هذه المعلومات الاولية البسيطة لم نعرفها بانفسنا ، وانما عرفناها من رسالة حملها لنا البريد من صاحبها ، ضمن عشرات الرسائل المختلفة التى وصلتنا بعد الموضوعات التى نشرناها في حملة « السلطة الرابعة » .
كانت هذه الرسائل تحمل نبض الشارع المصرى ورأيه في قضية الصحافة .. دخل الشارع المصرى طرفا في الحوار الدائر بواسطة رسائله .. ولم يكن من الممكن ان نتجاهل هذه الرسائل .. وذلك لسبب بسيط جدا ، هو ان الطرف المؤثر في الصحافة هو قراؤها .
لكن .. كان من الصعب ، في نفس الوقت ، ان ننشر كل الرسائل التى تصلنا .. خاصة وان اغلبها كان من قبيل برقيات المعايدة والتهنئة والتشجيع ، ونشرها نوع من الطرق على نرجسيتنا .
اخترنا رسالة رمزى جيد ، دون ان نعرفه !
وشجعنا على هذا الاختيار ان صاحبها يعمل في مهنة قريبة من الصحافة ، ورسالته كانت رسالة واعية ، تثبت بحق انه يستحق اللقب الذى ذكره في الرسالة ، تحت اسمه : « كبير الباحثين بالهيئة العامة للكتاب » .
وهذا هو نص الخطاب الذى نشرته روز اليوسف ، تعليقا على الحملة ، في صفحات الرأى التى تحمل عنوان « حوار الأسبوع » ، وتنشر فيها الرسائل على مسئولية كاتبيها .

يجدر بنا الآن ، ونحن نفكر بصوت مسموع في مستقبل صحافتنا ، في عهد الديمقراطية والسلام ، أن نولى جل عنايتنا لتقرير الوضع الأمثل للملكية. الصحف المصرية لسببين أولهما ، ان ملكية أية صحيفة هى العامل الفعال والمسيطر على العوامل الأخرى ، التى تكون الوضع العام للصحيفة ، وثانيهما ، ان الاتحاد الاشتراكى المالك القانونى للصحف القومية ـ قد صفى ولم يعد له كيان ، وصارت التساؤلات تحيط بملكية الصحف القومية من كل جانب ٠

ومن المفيد أن نعرض عرضا سريعا لملكية الصحف قبل ثورة ١٩٥٢ وبعدها ، وعلاقتها باتجاهات هذه الصحف ، لأن عبرات وعظات الماضى ، هى الدعائم التى يرتكز عليها التخطيط للمستقبل ، الذى نرجوه مشرقا ٠

لقد نشأت الصحافة المصرية في أحضان الحكومة ، عندما أصدر محمد على صحيفة (الوقائع المصرية) سنة ١٨٢٨ ٠ وأعقبتها عدة صحف حكومية ٠ وكانت صحيفة (وادى النيل) التى أصدرها عبد الله أبو السعود سنة ١٨٦٧ أول صحيفة يصدرها فرد في مصر باللغة العربية ، ولكنها لم تكن صحيفة شعبية ، بل كانت شبه رسمية ٠ ثم صدرت عدة صحف شعبية منها (الاهرام) سنة ١٨٧٦ و (حقيقة الاخبار) و (الوطن) سنة ١٨٧٧ ٠ ولما تألفت الاحزاب السياسية اصدرت الصحف التى تعبر عن سياستها وتروج مبادئها ٠

ومنها صحف كانت عنوانا للوطنية المتشددة مثل (اللواء) التى أصدرها الزعيم مصطفى كامل سنة ١٩٠٠ ، ولما ألف الحزب الوطنى سنة ١٩٠٦ صارت (اللواء) لسان حاله ، ولم تتغير سياستها ٠ ومنها صحيفة (المؤيد) التى اصدرها الشيخ على يوسف سنة ١٨٨٩ ، وكانت في البداية عنيفة ثم مالت الى الاعتدال ، وصارت صحيفة (حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية) الذى أنشأه صاحب (المؤيد) في سنة ١٩٠٦ ٠

وبعض الصحف الحزبية اتسم بالاعتدال منذ البداية مثل (الجريدة) التى اصدرها احمد لطفى السيد في ٩ مارس سنة ١٩٠٧ ٠ وصارت صحيفة

(حزب الأمة) عندما تشكل الحزب في شهر سبتمبر من السنة نفسها ٠ وصحيفة (السياسة) التى اصدرها (حزب الاحرار الدستوريين) سنة ١٩٢٢ ورأس تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل ٠

وكان بعض الصحف التى اصدرها الأفراد وطنيا معتدلا مثل (الأهرام) التى اصدرها الاخوان سليم وبشارة تكلا في سنة ١٩٧٦ ، وبعضها انحاز الى جانب الاحتلال البريطانى مثل (المقطم) التى اصدرها فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاريوس في فبراير من سنة ١٨٨٩ ٠

واصدرت الهيئات والجمعيات السياسية والعلمية والاجتماعية والدينية ، كثيرا من الصحف التى تخدم اهداف كل منها ٠

وبهذا عبرت الصحافة المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، عن الاتجاهات المختلفة والمصالح المتباينة لفئات الشعب المصرى ، بكل ما في هذه الاتجاهات من تشدد واعتدال في الوطنية ، أو انحراف عنها ، والمهم ان التيار الوطنى كان جارفا ، وتمكنت الصحف الوطنية من جعل الشعور الوطنى متيقظا باستمرار ، ومن معارضة الاحتلال ومن يتعاون معه ، ومن التمهيد لثورة يوليو ١٩٥٢ ، ذلك كله رغم وجود جيش الاحتلال البريطانى بمصر ، ورغم فرض الرقابة على الصحف في أكثر الأحيان ٠

ولا يمكن لباحث منصف أن ينكر ان الصحف الحزبية قبل الثورة ، كانت المدرسة التى تلقن فيها ابناء الشعب دروس السياسة والوطنية وأسس الوعى القومى ، كما لا يمكن انكار الدور الايجابى الفعال الذى لعبته الصحافة المصرية في سبيل التنمية الشاملة للمجتمع المصرى ، بل والعربى ٠

ولما قامت الثورة في يوليو سنة ١٩٥٢ ، وحلت الاحزاب السياسية في ١٧ من يناير ١٩٥٣ ، اختفت الصحف الحزبية ، بما فيها الصحف الوطنية ٠ واغلقت حكومة الثورة كثيرا من الصحف التى كان يمتلكها الافراد ، وكانت مختلفة من حيث الاتجاهات السياسية والاجتماعية ٠ كما ألغت الثورة رخص كثير من الصحف والمجلات التابعة للهيئات والجمعيات ، لأسباب مختلفة ، حتى أنها الغت بقرار واحد (هو قرار وزير الارشاد القومى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢٢ / ٧ / ١٩٥٦) ٥٨ صحيفة ، لانها لم

تنتظم في الصدور · وترتب على ذلك فراغ هائل في ميدان الصحافة ، حاولت الثورة ان تشغله بصحف حكومية تحكم السيطرة عليها ، فأصدرت (التحرير) سنة ١٩٥٢ ، و (الجمهورية) سنة ١٩٥٣ ، و (الشعب) سنة ١٩٥٦ وغيرها · ولكن اقبال القراء والمعلنين عليها لم يكن كافيا لاستمرارها ، فتوقف اكثرها عن الصدور ، وما بقى منها حتى اليوم ، يكلف الحكومة كثيرا من المال لاستمرار صدوره ·

ولما صدر قانون (تنظيم الصحافة) في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ ، آلت ملكية الصحف التى تصدرها دور ، الاهرام واخبار اليوم وروز اليوسف والهلال الى (الاتحاد القومى) الذى حل محله بعد ذلك (الاتحاد الاشتراكى) · ونص هذا القانون على أنه لا يجوز العمل في الصحافة الا لمن يحصل على ترخيص بذلك من (الاتحاد القومى) · وقيل يومها لتبرير هذا الاجراء الخطير « ان ملكية الشعب لادارة التوجيه الأساسية وهي الصحافة هي الضمان الثابت لحرية الصحافة الحقيقية بمضمونها الاصيل ، وهى حق الشعب في أن يتابع مجريات الحوادث والافكار ، وحقه في ابداء رأيه فيها وتوجيهها بما يتفق وارادته » · كما قيل ان هذا القانون كان ضروريا « لمنع سيطرة رأس المال على الحكم » · الذى هو « من الأهداف الرئيسية الستة للثورة ، باعتباره أحد الطرق القويمة لاقامة ديمقراطية حقه » · ونفى المسئولون ان الصحافة أممت · بحجة أن (الاتحاد القومى) ليس جزءا من الجهاز الادارى للدولة ·

ومهما قيل لتبرير هذا القانون ، فان الواقع يؤكد ان (الاتحاد القومى) ـ المالك الجديد للصحف ـ كان تنظيما حكوميا في جوهره ، شعبيا في مظهره ، وأن ملكية الصحف آلت الى الدولة ، وأن الحكومة سيطرت على الصحف والعاملين بها سيطرة كاملة ، وصارت تنشر على صفحاتها ما ترغب في نشره ، وتمنع مالا تريد ان يعرفه الشعب · وأصبحت الصحف تعبر عن رأى الحكومة الذى لم يكن دائما وبالضرورة هو رأى الشعب ، وليس ادل على ذلك من تبرير الصحف لأعمال الدكتاتورية واستغلال النفوذ وتعذيب المواطنين ظلما · التى ارتكبتها مراكز النفوذ المنحرفة التى عرفت خطأ

« بمراكز القوى » وذلك رغم معارضة الرأى العام لكل هذه الاعمال ، وتبرم الناس منها ٠

وصار الصحفيون بعد صدور (قانون تنظيم الصحافة) مجرد عاملين بالقطاع العام كالموظفين ، ويصدر بتعيين رؤساء التحرير ونقلهم من صحيفة الى أخرى واعفائهم من عملهم قرارات ، شأنهم شأن كبار رجال السلطة التنفيذية ، ولم يغب عن ذاكرتنا بعد أن الصحفيين الذين غضبت عليهم الحكومة ـ أيام الحزب الواحد والرأى الأوحد ـ أجبر بعضهم على التمتع باجازات من اعمالهم ، ونقل بعضهم ليعملوا بالجمعيات الاستهلاكية ، ورغم ان قرارات الاجازات والنقل والفصل صدرت من رؤساء مجالس ادارات الصحف ، فان نقابة الصحفيين منعت من استخدام حقها القانونى في الدفاع عن الصحفيين ، الشيء الذى لم يحدث قبل الثورة ٠

ولا يمكننا ان ننسى ما حدث لصحفى كبير ـ هو فكرى اباظة ـ له رصيد من الاعمال الوطنية ، اذا تقاسمه خمسة من الصحفيين ، لاستحقوا عليه التكريم ، عندما كتب باخلاص في (المصور) الصادر في ١٨ اغسطس ١٩٦١ ، مقترحا تحييد منطقة الشرق الأوسط ، وادماج فلسطين كلها في اتحاد للدول العربية يتسع لأقلية اسرائيلية ـ بعد زوال الصفة الدينية عنها ٠ كتب فكرى اباظة رأيه هذا ، بينما كانت سياسة الحكومة وشعاراتها تؤكد القذف باسرائيل في عرض البحر ، فصدر قرار رئيس الدولة ـ مخالفا للمواد ٤٧ و ٤٨ و ٥٠ من الدستور ، باعفاء الصحفى المخلص من رئاسة مجلس ادارة (دار الهلال) ورئاسة تحرير (المصور) ، وبتحديد اقامته في بيته وبحرمانه من راتبه ، وبمنعه من الكتابة ٠٠ أى بموته ٠

ولم يعد الرجل الى الحياة ، الا بعد أن اعتذر ـ مجبرا ـ عن اخلاصه على الصفحة الأولى (بالأهرام) يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦١ ، وكانت عودته الى عمله يوم ١٣ ابريل ١٩٦٢ ، أى بعد ستة أشهر وتسعة عشر يوما ، وذلك على سبيل الاذلال ، ويشاء القدر أن تثبت صحة رأى الصحفى المظلوم وبعد نظره ، بعد ١٧ عاما ، وان يتجه الزعيم المخلص أنور السادات الى الصلح مع

اسرائيل ، مقيما السلام على أساس من العدل ، مستوحيا في أعماله نبض قلب شعبه ، مصححا أخطاء ٣٠ عاما مضت ·

وفي الوقت الذى اضطهد فيه الصحفيون المخلصون ـ قبل ثورة مايو ١٩٧١ ـ قام المالك الحقيقى للصحف (الحكومة) بتعيين بعض رجاله غير المؤهلين في مناصب قيادية في دور الصحف المؤممة ، بمرتبات ضخمة ، تصل الى خمسة آلاف جنيه في السنة ، مما لا يتناسب ابدا مع مستوى الاجور في دولة اشتراكية لم يكن يزيد الحد الأدنى للأجور فيها عن سبعة جنيهات ونصف شهريا ، ولم يكن الصحفى المؤهل يتقاضى بعد خدمة عشر سنوات ما يزيد عن مائة جنيه شهريا ، مما شكل ـ مع بعض العوامل الأخرى ـ عبئا ماليا على دور الصحف ، وأوجد الحقد والغيرة وعدم الرضاء في قلوب الصحفيين ·

ولما فجر الزعيم المخلص أنور السادات ثورته في مايو ١٩٧١ ضد الدكتاتورية ، وحقق نصر أكتوبر المشهود سنة ١٩٧٣ ضد الاحتلال والهزيمة ، وألغى الرقابة الشاملة على الصحف ، وحفر بنفسه المثوى الأخير للتنظيم السياسى الحكومى الأوحد (الاتحاد الاشتراكى) ، ورحب بتعدد الاراء وبالمعارضة الشريفة اصدرت الاحزاب الجديدة صحفها ، وتنفس الناس الصعداء ، ودبت الروح من جديد في الصحافة ، وبدأت تمارس دورها في الرقابة على أعمال الحكومة ونقدها ، وتحسنت اوضاعها العامة نسبيا ·

الدروس المستفادة

يتضح لنا من هذا العرض الموجز ما يلى :

١ ـ انه لا يوجد ارتباط دائم بين نوع ملكية الصحيفة وبين اتجاهها السياسى أو درجة وطنيتها · فمن الممكن ان تكون صحيفة الفرد وطنية متشددة (كاللواء) أو وطنية معتدلة (كالأهرام) · كما يمكن ان تكون كذلك صحيفة الحزب أو الهيئة أو الحكومة ، والعكس صحيح أيضا ، بمعنى انه من الجائز ان تنهج صحيفة الفرد نهجا غير وطنى ، وأن تخدم

مصالح صاحبها وحده ، أو مصالح دولة أجنبية · كما يجوز أن تنحرف صحيفة الحزب عن خدمة الصالح العالم للشعب ، ومن الممكن ألا تعبر صحيفة الحكومة عن آلام وآمال الشعب ، بل تخدم اعمال واهداف الحكومة وحدها ، أو مصالح اعضائها ·

٢ ـ ان تملك الحكومة أو الحزب الواحد الحاكم للصحف ، يلغى تماما دور الصحافة في الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة ، وهو أكبر وأخطر قيد على حرية الصحافة ، لأنه كيف ينقد رئيس التحرير أعمال رئيس الدولة ، الذى يعينه أو ينقله أو يرفته من عمله ؟ وكيف يناقش الصحفى أعمال الحكومة · التى يمكنها نقله أو حرمانه من العلاوات ومن الكتابة ؟!

ان تاريخنا المعاصر يؤكد ان الصحف المؤممة لم تستطع القيام بدورها في الرقابة على أعمال الحكومة وأجهزتها ، لأن الجهاز التنفيذى تسلط على الصحف والصحفيين بالسيف مرة وبالذهب مرة أخرى · وصارت « السلطة الرابعة » تخطب ود « السلطة التنفيذية » بعد أن كانت الحكومات قبل الثورة تعمل ألف حساب للصحافة كجهاز للرقابة · والتى كان في امكانها اجبار الحكومة على تقديم استقالتها ، كما حدث عندما شنت صحيفة (البلاغ) لصاحبها عبد القادر حمزة ، حملتها الشعواء على وزارة الوفد التى تألفت برئاسة مصطفى النحاس في ١٠ مايو ١٩٣٦ ودفعتها الى الاستقالة في ٣١ يوليو ١٩٣٧ ·

وتأميم الصحافة اعتداء على الديمقراطية ، التى تعنى ان يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق ممثلين له يختارهم بالانتخاب الحر المباشر ، ويترتب على ذلك أن يمتلك افراد الشعب وفئاته وسائل اتصال جماهيرية حرة ، تنشر الحقائق وتعبر عن الآراء والاتجاهات المختلفة لهؤلاء الأفراد ولهاته الفئات ، وتفرض رقابة شعبية حقيقية على أعمال ممثلى الشعب الذين سبق أن انتخبهم ليمارسوا نيابة عنه سلطات الحكم ·

٣ ـ ان الصحفيين كانوا يعانون قبل ثورة ١٩٥٢ من الرقابة والاضطهاد والاعتقال ومن استغلال أصحاب الصحف لهم في أرزاقهم · وبعد الثورة ، وخاصة بعد « تنظيم الصحافة » في مايو ١٩٦٠ عانى الصحفيون من سيطرة

الحكومة على اقلامهم وعلى ارزاقهم ايضا ٠

٤ ـ ان امتلاك الجهاز السياسى الحكومى للصحف ابتداء من مايو ١٩٦٠ ، أفقد الصحف تنوع الآراء وتعدد الاتجاهات ، وحصر موادها في النطاق الذى رسمته الدولة وحدها ، وترتب على ذلك ضحالة الفكر السياسى والثقافى ، وضعف ملكة الابداع عند الصحفيين والقراء جميعا ٠

صورة للمستقبل

والوضع المناسب لملكية الصحف المصرية في عهد الديمقراطية والسلام ، يتمثل في أن تتحول الصحف المملوكة للدولة الآن (الصحف القومية) الى شركات مساهمة مصرية ، لا تمتلك الحكومة شيئا من اسهمها ، أى ان تنتقل ملكيتها من الدولة الى الشعب ٠ على ان تعطى الأولوية في تملك الاسهم للعاملين بها ، وأن يوضع حد أقصى للأسهم التى يمتلكها الفرد ٠ وأن تقوم الجمعية العمومية لكل شركة صحفية بانتخاب مجلس ادارتها الذى يرسم سياستها ، ويضع لوائحها ويفض مشاكلها ، في حدود القانون ٠

وبذلك نضمن عدم سيطرة الحكومة أو رأس المال أو أى فرد عليها ، ونشجع العاملين بها على الاجادة في العمل ، والمحافظة على اموال ومصالح الشركة ، لانها اموالهم ومصالحهم ٠ ويترتب على ذلك السماح للأفراد بتأليف شركات مساهمة لاصدار الصحف تخضع لقوانين الشركات ٠ وهذا يتناسب تماما مع سياسة الانفتاح الاقتصادى التى انتهجتها الدولة في المجال الاقتصادى منذ سنة ١٩٧٤ ٠

ومن الضرورى الاستمرار في السماح للأحزاب السياسية والهيئات والجمعيات باصدار الصحف ، بل وتشجيعها على ذلك ، بصرف حصص الورق اللازمة لها بالاسعار الرسمية ، والسماح لشركات الطباعة والتوزيع التابعة للدولة بطبعها وتوزيعها ٠ والسماح لمؤسسات الدولة بالاعلان على صفحاتها طبقا لنظام الاعلانات الحكومية ٠

ولا بد من السماح للأفراد باصدار الصحف · فالتاريخ يؤكد أن الأفراد يتساوون مع الشركات والهيئات والحكومات في الخطأ والصواب معا ، والعبرة ليست في من يمتلك الصحيفة ، ولكن في التزامه بمصالح مجموع الشعب · ومادام الدستور المصرى ينص فى مواده ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ على حرية العقيدة والرأى والصحافة ، فانه لا بد من اعطاء الفرد الحق في اصدار الصحيفة لانها وسيلته لاعلان رأيه ، ومادمنا نعترف بحقه في ممارسة شعائر دينه في الجامع أو الكنيسة أو المعبد ، لأنها الأماكن التى يمارس فيها حقه الدستورى في حرية العقيدة (المادة ٤٦) فانه لا بد من الاعتراف بحق الفرد في اصدار الصحيفة التى هى المكان الذى يسجل فيه رأيه ·

ان حرية الصحافة لا تكتمل الا بحرية الصحفى في اعلان رأيه وفي اختيار الوسيلة المشروعة التى يعلن بها هذا الرأى (المادة ٤٧) ·

ومادام الجميع يلتزمون بمبادىء الدستور وبنصوص القوانين التى تحمى مصالح الفرد والمجموع ، فلا خوف من تنوع ملكية الصحف ·

ومن الطبيعى انه مع وجود الدستور والقوانين ، توجد الجهات أو الأجهزة الأمينة على تنفيذ مبادئها وبنودها وتأديب كل من يخطىء والفصل في المنازعات · ومن الواضح ان القضاء يقوم بدوره القانونى ، وان نقابة الصحفيين تقوم بدورها المهنى ، ومن الممكن أن يرسم المجلس الأعلى للصحافة الخطوط الرئيسية العامة التى تحدد ملامح صحافتنا في عهدها الجديد ·

الفصل الرابع عشر

د. جمال العطيفى :
حرية الصحافة.. خرافة !



●● نخشى أن يتحول المجلس الأعلى للصحافة الى اتحاد اشتراكى جديد .

●● الصحفى أمام القانون مثل حارس المرمى الذى لم يختبر بعد .

●● تلقت حرية الصحافة ضربة مؤسفة بعد احداث ١٨ و١٩ يناير .

امسك د . جمال العطيفى بقلم و « رزمة » اوراق ، وكتب لنا اطول تعليق على الحملة .

كان حجم ما كتبه د . العطيفى ٢٨ ورقة فلوسكاب .. كان اطول مقال كتب عن الصحافة المصرية ، داخل الحملة وخارجها ، في اسخن قضية تناقشها مصر .. وضع فيه النقاط فوق الحروف وتحتها .. ولم يترك نقطة تتصل من قريب او بعيد بالقضية الا وتعرض لها .

د . العطيفى سبق ان ادلى بأكثر من حديث صحفى لمجلات اخرى ، عن نفس الموضوع ، لكن هذه الاحاديث ، كما اعترف لنا ، لم تنشر كما يجب ، ولم توضح وجهة نظره كما يجب ، ولم يلتفت اليها الناس ، كما يجب ، لانهم كانوا مشدودين أكثر لما تنشره روز اليوسف ، ولا يتابعون القضية بحماس الا على صفحاتها .

وضع د . العطيفى كل افكاره وخبراته وتجاربه وملاحظاته على الورق وارسلها الى روز اليوسف مشاركة منه في حملة السلطة الرابعة .

ولم تحذف المجلة سطرا واحدا ، على جرأة ما كتب ، من مقاله الطويل .. كنا قد قررنا الخوض في المغامرة حتى آخرها .. واذا كنا قد بدأنا بدرجة حرارة معقولة ، فانه ليس اقل من ان ننتهى عند درجة الغليان .

لقد نقل د . العطيفى بما كتبه الحملة من مرحلة الى مرحلة أخرى .. نقلها من مرحلة الحوار الى مرحلة الاستكتاب .. من مرحلة تسجيل الاحاديث مع الشخصيات

الهامة في الموضوع الى مرحلة ان تكتب هذه الشخصيات بنفسها ما تريد ان تقول .

وهذا ليس غريبا على رجل مثل جمال العطيفى .

فقد كان مستشارا قانونيا بارعا لمؤسسات صحفية ، لها تاريخها ، مثل روز اليوسف ، ومثل الاهرام ، وكانت مهمته الدفاع عن حق محرريها في النشر بحرية ، وحق مؤسستهم في الاستمرار على خطها الواضح .

وهو وزير الاعلام الذى حول التليفزيون جهاز الاعلامى الحكومى الخطير ، الى منبر ، تلقى من عليه كل المذاهب افكارها ، وفي عهده الحكومى ظهر على الشاشة مفكرون وسياسيون من كافة الاتجاهات والتيارات ليتصارعوا بحرية امام ملايين المشاهدين في البيوت .. وتحمل جمال العطيفى نتائج هذه المخاطرة ، وكان أولها : ترك الوزارة .

وهو من افضل المتخصصين في الاعلام وتشريعات الصحافة .. ولا يزال يدرس فى كلية الاعلام مادة « تشريعات الصحافة » .. وكتابه « حرية الصحافة » فاز بجائزة الدولة في القانون العام لسنة ٧٢ ــ ١٩٧٣ .

وهو عضو اللجنة الدولية لبحث مشاكل الاعلام التابعة لمنظمة اليونسكو .

هو جمال العطيفى الذى يعرفه الجميع ويحترمه الجميع .

تفضل يا دكتور .

لقد انتفعت كثيرا بالآراء التى طرحها الحوار الذى أدارته مجلة روز اليوسف على مدى الأسابيع الأخيرة بكل صراحة وموضوعية .

ويسعدنى في ختام هذه المناقشات أن أدلى ببعض ملاحظات سأحاول أن أركز فيها على رؤوس موضوعات اساسية .

مشكلة « الاتصال » :

لقد تركز الحديث كله حول الصحافة ، وكنت أتمنى لو تناول النقاش

وضع وسائل الاعلام بصفة عامة . ففى بلد مثل بلدنا تحتل فيه الامية نسبة لا تقل عن ٧٠ ٪ تلعب وسائل الاعلام الأخرى دورا أكبر وأهم ، وأخص هنا « الاذاعة » فقد أصبحت في متناول كل مواطن وهى الوسيلة الرئيسية لتزويده بالمعرفة وما يسمعه من خلالها يؤثر على تكوين رأيه وصياغة سلوكياته . حتى اننى سمعت تعبيرا عن خطورة ما تبثه الاذاعة أحيانا من برامج بأنها قد تخلق نوعا من « تلويث البيئة » ثقافيا !

ثم أن المستمع اذا ادار جهاز الراديو استطاع في نفس اللحظة ان يستمع الى اذاعات اجنبية تذيع على الموجة القصيرة وتقدم له الاغانى التى يطرب لسماعها وأصوات المقرئين التى تعود عليها .. وبين هذا وذاك فقد تجتذبه الى الانباء التى تذيعها وقد تكون كاذبة أو مضللة وقد تكون صحيحة ولكنه نفتقدها في اذاعته الوطنية فيتسرب الى داخله شعور بعدم الثقة فيما تبثه اليه دولته . وهذه الملحوظة أوجهها الى بعض الذين يظنون انه في الامكان في عصرنا هذا السيطرة على ما ينشر أو يذاع .

ووسائل « الاتصال » اوسع في نطاقها من وسائل الاعلام . فلا يزال من بينها وسائل أخرى يتصل الناس ببعضهم من خلالها مثل المساجد ودور العبادة بصفة عامة ومثل التجمع في الموالد وحلقات الاذكار . والعالم اليوم أصبح يهتم بوسائل الاتصال باعتبار انها ضرورية لكى يمارس المواطن حقه في الاتصال . وقد أصبح حق الاتصال من بين حقوق الانسان الاساسية . أى حقه في أن ينقل الاخبار والآراء الى غيره . وحقه في أن يتلقاها أو أن يرفض تلقيها من غيره . أى ان هذا الحق يفترض « التبادل » . كما أنه ينطوى حتما على « التعدد » .

وهب أن دولة نجحت في أن تفرض رأيا رسميا أو فكرا واحدا في وسائل الاعلام التى تخضع لسيطرتها ، فانها لن تستطيع ان تحول بين الاستماع الى الآراء والأنباء الأخرى التي قد تكون تشويها للحقيقة ، من خلال الاذاعة بل من خلال وسائل الاتصال التقليدية يتناقلها الناس في صورة اشاعات بلا رد يتعقبها أو يتناقلونها مطبوعة على أجهزة « الكاسيت » مثلما حدث خلال ثورة الخومينى في ايران التى نجحت في تحقيق الاتصال بين

مشايعيها ، رغم سيطرة الدولة على وسائل الاعلام الرسمية ، وذلك من خلال الاشرطة التى كانت تسجل عليها التوجيهات والآراء ·

ولنواجه الامور بصراحة ، فنقول ان المسجد في مصر يلعب دورا هاما في الاعلام من خلال ما يدور في التجمعات وعلى لسان بعض الخطباء والواعظين ، اذ يقبل الناس على الاستماع الى ما يقدم لهم من آراء او يصاغ من تعليقات ، اذا افتقدوا هذه الآراء أو التعليقات في وسائل الاعلام الرسمية · ولنعترف بأن هناك نوعا من الاعلام « السرى » يمكن أن ينشأ نتيجة عدم نجاح الاعلام الشرعى العلنى في أداء دوره وفي تزويد الناس بما يريدونه من حقائق · فأشرطة الكاسيت التى أصبحت تباع على الاسوار بل وانتقلت الى لندن حاوية بعض الخطب أو الاشعار أو الازجال الناقدة والبذيئة احيانا ·· هى نوع من ذلك الاعلام « الخفى » المتسرب الذى لا يمكن مواجهته الا بفتح النوافذ على مصراعيها ليدخل منها الهواء النقى المتجدد ·

ومن هنا فانى أرى ان مشكلة الاعلام أو الاتصال بوجه عام تقتضى مزيدا من العناية والدراسة عن طريق لجنة ذات تخصص وفهم لتفكر وتقترح العلاج على مهل وتضمن رأيها « كراسة بيضاء » تطرح للنقاش العام ·

ولكن ·· لماذا الصحافة بالذات ؟

ومع ذلك فان الصحافة بالذات من بين وسائل الاتصال أو الاعلام قد قفزت الى الاهتمام العام وثارت المناقشات حولها في ضوء ما أعلن عن النظر اليها كسلطة رابعة في الدولة ·

وأبادر فأعيد بسرعة ما سبق ان ذكرته في مناسبات سابقة من ان « التعبير » ذاته ليس غريبا ، بل هو قديم استخدم منذ القرن الثامن عشر وهو لا يعنى أكثر من ابراز الدور الذى أصبحت الصحافة تؤديه في التأثير وفي التوجيه وصياغة الرأى العام ، فلا بأس من ان يرد في كتاب او خطاب

او تحليل او حتى ان تتضمنه اشارة في مذكرة ايضاحية لقانون يتعلق بالصحافة ٠

ويبدو من متابعتى للآراء والمناقشات التى طرحت حتى الآن انه ليس من بينها رأى تصدى للدفاع عن صياغة هذا التعبير في نص دستورى يجعل من الصحافة سلطة من سلطات الدولة الى جانب السلطات الثلاث المعروفة ، وكل ما سمعناه كان على لسان بعض المسئولين ومنهم وزير الدولة منصور حسن (وهو زميل احتفظ له في نفسى بتقدير خاص لتفتحه وحسن ادراكه) حين قال على استحياء انه اذا كانت الصحافة كسلطة رابعة تعتبر نظاما جديدا لم يسبق ان اخذت به أى من الدول من قبل ، الا أن المعروف أن الصحافة تتعرض لكثير من المشكلات سواء في الدول النامية أو المتقدمة وبالتالى فان علينا ان لا نحدد انفسنا فقط بما اخذ به الغير بل لا بد وان تكون لدينا الثقة في النفس وفي قدرتنا على الاجتهاد لايجاد الحلول الخلاقة التي نواجه بها مشكلاتنا ٠

وهذا الكلام سليم في معظم جوانبه ٠٠ نعم ان الصحافة تتعرض لكثير من المشكلات سواء في الدول النامية او المتقدمة ، مشكلات تتعلق بتطور الوسائل التكنولوجية ومشكلات تتعلق باحتكار الدول المتقدمة لهذه الوسائل وسيطرتها على وكالات الانباء القادرة على تزويد الدول النامية بالمعلومات ومشكلات تتعلق بتركيز السيطرة على الصحافة سواء في رأس المال أو في الدولة ٠٠ الخ ذلك من مشكلات تتصدى لدراستها حاليا اللجنة التى شكلها اليونسكو والتى أتشرف بعضويتها والتى قدمت تقريرا مبدئيا قبل عرض تقريرها النهائى عام ١٩٨٠ (وبالمناسبة ارسل التقرير الى جميع رؤساء المؤسسات الصحفية والى نقابة الصحفيين والى كلية الاعلام ٠٠ ولم نتلق أى تعليق منها) ٠

هذا وبصرف النظر عما أراه من عدم سلامة وصف الصحافة بانها سلطة دستورية من الناحية الفنية لأن حرية الصحافة حق يمارس وليس سلطة ولأن هذا الحق لا يعدو أن يكون فرعا من حرية الرأى التى يجب ان تكون مكفولة في أى نظام ديموقراطى لكل مواطن ـ أقول انه دون حاجة

الى الدخول في مناقشات فنية دستورية ربما لا يتسع المجال لها ، فانني لا أرى أن وصف الصحافة بانها سلطة رابعة سيكون عصا سحرية تحل مشكلاتها ، ومازلنا في انتظار ان نسمع ردا على هذا السؤال :

- هل هناك نتائج دستورية ستترتب على اعتبار الصحافة سلطة رابعة ؟
- وكيف يؤدى اعتبار الصحافة سلطة دستورية الى حل لمشكلاتها ؟

وربما بعد ان ينتهى القارىء من تأمل ما سأعرضه من اراء وملاحظات ان يجد بنفسه الاجابة على هذا السؤال ·

ولنبدأ المشكلة من أولها ·

مشكلات « حرية »
الصحافة « عندنا »

هل هناك اسباب تدعو الى نظرة جديدة الى الصحافة منذ صدور قانون تنظيمها عام ١٩٦٠ ؟

وهل ترجع هذه الأسباب الى أن الصحافة كانت تتمتع خلال السنوات العشرين الماضية بحرية واسعة وأنها أساءت استخدامها ، أم ان الحقيقة أن الصحافة كانت تخضع لسيطرة الدولة من خلال التنظيم السياسى الواحد وانها كانت لا تنشر الا فكرا واحدا يقدم في قوالب جامدة لا تقبل الخلاف الا في بعض الفروع والتفصيلات دون الأصول والكليات ؟

اذن فلا بد وأن يكون ما يدعو الى نظرة جديدة الى الصحافة هو الرغبة في تخليصها من الحواجز التى كانت تعوق حريتها ·· وبالتالى كانت تعوق حق المواطنين في التفكير وفي المشاركة · فلا يمكن ان يطلب من المواطن أن يشارك في صياغة مصير وطنه اذا فرضنا عليه الرأى مسبقا ولم نتح له ان يعبر عن رأيه الخاص ·

وساضرب لكم مثلا لعلنا نأخذ منه عظة ·

فقد كنت اقلب في بعض صفحات المحاضر الرسمية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى اقر الميثاق ، فلفت نظرى ان بعض من يتحدث اليوم عن الحريات ويدعو الى تشجيع النشاط الفردى ، كان يرفع الصوت عاليا

وقتئذ مطالبا بتطبيق اشد انواع العزل السياسى على من سماهم اعداء الثورة الاشتراكية من العناصر الرجعية تحت شعار الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب وتحت يدى الاسماء والكلمات ·

ولكننى لا أقصد ان انال منهم بل أقصد تحليل الظاهرة لأن هذا التناقض بين الموقفين وتغير النظرة من النقيض الى النقيض يرجع في الأغلب الى أن من تحدث في عام ١٩٦٢ لم يكن يعبر عن رأيه الحقيقى بل كان توهما منه مشايعة لموقف رسمي أو لأنه مضطر الى مشايعة هذا الموقف الرسمي ، وهي مشايعة ربما كسب منها وقطعا لم يكن ليضار منها ، بل ان المضرة ربما اتته نتيجة ابداء رأيه الحقيقي !

ومعنى هذا أن صاحب هذا « الرأى » او القول بمعنى أصح ، ظل محسوبا طوال هذه السنوات كواحد من اشد المتحمسين لتجربة التحول الاشتراكى والمؤيدين للأسلوب الذى بدأت به ·

ومن هنا انفتح الباب على مصراعيه للنفاق السياسى وأصبح من المألوف ان يكون لنفس الشخص في نفس الوقت موقفان : رأى معلن في الاجتماعات العامة أو على صفحات الجرائد ورأى خفى في المجالس الخاصة لا يكف عن الانتقاد !

وطفت بذلك الشعارات على المضامين وشاعت الاراء الموافقة وانزوت الآراء المخالفة وأصبح العزف يجرى على وتيرة واحدة !

هذه هى الأزمة الحقيقية لحرية الصحافة ، وما لم نعالجها من جذورها فان أى حديث عن « سلطة » الصحافة أو « السلطة الرابعة » لن تزيد قيمته عن ان تكون عودة الى ترديد الشعار وسيظل زمام الحرية بيد سلطة الدولة ترخيه قليلا او تجذبه نحوها دون ان يتحول الى عقيدة راسخة ونظام شرعى تلتزم به الدولة كما يلتزم به الأفراد ويعرفون سلفا حدوده وضوابطه ·

نعم ، كانت هناك فترات ربما تمتعت فيها الصحافة بحرية في النشر نتيجة ان سلطة الدولة ارخت الزمام قليلا ، وقد حدث هذا بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ كما حدث بعد نصر اكتوبر ١٩٧٣ ، ولكن سلطة الدولة الممسكة

بالزمام في يدها ، سرعان ما كانت تعود فتشده فجأة ، فيصبح الناس حيرى بين صحافة تبدو وكأنها قد استردت حريتها التى تصل أحيانا الى حد المبالغة بل والاثارة أحيانا ، واذ بها تعود فجأة صحافة مقيدة تنشر الأخبار والآراء بمقدار محسوب !

وافتقد القارىء الرأى الآخر في بعض قضايا مصيرية أو في بعض سياسات يمكن ان يختلف الرأى بشأنها ·

هذه هى بعض جوانب الازمة ·· فماذا كانت اسبابها ؟

ان سببها الرئيسي كان يرجع في البداية الى طبيعة النظام الشمولى الذى كان سائدا · وأى تفكير في حرية الصحافة أو في حرية الاعلام بمفهوم ليبرالى داخل نظام شمولى لم يكن منطقيا لانه كان متناقضا مع « قواعد اللعبة » ·· ومن هنا لم ينجح قانون مثل قانون نقابة الصحفيين الذى صدر عام ١٩٧٠ وتضمن أحكاما قصد بها ان تكون ضمانا للصحفى ، اذ أنه تصور امكان تحقيق هذه الحماية في ظل نظام شمولى يسمح بالقبض والاعتقال دون تحقيق ·· ولم ينجح قانون مثل قانون أتحاد الاذاعة والتليفزيون الذى انشأ لأول مرة مجلس الامناء عام ١٩٧٠ وتوهم انه يستطيع ان يقدم اعلاما مستقلا في الوقت الذى كان فيه الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى المسيطر ، ومن ثم فلم يعمر هذا القانون سوى بضعة شهور الغى بعدها ليحل محله قانون آخر اعاد الاذاعة والتليفزيون الى حظيرة الالتزام بقرارات وسياسات الاتحاد الاشتراكى ·

وقد بدأت أول بوادر حل هذه الازمة بعد ١٥ مايو ، حينما بدأ « فك » قيود كثيرة كانت تكبل الحريات وحينما اعيدت الضمانات القضائية لحماية حقوق المواطنين ·· ومن الانصاف ان نعترف بذلك وان نشيد به ·

فالحديث عن حرية الصحافة لا يمكن ان يجرى بمعزل عن الحريات الاخرى ·· لأن حرية الصحافة لا يمكن ان تنعزل عن تحرير المواطن من اليد التى تقبض على زمام رزقه ومستقبله ، كما لا يمكن ان تنعزل عن تحرير المواطن من الخوف ومن القلق على غده · وهى لا تزدهر بغير ازدهار الحريات الاخرى · فالصحافة لا يمكن ان تمارس حريتها الا في ظل مفهوم

متكامل للحرية . ولا يمكن مثلا أن نتصور صحافة حرة في ظل مجلس نيابى مقيد أو في ظل قضاء غير مستقل .

اذن فقد قطعنا شوطا هاما ويجب ان نعترف بذلك . ولكن مشكلة حرية الصحافة لم تحل رغم ذلك .

فقد طرأت تغييرات اساسية على نظامنا السياسى بالتحول الى نظام تعدد الاحزاب وبايجاد ضمانات للحريات الضرورية . ولكننا مازلنا نقف مترددين امام حرية الصحافة . ولنسأل أنفسنا بموضوعية .. لماذا هذا التردد ؟ فلابد وأن له أسبابا .

وأقر ـ وقد كنت وزيرا للاعلام في عام ١٩٧٦ وحتى مطلع عام ١٩٧٧ ـ أن التحول الى استكمال الحريات في مصر ومن بينها حرية الصحافة قد ضرب ضربة مؤسفة بما جرى من حوادث في ١٨ و ١٩ يناير . كنا قد بدأنا في التحول وئيدا نحو تعدد الاحزاب ، بل كان تليفزيون الدولة قد بدأ يفتح الباب لحوار سياسى تشترك فيه كافة الاحزاب الناشئة يسارا ويمينا ووسطا ويعرض كافة الاراء والاتجاهات ، وبدأت المقالات تنشر في الصحف مختلفة مع الحكومة احيانا وناقدة لها .. والغيت الرقابة على الكتب بعد ظهور كتاب يحوى اشد انواع النقد للكاتب الدكتور ابراهيم عبده وكانت وجهة النظر في ذلك فلنسمح بنشره في مصر ولو فيه بعض تجاوز طالما انه سيجرى تحت سمعنا وبصرنا بدلا من أن تنشر هذه الكتب في بيروت ثم تتسرب كالمهربات الى مصر !

ورغم النكسة التى احدثتها هذه الحوادث . فقد استطعنا بعد شهور قليلة ان نتجاوز هذه الأزمة ، فبدأ النشاط البرلمانى يعود واسعا في مجلس الشعب قويا صريحا مسائلا .. وصدر قانون الاحزاب السياسية وفيه كسر لأول قيد على حرية الصحافة وهو ضرورة الحصول على ترخيص من الاتحاد الاشتراكى لاصدار جريدة فاصدرت الاحزاب صحفها . واعود فأعترف بأن ممارسة حرية الصحافة في هذه الفترة لم تكن ايجابية دائما .. كانت هناك اخبار مضللة تنشر احيانا وكانت هناك مقالات لا تخلو من التجنى أو الاثارة التى لا تقتضيها المناسبة.. واعترف أيضا ان هذا لم يكن اسلوب

صحف الاحزاب المعارضة وحدها بل كان اسلوب جريدة حزب الاغلبية ذاته ، كما أن بعض الصحف التى كنا قد بدأنا نطلق عليها تعبير الصحافة القومية وهي صحافة الاتحـاد الاشـتراكي · بدأت تتردي في أخطاء من جنس اخطاء صحافة الأحزاب مشـايعة للحكومة ولحزب الاغلبية وتجريحا لناقديها · فأصبح الارهاب الفكرى اسلوبا متبادلا ·· هذا مع التسليم انصافا للحقيقة بأن بعض الصحف القومية لم تتردد في نقد كثير من مشروعات الحكومة أو سياساتها وانها كانت تنشر ما يجرى في جلسات مجلس الشعب كاملة بما كانت تحويه من انتقادات شديدة (وان عادت بعد ذلك والتزمت اسلوب عدم التركيز على الكلمات الناقدة ولو في مجلس الشعب ·) ·

ومع ذلك فان مجموع ما قد يعتبر « انفلاتا » أو « تجاوزا » في النشر لم يكن كبيرا ولم يكن يمثل ظاهرة خطيرة ، وكان يمكن علاجه من خلال الممارسة ذاتها ، بل كان في وسع سلطة الدولة وقتئذ أن تتبع الأسلوب الذى تفرضه حرية الصحافة وهو طرح أمر المقالات « المتجاوزة » على القضاء ·· اذا كان هذا التجاوز ينطوى على جريمة قذف أو سب أو تحريض أو نحو ذلك · ولكن شيئا من هذا لم يحدث · وكل ما جرى في الختام كان الالتجاء في بعض الحالات الى أسلوب « شبه قضائى » هو أسلوب الضبط الادارى للجريدة ثم عرض الامر على القضاء · دون ان يجرى بعد ذلك أى تحقيق أو محاكمة بشأن المقال أو الخبر الذى رأت السلطة الادارية انه مما يستوجب الضبط الادارى ·· فكان هذا تناقضا بدأ معه الالتجاء الى هذا الاسلوب الذى يعد من « أبغض الحلال » وكأنه اضعاف للثقة في سلامة الالتجاء الى الوسائل القضائية باسم سيادة القانون ·

وقد واكب هذه الازمات الصحفية المحدودة « اكفهرار » في الجو السياسى نتيجة امور لا علاقة لها بالصحافة المصرية ، منها أزمة حزب « الوفد الجديد » وما نسب الى بعض قادته من جنوح الى العودة الى الماضى وخروج على سلوكيات الممارسة السياسية السليمة ، ومنها ذلك الموقف المتردى الذى وقفته دول الرفض من سياسة السلام المصرية ومشايعة بعض الاقلام التى

تكتب في الخارج لهذا الموقف . وهو أمر حسب على الصحافة المصرية وهى براء منه . لأنه بالبحث الدقيق المستنير يمكن ان ندرك ان القلة الضئيلة من الكتاب أو المذيعين في الخارج (وليس كل من يعمل في الخارج في مجال الاعلام) ليسوا بالضرورة من الصحفيين . كما أنه بمراجعة قانون نقابة الصحفيين ولا يزال معمولا به نجد أنه لا يسمح بعضوية النقابة الا لمن يعمل في احدى الصحف أو وكالات الأنباء في مصر أو كان يعمل في الخارج مراسلا لصحيفة مصرية أو وكالة أنباء مصرية . ولم يكن بين هؤلاء من ظل مراسلا لأى صحيفة مصرية (وهى تابعة للاتحاد الاشتراكى) أو لوكالة الانباء المصرية وهى خاضعة لاشراف الوزير المختص بالاعلام) !

وقد أدى هذا « الاكفهرار » في الجو السياسى الى مزيد من الدعوة الى الانضباط السياسى الذى تمثل في قانون حماية الجبهة الداخلية الذى تصور علاج بعض مشاكل الصحافة أو الصحفيين في حظر الكتابة في الصحف (وهى معتبرة من الوظائف ذات التأثير في الرأى العام) على كل من يثبت انه يدعو أو يشترك في الدعوة الى مذاهب تنطوى على افكار تنكر الشرائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها . وهو أمر بالغ الصعوبة في التطبيق وقد يفتح الباب أمام التحكم في اطلاق التصنيفات . مما أصاب المسئولين عن المؤسسات الصحفية بحيرة ترتب عليها . من باب الأضمن والأسلم . أن أصبح عشرات الصحفيين في هذه المؤسسات الصحفية لا يؤدون عملا ويتقاضون مرتباتهم .. ولا أحد يتقدم لعلاج هذه المشكلة منذ صدور هذا القانون في يونيو ١٩٧٨ أى منذ قرابة عام ونصف عام !

وقد أعقب هذا كله ــ وهو أمر يجب أن نسلم به اذا اردنا تقييما موضوعيا ــ ان الصحف القومية ورغم احتجاب بعض الصحف الحزبية وتعثر بعضها الآخر . لم تلعب الدور الذى كان يتوقعه الناس منها في وقت كانت تجرى فيه الدعوة الى تأسيس حزب جديد يطرح تأكيدا للقيم الديموقراطية ورغبة في تعميقها وكفالة حرية الرأى للمعارضة الموضوعية . فبدأ نشر الرأى المخالف في الانكماش وبدأ نوع من الحذر الشديد في نشر الاخبار حتى ما كان منها مطلوبا ومشروعا مثل جلسات مجلس الشعب

حتى أن بعض ما كان يقال رغم موضوعيته كان يحجب احيانا أو ينشر مبتورا ومثال على ذلك استجواب عرضه صاحبه وهو الدكتور شامل أباظة بكل موضوعية وامانة فلم ينشر منه الا سطور قليلة .. وكان العذر أن الجلسة كانت مسائية بينما رد الوزير المستجوب نشر كاملا رغم أنه كان في ختام الجلسة المسائية !

هذا هو « التشخيص » السليم للصحافة اليوم . فأى تنظيم مقترح يعلن انه جاء لدعم حريتها عليه أن يتصدى أولا لعلاج هذه الاعراض وامامه الاعتبارات الآتية :

١ ـ ان هناك انفتاحا « اقتصاديا » انتهى الى اطلاق حرية التعاقد والتملك وحرية مزاولة النشاط الاقتصادى مع تخفيف قبضة التخطيط المركزى . ومن ثم فان الاسباب التى كانت تبدى بشأن أهمية توجيه وسائل الاعلام في البلاد النامية التى يحكمها تخطيط اقتصادى واجتماعى صارم بهدف تحقيق تحولات اجتماعية لم تعد قائمة بنفس القدر .

٢ ـ ان هناك انفتاحا « سياسيا » بدأ يواكب هذا الانفتاح الاقتصادى نحو السماح بتعدد الاحزاب . حتى وان كان هذا التعدد لا يزال محكوما ببعض قيود .. بدأ التخلص من بعضها .

٣ ـ ان هذا كله يجب ان يؤدى الى انفتاح « اعلامى » اذ لا يعقل منطقا ان يصبح نظامنا السياسى والاقتصادى نظاما « اشتراكيا ديموقراطيا » .. ويظل نظامنا الاعلامى نظاما « اشتراكيا شموليا » !

عقبات
تجب ازالتها

وحتى نصل الى هذا الانفتاح الاعلامى لابد ان يقوم أى تصور جديد لتنظيم الصحافة على مبدأ اساسى هو حرية اصدار الصحف بغير توقف على الحصول على ترخيص .

وليس معنى هذا أنه لن يكون هناك « تنظيم » فان الصحف في مصر كانت تصدر حتى عام ١٩٦٠ طبقا لقانون المطبوعات ‥ ويبدو أن بعض التعليقات التى اطلعت عليها لم تتنبه الى أن قانون المطبوعات ورغم مضى حوالى ثلاث وثلاثين سنة على صدوره ليس سيئا الى الحد الذى يتصورون · ففي هذا النطاق ، يسمح باصدار الجريدة بمجرد اخطار يرسل الى ادارة المطبوعات أى دون ترخيص · وكل ما هناك ان للادارة ان تعترض على اصدار الجريدة لعدم توافر شرط من الشروط العامة التى يتطلبها القانون مثل أن يكون للجريدة رئيس تحرير مسئول أو أن يتضمن الاخطار بيانا باسم المطبعة التى تطبع عليها · فاذا لم تعترض الادارة خلال ثلاثين يوما من الاخطار ، كان للجريدة ان تصدر · واذا اعترضت ، كان لمقدم الاخطار أن يطعن في قرار الادارة امام محكمة القضاء الادارى مطالبا بالغائه ‥ وقد طبقت فعلا هذه الحماية القضائية ـ بعد الاخذ بنظام مجلس الدولة ـ خاصة بالنسبة لشرط حسن السمعة الذى يتطلبه القانون في رئيس التحرير · فقالت محكمة القضاء الادارى في حكم شهير لها في ديسمبر ١٩٥١ برئاسة المرحوم الدكتور السنهورى ان قرار الحكومة بتحقيق شرط حسن السمعة أو عدم تحققه لا يخضع لمطلق رأيها دون رقيب أو معقب والا أدى ذلك الى اهدار الحرية التى كفلها القانون ومن ثم فهو يخضع لرقابة المحكمة وسلطانها · وأن الحكم على الصحفى في جريمة رأى تعد زلات اقلام لا تمس حسن السمعة على نقيض الجرائم التى تصيب الخلق أو النزاهة ·

كان هذا هو حال اصدار الصحف في مصر حتى صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو ١٩٦٠ · اذ تطلب الى جانب شروط قانون المطبوعات الحصول على ترخيص من الاتحاد القومى ثم من الاتحاد الاشتراكى بعده · ولكنه ـ وحتى في ظل نظام شمولى ـ كان من الممكن ولو نظريا على الاقل للأفراد ان يصدروا صحفا ‥ وقد ظلت بعض الصحف مملوكة لأصحابها مثل جريدة « جورنال ديجيت » كما صدرت جريدة « وطنى » بترخيص

لاحق وبعدها بعض الجرائد الرائجة المتخصصة مثل· الكورة والملاعب والزمالك والأهلى وما الى ذلك !

اذن فأى تنظيم جديد لا يمكن أن يكون عودة الى الوراء أو أن يكون أكثر تقييدا من قانون تنظيم الصحافة الحالى الذى أدى الى أن الصحافة المصرية أصبحت تبدو امام صحافة العالم موصومة بانها صحافة الحكومة فاذا قيل لهم انها ليست صحافة الحكومة بل انها صحافة مملوكة للشعب من خلال الاتحاد الاشتراكى ·· وصفوها بأنها الصحافة شبه الرسمية !

وحرية الصحافة كما هو معروف هى حق للمواطنين مثل حرية التعبير وليست امتيازا للصحفى ·· وباعتبار انها حق للمواطن لا يتصور أن تقيد حريته في اصدارها ·

ولذلك فقد خان التوفيق واضع صياغة المادة المقترحة في التعديلات الدستورية التى تنص على أن حرية اصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية · فكأنه يريد أن يقول انها ليست حقا للأفراد · وهذه الصياغة مع ذلك اذا قصد بها منع الأفراد من تملك الصحف فانها لا تحقق هذا الغرض · لأنه يكفى ان ينضم فردان معا في شركة تضامن أو توصية حتى يكونا شركة أى شخصا اعتباريا خاصا ! فضلا عن ان هذه الصياغة تصطدم مع مبدأ أن حرية الصحافة . بما تنطوى عليه من حرية اصدار الصحف · تعد من حقوق الانسان (أى الفرد) الأساسية وفق المواثيق العالمية ·

وليس معنى هذه الملحوظة انه لا يجوز وضع تنظيم لقيام الافراد باصدار الصحف بل انه من الممكن اتباع صياغة أخرى مثل أن يتطلب القانون في المنشآة الصحفية ان تتخذ شكل شركة مساهمة ـ اذا كانت من الصحف السيارة غير المتخصصة ـ وان تكون اسهمها اسمية مملوكة لمصريين وان يحدد الحد الاقصى لما يملكه المساهم في رأسمالها وان يوضع تنظيم مثل عدم جواز شغل عضوية مجلس ادارة أكثر من منشأة صحفية درءا لمخاطر السيطرة والتركيز وان يفرض عليها نشر ميزانياتها السنوية للتحقق من سلامة مواردها · كل هذا جائز ومقبول . اما ان ينص وفي الدستور على

ما يفهم منه ان حق اصدار الصحف ليس من حقوق الافراد فهو مجافاة لمبدأ اساسى وهو لا يوصل عملا حتى الى الغرض ٠

لماذا نتمسك ؟

ولكن ، لماذا نتمسك بوجوب النص على حرية اصدار الصحف ؟

أولا ـ لأنها العنصر الاساسى في حرية الصحافة ، اذ كيف يمكن الحديث عن حرية الرأى والنشر اذا لم يكفل اصدار الجريدة التى ينشر فيها الرأى ٠

وثانيا ـ وهذا هو الأهم بالنسبة لتجربتنا ، انها ضمان لحرية الصحافة وليست عنصرا من عناصرها فحسب ٠

ان ظاهرة « التركيز » في الصحافة هى أخطر مشكلات حرية الصحافة في عالم اليوم ، وهى في بعض الدول الغربية تبدو في صورة تكتلات وسلاسل احتكارية ، وقد سبق لمجلس الصحافة في بريطانيا عام ١٩٦٨ ان نبه في تقريره السنوى الى هذه الظاهرة حينما بدأ اللورد « تومسون أوف فليت » يتملك عشرات الصحف ومحطات الاذاعة الى جانب شركات الطيران ٠

وهذه الظاهرة تبدو أيضا في الدول الشمولية في صورة ملكية الدولة أو الحزب أو سيطرتهما على وسائل الاعلام ٠

وأعود فأكرر العبارة التى قلتها من قبل وهى أن « حرية الصحافة لا يمكن ان تنعزل عن تحرير المواطن من اليد التى تقبض على زمام رزقه ومستقبله ! » .

وقد كان الصحفى في ظل نظام شمولى تتملك فيه الدولة أو التنظيم السياسى الوحيد وسائل الاعلام يقف ضعيفا عاجزا ٠ فهو قد وطد نفسه ليكون صحفيا ، فاذا فصل من الجريدة التى يعمل بها فانه لن يجد بديلا اخر ٠ وبذلك بدأ يتحول تدريجيا الى « موظف » لا صاحب رأى مستقل ٠٠ موظف يتبع التعليمات حتى فيما لا يعتقده لأن ما يهمه هو استقراره

المعيشى ومن هنا فقد كانت أكثر المعارك حدة في نقابة الصحفيين في السنوات الأخيرة معركة لائحة الحد الأدنى للأجور والعلاوات في المؤسسات الصحفية . وقبلها معركة عدم جواز نقل الصحفى الى عمل آخر الا بموافقته .. وهذا الوضع قد يكون مقبولا بالنسبة للاعلاميين في هيئة الاستعلامات أو بالنسبة للصحفيين في مؤسسة صحفية نعترف لها بأنها تمثل رأى الدولة الرسمى . ولكن فلنسم الأمور بمسمياتها الحقيقية . ليس هناك ضمان لأى صحفى صاحب رأى الا في طبيعة النظام السياسى والاجتماعى ذاته . وفي هذا النطاق فان ضمانة ان يجد جريدة اخرى ترحب به أو ان يصدر هو - اذا قدر على ذلك - جريدة تعبر عن رأيه المستقل اذا وجد ما يعوقه في الجريدة التى يعمل بها .. أو أن يتحول الى صحفى حر وهو أسلوب منتشر بين الصحفيين خاصة في أمريكا وهو ما يسمى .

وثمة اعتبار ثالث يفرض حرية اصدار الصحف هو أن هذه الحرية وحدها هى التى تكفل التعدد والتنوع وهما ضمانان اساسيان لحق المواطن في « الاختيار » .. فالحرية لا تقوم الا على حرية الاختيار أى الانتقاء . والجانب الآخر لحرية الصحافة وهو حق المواطن في المعرفة يعنى حقه في اختيار مصدر الخبر الذى يطمئن اليه واختيار الرأى الذى يراه مقنعا بين اراء مختلفة تعرض عليه . وهذه الحرية في الاختيار لا يمكن تحقيقها الا بحرية اصدار الصحف .

ولا أود ان اقف طويلا عند نقطة أخرى هى تحرير الصحافة من الرقابة الحكومية السابقة على النشر . فهذا عنصر بديهى من عناصر حرية الصحافة . ولكن هذا المبدأ لا يزال في حاجة الى معالجة صريحة في ضوء المبدأ السابق وهو حرية اصدار الصحف . فما لم تكفل حرية اصدار الصحف ستظل « الرقابة » قائمة عملا عن طريق وسيط بين الحكومة والجريدة يبدو أشبه « بالمحلل » في الزواج الذى يعقب الطلاق البائن . وهو رئيس التحرير المرتبط بالحكومة .

ذلك أننا لا نستطيع أن نلغى مبدأ أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسئول عما ينشر فيها . وطالما انه يتحمل المسئولية الجنائية والمدنية عما

ينشر . فانه من المنطقى ان يكون من حقه ان يوافق على النشر أو لا يوافق عليه . والمفروض انه يباشر رقابته هذه لصالح الجريدة وهى رقابة مشروعة في هذه الحالة بل وضرورية . ولكن نظرا لأن عنصرا غريبا قد دخل الى التنظيم الصحفى وهو علاقة رئيس التحرير بسلطة الدولة التى تقوم بتعيينه أو التى قد تتدخل في تعيينه مباشرة أو عن طريق مجلس أعلى للصحافة . فان وجود هذا العنصر « الغريب » سيؤدى الى أن يتحول رئيس التحرير الى شبه رقيب يتبع أسلوب « الحجز عند المنبع » فلا ينشر من اراء واخبار الا ما يراه متسقا مع سياسة الحكومة بل وربما تجاوز ذلك الى منع ما قد يراه مؤذيا لشعور المسئولين في سلطة الدولة .

ولا يظن أحد أن مثل هذه المشاكل الخاصة بعلاقة رئيس التحرير بالمحررين مما يمكن أن يحل من خلال نصوص قانونية . بل ان حلها يكون من خلال « ديناميكية » التنظيم الصحفى ذاتها . أى من خلال ازالة الأسباب التى تدعو رئيس التحرير الى أن يتحول من رقيب لصالح الجريدة الى شبه رقيب لحساب الحكومة . وهذه الأسباب تكمن اساسا في وجوب أن يستقل اختيار رئيس التحرير تماما عن سلطة الدولة . وتحقيق هذا الاستقلال لا يمثل مشكلة في حالة تقرير حرية اصدار الصحف . اذ أن الصحف يمكن ان تكون مملوكة لحزب أو جماعة أو هيئة أو غيرها من الاشخاص ومن ثم تكون بعيدة عن سلطة الدولة . ولكن هنا يبرز لنا سؤالان :

الأول ـ ولكن ألا يعنى ذلك أننا سنحرر الصحفى من سلطة الدولة لنوقعه تحت سيطرة صاحب رأس المال ؟

وهذه ملحوظة سديدة . ولكن ملاقاة نتائجها تكمن في صيغة التعدد ذاتها . فرئيس التحرير اذا أحس أن استقلاله قد يمس من جانب ملاك الجريدة فان في امكانه أن يجد له مجالا آخر للعمل في صحف أخرى . وفضلا عن ذلك فان التطور الحديث في عقد العمل الصحفى قد جعل من الممكن ان توضع شروط في عقود عمل الصحفيين تحدد سلطة اصحاب الجريدة في التدخل في سياسة التحرير وتحدد لرئيس التحرير منذ بداية

تعيينه الخطوط العريضة التى لا يجوز له أن يتجاوزها ٠

وهذا جانب هام يمكن لنقابة الصحفيين أن تدرسه بعناية وأن تقدم له حلولا من خلال ما يسمى « عقود العمل المشتركة » ٠

والسؤال الثانى ـ يتعلق بوضع رؤساء التحرير في المؤسسات الصحفية القومية ٠

وهذه الملحوظة مرتبطة بمستقبل تنظيم الصحافة القومية في ضوء التطورات الجديدة الخاصة بالغاء الاتحاد الاشتراكى ٠

انتهينا الى أن حرية اصدار الصحف يجب أن تكون المبدأ الأساسي في أى تنظيم جديد ، ومن ثم فاننا نتوقع أن تزدهر الصحافة وان تتعدد وتتنوع ، فلا يزال عدد الصحف الرئيسية في مصر ضئيلا لا يتجاوز اصابع اليد اذا لم نحسب عشرات الصحف والمجلات المسجلة لدى ادارة المطبوعات ولا تصدر بانتظام أو تصدر وليس لها تأثير يذكر) ولكننا سنظل لعدة سنوات محكومين بواقع لا نستطيع تجاهله وهو أن الصحف المؤثرة هى تلك التى يملكها الاتحاد الاشتراكى والتى ورثت كبريات الصحف التى كانت قائمة عند صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو ١٩٦٠ ، فماذا يكون وضع هذه الصحف وقد تقرر أن يلغى النص على الاتحاد الاشتراكى في الدستور !

اذا كان الأمر لن يعدو الاحتفاظ بنفس القواعد المنظمة حاليا للمؤسسات الصحفية مع تغيير « الواجهة » من الاتحاد الاشتراكى الى المجلس الأعلى للصحافة ، فلا أظن اننا سنكون بصدد تغيير يليق بطبيعة المرحلة وبمنطق الدعوة الى تعميق الديموقراطية والدعوة الى وصف الصحافة بأنها سلطة رابعة ٠٠ بل ان اقتران الصحافة بتعبير « السلطة » قد يخلق انطباعا بأن هذا التعديل يراد به احكام سيطرة الدولة على الصحافة وليس انطلاقها !

المطلوب تغيير جذرى

المطلوب اذن تغيير جذرى في تنظيم هذه المؤسسات الصحفية يقوم على دعامتين :

● الدعامة الأولى تتعلق « بالمضمون » وهو أن تصبح الصحف التى تصدر عن هذه المؤسسات الصحفية صحفا « قومية » بالمعنى الصحيح ، أى صحفا لا تعبر عن رأى حزب من الاحزاب وتعرض بموضوعية لكافة الاتجاهات في اطار جاد وهادف · وهذه الصحف يمكن ان يعد لها دستور خاص بها يحدد الخطوط العريضة التى تتحرك بداخلها بما يدعم الوحدة الوطنية ويحفظ قيم المجتمع ، فهى لا تعالج موضوعات تنطوى على اثارة ــ ولو كانت غير سياسية مثل الأسلوب المبالغ فيه احيانا في نشر اخبار الجرائم والفضائح ــ أو موضوعات تنطوى على تعصب للرأى وهى لا تفرض رأيا معينا بل تعرض بموضوعية كافة الاخبار والاراء فشأنها في ذلك شأن جريدة الاهرام في الاربعينيات حينما كان « أنطون الجميل » رئيسا لتحريرها ، وشأنها شأن جريدة « الموند » الفرنسية الى حد كبير ، وشأنها شأن هيئة الاذاعة البريطانية التى تستقل عن الحكومة في رسم سياستها وتحديد برامجها ولكنها تلتزم بدستور يجعل لها طابعا قوميا محايدا ·

● أما الدعامة الثانية فانها تتعلق « بشكل » المنشأة الصحفية التى نسميها حاليا المؤسسة الصحفية فان علينا ان نفرق بين « الملكية » وبين « الادارة » ، فليس من المحتم ان يكون هناك تلازم بينهما ، فمن الممكن ان تظل ملكية المؤسسة ذاتها مفترضة على انها مملوكة « ملكية اجتماعية » بينما تتملك المؤسسة ذاتها اصولها وأموالها شأن ذلك شأن ·· الجمعية أو الوقف (مع التحفظ بأن الوقف على ذمة الله تعالى) فلنشبهها اذن بالمؤسسة الخيرية أو الاجتماعية فيما يتعلق بتملكها لأموالها ·

هذا عن الملكية ، أما عن الادارة ، فانها يمكن ان تتحول الى نوع من « الادارة الذاتية » الحقيقية · وأقول الحقيقية لأننا حاولنا أن نقترب من طبيعة الادارة الذاتية في المؤسسات الصحفية عن طريق تمثيل العاملين في مجالس الادارة وقبل أن يتقرر المبدأ نفسه بالنسبة للشركات عموما في قوانين يوليو ١٩٦١ ولأننا جعلنا للعاملين في هذه المؤسسات الصحفية نصف الأرباح (وهذا يدل على أن القرار الذى اصدره الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٧٥ بملكية العاملين لنسبة ٤٩ ٪ من المؤسسات الصحفية لا يعطيهم حقوقا أكثر

مما هو مقرر لهم حاليا ولهذا فان هذا القرار لم ينفذ) بينما يخصص النصف الآخر من الأرباح ليكون احتياطيات تستثمر في تجديد المؤسسة وتوسيعها وذلك على خلاف شركات القطاع العام ·

ومع ذلك فان هذه التجربة لم تنجح تماما ولم يتولد احساس حقيقى لدى العاملين في المؤسسات الصحفية بأن اموالها ملك لهم وأن عليهم أن يحافظوا عليها ضد التبديد أو اساءة الاستخدام · لماذا ؟ لأن الدولة هى التى تعين رؤساء مجالس الادارة فهى التى تعينهم وهى التى تبدلهم في أى وقت ، فظلت « الادارة الذاتية » عاطلة في التطبيق ·

كما أننا حاولنا ان نشرك الصحفيين في « ادارة التحرير » عن طريق مجالس التحرير ، وكنت وزيرا للاعلام وقتها واعددت صياغة القرار الذى صدر بكيفية تشكيل هذه المجالس ودورها في معاونة رئيس التحرير · ولا أعتقد أيضا ان التجربة نجحت لأنها لم تطبق بجدية ولأن نظام الادارة الذاتية يجب أن يكون متكاملا · فطالما ان رئيس التحرير وهو في الغالب رئيس مجلس الادارة في نفس الوقت ، يعين بمعرفة جهة أخرى خارج نطاق الادارة الذاتية وقريبة من سلطة الدولة فان ولاءه واهتمامه سيكون منصرفا اليها وليس من شأن ذلك ان يؤدى الى اهتمام رئيس التحرير بمشورة مجلس التحرير الا طبقا لمزاجه ·

الادارة الذاتية

وللادارة الذاتية صور مختلفة · ولست هنا في مجال التشريع ولكنى أطرح افكارا عامة · وربما توصل أولئك الذين تصدوا لهذه المهمة الحالية باجتهادهم الى حلول افضل ، ولكنى أشير عليهم بأن يرجعوا الى نظام جريدة الموند الفرنسية لا لاقتفائه بل للاسترشاد به · فقد كانت الموند مملوكة بالكامل ملكية خاصة لأصحابها الذين رأوا اخذا بمقتضيات ما يجرى من تطور في علاقات العمل أن يشركوا معهم في الملكية المحررين والاداريين والعمال ، فكونت كل فئة من هذه الفئات الثلاث جمعية تمثلهم

لهذا الغرض ، وجعل لكل جمعية عددامعينا من أسهم رأسمال الجريدة بينما احتفظ أصحابها بالثلث فقط . وأصبح لهيئة التحرير استقلال واسع (ذكر لى ـ هوبير بوف ميرى ـ مؤسس الموند وهو زميلى في لجنة دراسة مشكلات الاعلام في اليونسكو انه لم يعد يملك التدخل في سياسة التحرير) .

يمكن اذن أن يتم عن طريق مجموع العاملين في المؤسسة الصحفية مقسمين الى فئات ثلاث- المحررين والاداريين والعمال -اختيار اعضاء مجلس الادارة بنسب يحددها القانون وتكون الغالبية فيها للمحررين ، وهم يكونون ما يشبه الجمعية العمومية التى تصدق على الميزانية السنوية وتقرر كيفية توزيع الأرباح في الحدود المقررة حاليا .

أما مجلس الادارة الذى تشكله الجمعية العمومية فانه هو الذى يتولى اختيار رئيس التحرير بناء على ترشيح جماعة هيئة التحرير وهى تضم الصحفيين الذين تتوافر فيهم شروط معينة مثل انقضاء مدة معينة على مزاولة العمل الصحفى في الجريدة ومثل تمثيل كافة اقسام التحرير على أن توضع شروط فيمن يجوز ترشيحه رئيسا للتحرير لضمان جديته وتجنب المزايدات الانتخابية مثل أن يكون قد مارس العمل الصحفى مدة لا تقل عن خمسة عشر عاما وان يكون خلالها قد تولى احد مناصب التحرير الرئيسية .. وهذه كلها تفصيلات لا أود أن اقطع فيها برأى وليس من الصعوبة الوصول الى صياغة مناسبة لها . ولكنى أعتقد انها ستكون بداية كل مشكلات المؤسسات الصحفية « القومية » ووضعها في اطار التنظيم الجديد بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها .

مشكلة الديون

ان كثيرا من المؤسسات الصحفية تعانى من ديون متراكمة نتيجة تعاقب ادارات مختلفة وامزجة وكفاءات مختلفة . وبعض هذه الديون مستحق لمصلحة الضرائب أو الجمارك كما أن بعض هذه المؤسسات ان لم يكن معظمها مكدس بعمالة زائدة نتيجة لنفس الأسباب

وهى تعاقب الادارات المختلفة واختلاف الأمزجة • وعلينا ان نرفع هذا الحمل عن كاهلها لتنطلق بعد ذلك مع زميلاتها التى تنشئها الأحزاب أو الجماعات الخاصة •

ذلك اننا اذا كنا نتحدث عن حرية الصحافة فان الجانب الاقتصادى لصيق بهذه الحرية • فلا يمكن ان تكفل حرية الصحافة وهناك قيود على استيراد الورق والأحبار أو المطابع أو اذا كان توزيع الحصص لا يتم طبقا لنظام سليم وعادل • وقد سبق ان اصدرت الدولة قانونا باعفاء دور السينما من الرسوم الجمركية على آلات العرض • وبالمثل فانه من الممكن تقرير اعفاءات جمركية وضريبية للصحافة وهو أمر له مثيل في كثير من الدول الأخرى التى تنظر الى الصحافة باعتبارها منبرا للثقافة العامة أيضا •

حرية الرجوع
الى مصادر الاخبار

وأى كلام عن حرية الصحافة يصبح لغوا اذا لم يكفل للصحفى حرية الرجوع الى مصادر الأنباء بما يتطلبه ذلك من اتاحة جمع المعلومات والحصول على البيانات « الحقيقية » لا « الرسمية » وحدها ! بل والاطلاع على السجلات والوثائق غير تلك التى تتضمن اسرارا حقيقية للدولة •

والبون في ذلك لا يزال شاسعا بيننا وبين الصحافة في البلاد الديموقراطية • في انجلترا مثلا يدور النقاش منذ سنين حول قانون اسرار الدولة ووجوب تعديله بما يسمح للصحفى بالاطلاع حتى على وثائق الدولة غير تلك التى تتضمن اسرارا عسكرية • بل انه في العام الماضى وخلال محاكمة عسكرية تقدم للشهادة فيها ضابط كبير برتبة كولونيل طلبت المحكمة من الصحافة عدم نشر اسمه لاعتبارات عسكرية ولكن احدى الصحف لم تحترم طلب المحكمة ونشرت الاسم • ودار نقاش طويل حول ما اذا كان ذلك يعد جريمة امتهان للعدالة •• وانتهى هذا النقاش الى العودة الى اثارة موضوع تعديل قانون اسرار الدولة •

ان لدينا قانونا اصدرناه على عجل في عام ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم اسلوب نشرها وقد احال على نظام يصدر في هذا الشأن ينظم طريقة النشر والرجوع الى هذه الوثائق ، ولم يصدر هذا النظام بعد !

ولدينا من قبل ذلك قوانين الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء وفيه احكام تفيد حق الحصول على بعض المعلومات والبيانات والاحصاءات.. وعلينا مراجعة ذلك كله اذا كنا نريد تأكيد حق الرجوع الى مصادر الاخبار باعتباره عنصرا هاما من عناصر حرية الصحافة . فان قوانيننا تتوسع في اتجاه التشديد وتحديد ما يعتبر من اسرار الدفاع فتدخل فيها المعلومات الاقتصادية والدبلوماسية وتدع للدولة سلطة التقدير المطلق في تحديد ما يعتبر منها من الاسرار .

لم نستخدم ما لدينا من « أدوات قانونية »

ونظرا لأننا درجنا لسنوات على أسلوب الرقابة سواء أكانت رقابة حكومية أو رقابة التنظيم السياسى من خلال رئيس التحرير ، فان الحاجة لم تبد واضحة الى استخدام الادوات القانونية التى لدينا وهى مساءلة الصحفى طبقا لاحكام المسئولية التى ينص عليها قانون العقوبات ، ومن ثم فان الصحفى « لم يمتحن » (اذا جاز استعارة التعبير الذى يستخدمه معلقو مباريات كرة القدم بالنسبة لحارس المرمى اذ لم تصوب أى قذيفة الى مرماه) ومن هنا تولد احساس بأنه لا توجد قواعد تحكم مسئولية الصحفى . فكل ما يتعرض له الصحفى من مسئولية فى السنوات العشرين الماضية كان مصدره كتابات اعتبرها بعض الأفراد قذفا أو سبا في حقهم ، أما في مجال الأشخاص العامين أو جرائم الرأى بوجه عام .. فان احدا لم يمتحن فيها عن « طريق القضاء » نتيجة اتباع نظام « الحجز عند المنبع » بينما أن قانون العقوبات المصرى يحفل بنصوص كثيرة مقيدة

ولأحاول أن أقدم أمثلة لبعضها ٠

فعلاوة على العقوبات التى يمكن أن توقع بشأن جرائم القذف أو السب وهى جرائم معروفة في معظم تشريعات العالم نجد أننا ننفرد بعدد من الجرائم التى نقلناها عن قانون العقوبات الفرنسى أيام حكم « لويس نابليون » الذى اتسم بالرجعية الشديدة .. ومثلها ما نسميه جرائم الاهانة والعيب والاخلال بالمقام ! ومثل عديد من الجرائم التى تسمى جرائم الافشاء والتضليل نتيجة تخويل النيابة سلطة منع نشر اخبار بعض التحقيقات أو الحظر القانونى لنشر المحاكمات في جرائم أمن الدولة مثلا (ومع ذلك فقد كان ينشر منها ما يدين المتهم بايعاز من سلطة الدولة أحيانا) ومثل طائفة لا أول لها ولا آخر من جرائم التحريض التى تتدرج من تحريض ضد النظام ولو لم يصحبه عنف الى مجرد الجهر بالغناء لاثارة الفتنة ! وهى جريمة ترجع الى وقت كان فيه الناس يتغنون بمواويل تمجد الوردانى فاعتبر ذلك وقتئذ اثارة للفتن ، ومثل ما يسمى جرائم كراهية النظام أو الازدراء به أو البغض أو تحسين الجرائم مما يمكن أن يمسك بتلابيب أى كاتب ما لم يكن شديد الحرص واليقظة والتدقيق في اختيار عباراته ٠

بل ان قانونا من القوانين النادرة التى تجيز توقيع عقوبة تعطيل الجريدة بل والغائها في بعض الحالات ، حتى انه اذا جرى تحقيق مع احدى الصحف ثم استمرت في نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو نوع يشبهه (تأمل !) جاز للمحكمة تعطيل الجريدة ٠ وقد عانت الصحافة فيما مضى من تطبيق هذا النص ، فمثلا نشرت احدى الصحف قبل الثورة خطابا لزعيم سياسى ثم عادت فنشرت له خطابا آخر فصدر أمر من المحكمة بتعطيل الجريدة بحجة أن الخطابين منطويان على سب في خصوم الجريدة السياسيين ٠

وقد فتحت مثل هذه النصوص الباب امام الادارة لتعطيل الصحف تحت مظلة سيادة القانون ٠ فاذا بدأت احدى الصحف حملة بشأن الكشف عن فساد في احدى نواحى الادارة الحكومية ، بدأ التحقيق معها فامتنع عليها

المضى في نشر الحملة الصحفية والا تعرضت للتعطيل ويظل التحقيق مفتوحا لا يبت فيه حتى تزول مناسبة النشر او تتغير الاحوال !

ادرسوا كل هذه القوانين وازيلوها ثم طبقوا ما يبقى من نصوص في المسئولية تطبيقا حازما لا يحمى نظام الدولة فحسب بل يصون كرامة المواطن العادى ويحمى مستقبل النشء .. هذا اذا كنا نريد صحافة حرة ومسئولة معا !

حق الرد

نعم ان حماية كرامة المواطن العادى يجب أن تكون مسئولية أى تنظيم للصحافة . ولذلك فان قانون المطبوعات منذ عام ١٩٣٦ يضع تنظيما لحق المواطن في أن يرد على ما ينشر بشأنه في الصحف ويلزم الجريدة بنشر التصحيح أو الرد . ولكن هذا الحق لا يزال « باهتا » تقرر على مخالفته عقوبة واهية هى عقوبة المخالفة التى قد لا تجاوز مائة قرش .

بينما ان حق « الرد » يعتبر بمثابة دفاع شرعي للمواطن ضد ما قد ينشر عنه محرفا أو كاذبا ، حتى أن بعض الدول قد ارتفعت به الى مستوى الحماية الدستورية .

ترى هل اهتم واضعو النصوص الدستورية المقترحة بذلك ؟ وهل عرفوا مثلا أن مصر من أوائل الدول التى انضمت الى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تنظيم حق الرد منذ يناير ١٩٥٥ ؟

ان اهتمامى بحق الرد باعتباره حقا مقابلا لحق النشر دفعنى حينما كنت وزيرا للاعلام أن أصدر قرارا يلزم أجهزة الاذاعة والتليفزيون باذاعة أى تصحيح يصلها من مواطن يكون قد أذيع بشأنه تعليق أو خبر يتضمن مساسا به وذلك طبقا لنظام شبيه بالنظام الذى يقرره قانون المطبوعات بالنسبة للصحف .

وقد اسفت انه عند عرض مشروع القانون الجديد للاذاعة والتليفزيون على مجلس الشعب، رفضت الحكومة كما رفضت الاغلبية اقتراحا قدمه

الدكتور محمد حلمى مراد بأن يتضمن القانون الجديد نصا يكفل حق الرد في الاذاعة والتليفزيون رغم ما اوضحته من ان هذا النص تأكيد ضرورى للحكم الذى ضمنته القرارات الوزارية وهو صيانة القيم التى تطلب الحكومة في هذا القانون الالتزام بها ٠

ميثاق الشرف
والمجلس الأعلى للصحافة

وأخيرا ننتهى الى مناقشة دواعى انشاء مجلس اعلى للصحافة وما اذا كانت اختصاصاته ستكون مقصورة على تطبيق ميثاق الشرف الصحفى ٠

وحين نناقش هذا الجانب من جوانب تنظيم الصحافة يجب ألا تغيب عنا الحقائق الآتية :

١ ـ أن وجود لائحة لآداب مهنة الصحافة أو ما يسمى أحيانا ميثاق الشرف الصحفى أمر يبدو مقبولا ولا خلاف حوله على الاقل في مصر وفي معظم دول العالم.(اذ انه في بعض الولايات الأمريكية وطبقا لبعض الآراء يعتبر وضع ميثاق لسلوكيات الصحافة قيدا على حرية الصحافة) ٠

وبطبيعة الحال فاننا نبادر ونستبعد ان يكون وضع هذا الميثاق من اختصاص مجلس الصحافة ، بل انه يجب ان يكون من وضع الصحفيين انفسهم من خلال نقابتهم وطبقا لقانونها ٠

ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في وضع هذه الاداب أو المواثيق موضع التطبيق ٠

ومشاكل التطبيق في مصر عموما معروفة ٠ فنحن مولعون بانشاء المجالس وتسميتها بالعليا وتحديد اختصاصاتها واستنفاد الجهد في مناقشة وجودها ، فاذا وجدت نسيناها ثم نعود فنتذكر ونكتشف انها لم تعمل فنطالب بنظام بديل لها ·· يتغير فيه الاسم والعنوان ·· وهكذا ٠

لائحة آداب الصحافة قائمة في مصر منذ ١٨ سبتمبر ١٩٦٤ وكلها تحوى مبادىء سلوكية سليمة ٠

وحينما أعلن عن انشاء مجلس اعلى للصحافة عام ١٩٧٥ اصدر المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى في دورة يوليو ١٩٧٥ ميثاق شرف صحفى « بعد نقاش طويل حول ما اذا كان يكفى صدوره من الجمعية العمومية للنقابة » .

وفي هذا الميثاق استعمل تعبير ان الصحافة مؤسسة مستقلة من مؤسسات المجتمع ، ودخل هذا الميثاق في تفصيلات كثيرة ذات طابع سياسى قومى مثل التزام الصحفى بتقوية الارتباط بالقارة الافريقية ومساندة حركات التحرير وتقوية صلات مصر بدول عدم الانحياز ودعم التحول الاشتراكى ، وذلك علاوة على الواجبات المهنية التى تدور حول الالتزام بقيم المجتمع والحفاظ على كرامة المهنة واستقلالها .

وربما احتاج هذا الميثاق الى اعادة نظر لأنه صدر في اطار الاتحاد الاشتراكى وبمفهوم ان الصحافة « مؤسسة » بينما ان هذا التعبير شأنه شأن تعبير السلطة يتنافى مع « التعدد » المنشود .

٢ ـ اما المجلس الاعلى للصحافة فان الدعوة اليه قديمة . كنت قد بدأتها في عام ١٩٧٠ ، في كتابى عن حرية الصحافة . وظلت الدعوة تتردد سنوات ، ولم يتح لها ان ترى النور الا بصدور قرار رئيس الاتحاد الاشتراكى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ ، وهذا المجلس « الاعلى » قائم نظريا حتى الآن .. وان لم تتم اعادة تشكيله بعد انتهاء مدة تشكيله الأول بحجة انتظار التنظيم الجديد كما هو الأمر بالنسبة لانتخابات نقابة الصحفيين .

وفكرة مجلس الصحافة التى دعوت اليها كانت مرتبطة بواقع كان قائما في ذلك الحين وهو ان يكون مجلسا للتنسيق بين المؤسسات الصحفية التابعة للاتحاد الاشتراكى ودراسة احتياجاتها بدلا من ان يتم ذلك من خلال أفراد « غير منظورين » في الاتحاد الاشتراكى . ومن ثم فقد كان في وسع الاتحاد الاشتراكى الذى يملك الصحف والذى يخوله القانون القائم سلطة الترخيص باصدار الصحف أو مزاولة المهنة أن يدع مباشرة هذه الاختصاصات لمجلس يقوم في نطاقه ويرأسه الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى هو المجلس الاعلى للصحافة .

وهذا هو المعنى الذى نرجو ان يتنبه له واضعو مشروع التنظيم الجديد فلا يظن ان مهمتهم هى نقل نفس هذه الاختصاصات الى المجلس الاعلى المقترح للصحافة بينما ان الاتحاد الاشتراكى قد تقرر الغاؤه وبينما اننا نجتاز مرحلة جديدة تماما تقوم على التعدد ولا يعقل أن نستبقى فيها سلطة الترخيص بمزاولة المهنة أو الترخيص باصدار الصحف وهى التى طالبنا بالغائها منذ عام ١٩٧٠ واستمر طلابنا في كلية الاعلام يستمعون من اساتذتهم الى نقد هذه السلطة على مدى تسع سنوات !

ان المجلس الأعلى للصحافة ببساطة يجب أن يقوم على فلسفة تبعد سلطة الدولة عن الصحافة كما أنها فلسفة مغايرة لمفهوم نقابة الصحفيين أو جماعة الصحافة ٠

فهو اساسا مجلس يشكل للدفاع عن حرية الصحافة لا لصالح الصحفيين بل لصالح الرأى العام ٠ فهو ليس مجلسا يمكنه ان يمتلك الصحف أو أن يصبح جهة ادارية للترخيص باصدار الصحف ـ والا فان الأمر سينتهى الى خلق جهاز آخر مثل جهاز الاتحاد الاشتراكى تحت اسم آخر ٠

وهب أن هذا المجلس كان مشكلا من الصحفيين وحدهم ، فما شأن الصحفيين بالترخيص باصدار الصحف والتحقق من توافر الشروط والبيانات التى يتطلبها القانون وبينما ان اصدار الصحف ليس حقا للصحفيين بل هو من حقوق المواطن ، وما شأن الصحفيين بالترخيص بمزاولة المهنة خارج نطاق نقابة الصحفيين وخارج نطاق قانونها وهو المرجع الوحيد في تنظيم ممارسة مهنة الصحافة ٠

مهمة مجالس الصحافة في التجارب التى عرفناها في البلاد الديموقراطية هى الدفاع عن حرية الصحافة ٠٠ هى كذلك في انجلترا وهى كذلك في السويد التى كانت أسبق البلاد الى انشاء هذا المجلس منذ عام ١٩١٦ ، وهى كذلك في كندا وفي الهند (وللعلم فقد ألغى مجلس الصحافة في الهند خلال حكم انديرا غاندى الذى وضع الصحافة تحت رقابة صارمة وقد عادت الهند بعدها الى تقاليدها الديموقراطية واعادت مجلس الصحافة ٠)

وليس معنى ان تكون مهمة المجلس الدفاع عن حرية الصحافة ان ذلك لا يخول الحق في التحقيق من التزامها بآداب وسلوكيات المهنة والنظر في أى شكوى تمس هذا الجانب الآخر من جوانب الحرية . ولكن مجلس الصحافة لا يمارس تقرير هذه المسئولية من خلال جزاءات يوقعها أو وصاية يفرضها بل من خلال اعلان رأيه على الرأي العام .. وهو الرقيب الحقيقي والمراجع لكل ما يتلقاه من الصحف .. ولهذا فان هذا المجلس عادة في التجارب المماثلة ، يضم في تشكيله أعضاء يمثلون الرأى العام .. وهذا هو المعنى الذى غاب عمن كتب منتقدا قيام مجلس للصحافة أو مطالبا بأن يكون تشكيله كله من الصحفيين . كذلك فانه من الخطأ ان نشبه هذا المجلس بمجلس القضاء الأعلى مثلا ، لأن دور هذا المجلس يقتصر على الدفاع عن حرية الصحافة بوجهيها ، الحق والمسئولية ، وهو بالتالى يعمل على التحقق من التزام الصحفيين لمسئولياتهم تجاه المجتمع ، حقيقة اننى لا أوافق على التشكيل المقترح لأن تشكيل المجلس مرتبط باختصاصاته . ويبدو أن النقاط التى أعلن عنها ونشرت في الصحف يوم ٣ يوليو الماضى تركت انطباعا بأن هذا المجلس سيخول سلطة انذار الصحف أو وقفها (وهى سلطة ملغاة منذ دستور ١٩٢٣) وسلطة الترخيص باصدار الصحف ومزاولة المهنة ومحاسبة الصحفيين . ومن ثم فان ربط هذه الاختصاصات بطريقة تشكيله التى اقترح فيها ان تضم رئيس المحكمة الدستورية العليا (بما في ذلك من حرج باعتباره رئيس أعلى هيئة قضائية تختص بالنظر في الطعون بعدم دستورية القوانين) ووكيل الأزهر الشريف وأعضاء لجنة القيم بمجلس الشعب ـ هذا التشكيل المختلط خلق انطباعا بأن المقصود بوصف الصحافة انها سلطة هو أن تكون قرارات هذا المجلس « المعين » غير قابلة للطعن أمام القضاء .

أما وقد استبعد هذا المعنى ـ فيما يبدو حتى الآن ـ فاننا يجب أن نعود الى التشكيل الذى يتفق وطبيعة هذا المجلس فيمكن ان يرأسه أحد كبار رجال القضاء السابقين يختاره أعضاء المجلس أنفسهم دون تدخل من الدولة (أما اقتراح ان يرأسه رئيس مجلس الشورى فهو سابق لأوانه قبل

ان نتعرف على كنه هذا المجلس الجديد) وهو نفس ما يجرى عليه الأمر في انجلترا ، وان يضم المجلس اعضاء من ذوى الخبرة والاهتمامات العامة يمثلون الرأى العام ويختارون اما بحكم مناصبهم ذات الصلة بالجماهير مثلا أوبناء على ترشيح الجهات التى يمثلونها مثل ان تتولى بعض الاتحادات الجماهيرية ترشيح ممثل لها أو ان تختارهم الأغلبية الصحفية وهذه الاغلبية الصحفية بدورها لا يجوز ان تعينها سلطة الدولة ، فتختار من يروق لها بل ان اختيارهم يتم وفق معايير محددة سلفا مثل اختيار رؤساء تحرير الصحف الأكثر توزيعا أو من اعضاء مجلس نقابة الصحفيين ويختارون طبقا لأقدمياتهم أو صفاتهم النقابية ٠

نقابة أم ناد للصحافة !

واذا اخذنا بهذا الاقتراح على النحو الذى عرضنا خطوطه العريضة فانه لن يكون هناك تعارض بين قيام مجلس للصحافة وبين استمرار نقابة الصحفيين ٠ أما من تصوروا ان قيام مجلس أعلى للصحافة يمكن ان يؤدى الى الغاء النقابة فقد كان لهم عذرهم اذ فهمت اختصاصات المجلس الاعلى وطريقة تشكيله على النحو الذى عرضه المشروع المبدئى الذى طرح في بداية الحوار ٠

اذ يبدو ان واضعى هذا المشروع ، انسياقا وراء تعبير السلطة انتهوا ببساطة الى أنه مادامت الصحافة سلطة كالقضاء فلن يكون لهم نقابة بل سيكون لهم ناد مثل نادى القضاة ٠

وقد فات أصحاب هذا الرأى أن الصحفيين لايزالون ـ وحتى في ظل بقايا النظام الشمولى الذى لاتزال بعض رواسبه قائمة في الصحافة ـ معتبرين من العاملين في القطاع الخاص (فيما عدا حالات معينة مستثناه) وأن هؤلاء لا يستطيعون مزاولة مهنتهم الا من خلال جداول تنظيم التحاقهم بالمهنة ونقلهم من جدول الصحفيين تحت التمرين الى جدول المشتغلين أو غير المشتغلين ، وان هناك لجانا مشكلة طبقا للقانون مثل سائر النقابات المهنية تنظر في توافر شروط القيد ٠

حقيقة أن نظام النقابات المهنية بأسره تطور عندنا الى نظام يكتنفه بعض الخلط والشذوذ . اذ كانت النقابة المهنية أصلا مقصورة على المهن التى تزاول استقلالا بعيدا عن الوظيفة وهى التى كانت تسمى مهنا حرة مثل المحاماة قديما ومن ثم كان لا بد من وضع نظام لتنظيم ممارسة هذه المهنة الحرة وضمان سلامة هذه الممارسة . أما بعد أن نشأت نقابات كلها أو معظمها من العاملين مثل نقابات الزراعيين والتجاريين والمهندسين حاليا بل والمحامين في غالبية اعضائها . فقد أصبحت هذه النقابات تجمع في الواقع بين ملامح النقابة المهنية والنقابة العمالية وفقدت بذلك هويتها الصحيحة . وزاد من تردى هذا الوضع النقابى ان الانضمام الى النقابة أصبح شرطا لمزاولة المهنة حتى بالنسبة لأعضائها من الموظفين .

والعجيب أنه في البلاد الديموقراطية المتقدمة يسود مبدأ أساسى هو حرية الانضمام الى النقابات بما فيها النقابات المهنية . وحينما أقرت حكومة العمال في انجلترا مؤخرا الأخذ بنظام « الدكان المغلق » اذا جازت هذه الترجمة الحرفية لعبارة أى اعطاء أولوية العمل في الصحافة لأعضاء اتحاد الصحفيين القومى الذى يرمز له بكلمة اعتبر ذلك تهديدا لحرية الصحافة لأنها في نظرهم لا تعدو ان تكون فرعا من حرية المواطن في ابداء الرأى ولذلك فهم ينظرون الى أى تنظيم اجبارى مثل تطلب مؤهل عال أو الانضمام الى النقابة كقيد على ممارسة الصحافة وان كانت الصحف عملا ودون حاجة الى تشريع لا تقبل للعمل عادة الا المؤهلين مهنيا .

على أنه ايا كان « الضعف » الذى يعترى نقابة الصحفيين فانه يرجع الى مرض عام يسرى في كل النقابات المهنية . ولماذا ننتقد نقابة الصحفيين وحدها هل سمعنا الا نادرا أن نقابة المحامين حاسبت محاميا لأنه أخل بواجبات الدفاع فقبل التوكيل في دعوى ضد موكله الذى يدافع عنه في دعوى أخرى .. أو أن نقابة الأطباء شطبت من الجدول طبيبا لم يتوجه لاغاثة مصاب ؟ وبنفس القدر . فاننا لم نسمع عن أن نقابة الصحفيين ـ وبغير أن يكون الاجراء فرديا ـ قد قامت بمحاسبة صحفى في شكوى

قدمت اليها من انه يستغل مركزه الصحفى للحصول على مزايا يستغل مركزه الصحفى للحصول على مزايا شخصية أو انها طالبت بالتزام الصحفيين بعدم العمل في جلب الاعلانات ·

انها مشاكل لا نهاية لها ولا تكفى هذه الصفحات ولا هذه المناسبة لتقديم حلول لها ·

ولكن يكفى أننا مهدنا الطريق أمام الاجابة الصحيحة على هذا السؤال الذى يتردد ·· ما الذى نريده للصحافة وما الذى نريده منها ؟!

بعد أن قرأت

الى هنا انتهى الفصل الأول من هذه القصة المثيرة ..

ويأسف الناشر لعجزه عن نشر الفصل الثانى ، لأنه لم يحدث بعد !! ..

لم تبدأ الصحافة المصرية ممارسة دورها كسلطة دستورية رابعة .. ولم تجرب هذا الدور الجديد .. ولم يتضح بعد ماذا ستكون حصيلة التجربة ..

ولا مفر من الانتظار سنوات قبل أن تتاح مادة جديدة ـ من واقع التجربة ـ يمكن أن يختتم بها هذا الكتاب !!

الناشر : روز اليوسف

● شكرا ●

نشكر السادة الذين ساهموا فى تمويل هذا الكتاب ، والمساهمة فى تكلفته ، وتخفيض سعر بيعه ليصل الى أكبر عدد ممكن من الناس ، بما قدموه لنا من اعلانات ،

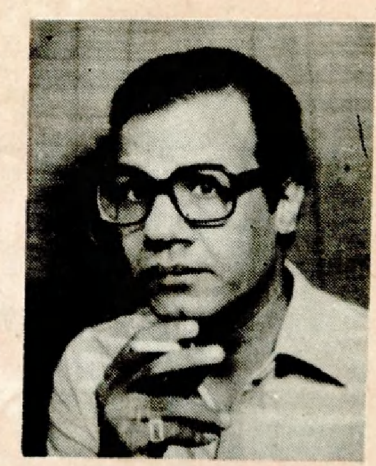
المهندس حسين عثمان رئيس مجلس ادارة شركة « المقاولون العرب » .

المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة .

المهندس أحمد السعيد العقيلى رئيس مجلس ادارة شركة النيل العامة للطرق والكبارى .. ووكالة « ردار » للاعلان .

اسم الكتاب	انقلاب فى بلاط صاحبة الجلالة
اسم المؤلف	عادل حمود ه فايزه سعد
رقم اليومية	٢٦٦٦





هذا الكتاب

ليس صدفة أن يظهر هذا الكتاب الان .

فقد مضت سنوات والصحافة المصرية تواجه محاكمة يومية ظالمة ، تتجاهل أمجادها التاريخية ، وتطعن سمعتها ، وتلوث تاريخها .

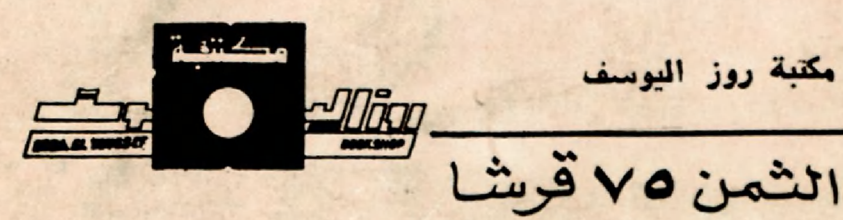
وليس صدفة أن يتصدى لهذه المحاكمة نجوم الصحافة المصرية المعاصرة . وأن يكون الفضل في دعوتهم الى الكلام للكاتبين الشابين : عادل حمودة وفايزة سعد .

فكل من الكاتبين من ابناء « روز اليوسف » .

وروز اليوسف هى المدرسة التى تخرج فيها معظم نجوم الصحافة المصرية الحديثة . والتى تعلم ابناءها ـ أول ما تعلمهم ـ أن شرف الصحافة هو شرفهم ، وأن كل اهانة توجه اليها انما هى اهانة شخصية لهم .

وتنشر روز اليوسف هذا الكتاب كوثيقة تاريخية لصالح الصحافة المصرية الحديثة ، التى ولد معظم نجومها على صفحات روز اليوسف ، وحدث نصف تاريخها على نفس هذه الصفحات .

« الناشر »



مكتبة روز اليوسف

الثمن ٧٥ قرشا